رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المصباح

في علم النحو

(لأبي الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي)

الشهير بالمطرزي

تحقيق وشرح وتعليق

الدكتور

عبد الحميد السيد طلب

جامعة القاهرة — كلية دار العلوم

الطبعة الأولى

الناشر

مكتبة الشباب

٣٦ شارع اسماعيل سري بالمنيرة

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المصباح

في علم النحو

(لأبي الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي)

الشهير بالمطرزي

تحقيق وشرح وتعليق

الدكتور

عبد الحميد السيد طلب

جامعة القاهرة — كلية دار العلوم

الطبعة الأولى

الناشر

مكتبة الشباب

٣٦ شارع اسماعيل سري بالمنيرة

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بسم الله الرحمن الرحيم

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

تقـــديم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين ، وبعد ، فهذا كتاب «المصباح» للمطرزى أقدمه فى ثوبه الجديد محققا، ومعلقا عليه بعد أن ظل مئات السنين مطويا مستورا فى أوراق مخطوطة بعضها مستقل، والبعض الآخر ملحق بغيره من المخطوطات .

وقد دفعنى إلى السير فى هذا الطريق أستاذى الكبير «عبدالسلام هارون» شيخ المحققين فلفت نظرى إلى كتب النحو المخطوطة ، وقد اخترت منها بعد الدراسة والقراءة بعض المخطوطات كان كتاب (المصباح) من بينها ، وما كدت أتصفح أحد مخطوطات هذا الكتاب حتى اشتاقت نفسى إلى إخراجه ، فهو على صغر حجمه ، وإيجاز عباراته ، يجمع شتات النحو فى أبواب مرتبة منظمة ، يستطيع المطلع عليه أن يلم بأطراف النحو فى وقت قصير ، ولكن بدرجة عالية ، قل أن تتوافر له من قراءة الكتب المبسوطة فى هذا الفن.

المطـــرزى

هو ناصر الدين بن عبد السيد بن على المطرزى النحوى الخوارزمى المعروف بأبى الفتح بن أبى المكارم الأديب ، من أهل خوارزم ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة بخوارزم، وكان عالما بالنحو مشهودا له بطول الباع فيه، كما كان عالما باللغة والشعر، وأنواع الأدب، تعلم فى بلدته على أبيه وعلى أبى المؤيد

الموفق بن أحمد المكى الخطيب الفقيه ، وقد دخل بغداد فى سنة إحدى وستمائة حاجا ، وحدث بشىء من تصانيفه بها (١) .

وكان حنفى المذهب ، داعية إلى الاعتزال ، ورأسا فيه ، وعرف بالمطرزى (بضم الميم وفتح الطاء،وتشديد الراء وكسرها) نسبة إلى من يطرز الثياب ويرقمها،وقد قال ابن خلكان:«ولا أعلم ، هل كان يتعاطى ذلك بنفسه أم كان فى آبائه من يتعاطى ذلك فنسب له ؟»

وقد توفى المطرزى سنة عشر وستمائة (هجرية) ببلده أيضا وقد رثى على ماقيل بأكثر من ثلاثمائة قصيدة (٢) .

من شعره :

يقول فى مدح أحد أصدقائه :

وزند ندى فواضله وريّ ورند ربا خواضله نضير
ودُرُّ خِلالِه أبداً ثمينٌ ودَرُّ نواله أبداً غزيرُ

وله أيضا فى الحديث عن نفسه ودهره فى صورة تحسر وفخر :

تعامَى زَمانِى عَنْ حُقُوقِى وإنَّهُ قَبِيحٌ على الزَّرْقاء تُبْدِى تعامِيَا
فَإنْ تُنكِرُوا فَضْلِى فإنَّ رغاوَهُ كَفَى لذَوِى الأسْماعِ مِنْكُمْ مُنَادِيَا

وفى حديثه عن تعففه وبعده عن الشهوات والملذات يقول :

وإنِّى لأَسْتَحْيِي منَ المجدِ أنْ أرَى حَلِيفَ غَوانٍ أوْ أَلِيفَ أَغَانِى (١)

---

(١) بغية الوعاة ص٤٠٢ ، وفيات الأعيان جـ٢ ص١٥١ — ١٥٢ ،وروضات الجنات جـ ٤ ص ٢٢٣ ، وكشف الظنون ١٠٨ — ١٣٩ ، ومعجم الأدباء جـ ١٩ ص ٢١٢ — ٢١٣ .

(٢) اعجام الأعلام لمحمود مصطفى ص ٣٨ ، ووفيات الأعيان جـ٢ص٢٢٣

مصنفاته :

وللمطرزى مصنفات فى علم العربية وبخاصة النحو : منها (١) المصباح ، الذى نقدم تحقيقه هنا (٢) المعرب فى غريب ألفاظ الفقهاء (٣) المغرب فى شرح المعرب (وقد طبع فى حيدر أباد سنة ١٣٢٨ هـ) (٤) شرح مقامات الحريرى (٥) الإقناع فى اللغة (٦) المقدمة المطرزية فى النحو (٧) مختصر إصلاح المنطق (١) .

كتابه المصباح :

يفصح المطرزى فى كتابه (المصباح) عن سبب تأليفه لهذا الكتاب (المصباح) فيذكر أن ابنه (مسعودا) بعد أن قرأ كتابه الإقناع فى اللغة أراد أن يزوده بكتب الإمام المحقق عبدالقاهر الجرجانى ليزيد من معلوماته النحوية ، ومعارفه اللغوية ، ووجد أن أكثر كتبه تداولا بين أئمة النحو : العوامل المائة ، والجمل ، والتتمة ، ولكنه وجدها طويلة ، وفيها كثير من الأشياء المعادة على حد قوله ، فاستصفى منها هذا المختصر استقلالا للمعاد واستقلالا للمفاد (٢) .

مخطوطات المصباح :

وقد وجدت كتاب المصباح مخطوطا فى دار الكتب فى ست عشرة نسخة تحت الأرقام الآتية :

١٨٣٣ نحو وقد رمز لها بالحرف (ا)

١٤١٦ » » » » » (ب)

---

١ — معجم الأدباء لياقوت جـ ١٩ ص ٢١٢ ، ٢١٣

٢ — انظر التحقيق ص ٣٣ ، ٣٤ .

١٢٤١ نحو وقد رمز لها بالحرف (ج)
١١٧٨ » » » » » (د)
٤٥٤ » » » » » (ه)
٤٥٣ » » » » » (و)
٤٠٢ » » » » » (ز)
٣٦٨ » » » » » (ح)
٣٤٣ » » » » » (ط)
٣٣٩ » » » » » (ى)
٣٢٦ » » » » » (ك)
٧٢م » » » » » (ل)
٧١م » » » » » (م)
٧٠م » » » » » (ن)
٦٧م » » » » » (س)
٣٦م » » » » » (ع)

وقد نسخت المخطوطة (٣٢٦) سنة ٩٢١هـ وبهامشها وبين سطورها شرح سمى (الافتتاح) لم ينسب إلى شارح، ونسخت المخطوطة (٣٤٣) سنة ١١١١هـ والمخطوطة (٣٣٩) فى سنة ١١٢٢ هـ وفى هامش المخطوطة (٣٦٨) وبين سطورها شرح لم يكمل ولم ينسب إلى شارح وقد استمر حتى ص ٤٠ ثم أكلت المخطوطة دون شرح أو تعليق. أما بقية المخطوطات فلم يثبت عليها تاريخ نسخها، كما لم يعلق عليها بشرح.

وقد حاولت جهدى أن اختار نسخة أعتبرها أصلا أو أوصل بعض النسخ ولكننى وجدت أن الأمر لم يستقم لى، لعدم اتفاق مجموعة من المخطوطات على التزام نص موحد، كما حاولت أن أجد لهذا الكتاب

مخطوطات أخرى فى مكتبة الجامعة العربية أو فى غيرها من المكتبات التى تعنى بالمخطوطات فلم أجد، فحققت الكتاب ، مستندا إلى مراجعة جميع مخطوطاته، وسأعرض بعد التقديم نماذج مصورة لبعض مخطوطاته .

منهج المصباح

تأثر المطرزى بالإمام عبدالقاهر الجرجانى ، واستصفى من كتبه مؤلفه (المصباح) ، فلا غرابة أن نجده يسير على الطريقة التى سار عليها الجرجانى فى العوامل المائة ، وبناء الأبواب النحوية على هذه العوامل ، ولذا وجدناه يعرض علينا أبواب النحو بعد ذكر مصطلحات هذا العلم بحسب تأثرها بالعوامل ونوعها :

العوامل اللفظية القياسية ـ العوامل اللفظية السماعية ـ العوامل المعنوية.

ثم يختم كتابه بتعقيب أسماه (فى فصول من العربية) لا من حيث دخولها تحت باب من أبواب العوامل وإنما من حيث الوصف الظاهرى للكلمة كالمضمرات والإشارة والتأنيث والتذكير والتوابع بأنواعها ، ولذا رأيت من واجبى وأنا أحقق هذا الكتاب أن أعرض لنظرية العامل عند قدماء النحاة ومحدثيهم .

نظرية العامل

العامل فى اللغة مشتق من الفعل (عمل) بمعنى المهنة والفعل ، وفى الاصطلاح النحوى: هو ما أحدث نوعا من الإعراب ، أو ما عمل عملا ما ، فرفع أو نصب أو جزم أو جر(١) ، وقد قسمه النحاة إلى قسمين رئيسيين :

---

(١) انظر مادة (عمل) فى اللسان والقاموس .

لفظى ومعنوى ، وقد بنوا تقسيمهم على أساس أن العمل إذا كان أثرا للفظ فى التركيب يمكن نسبة العمل إليه سمى العامل لفظيا ، أما إذا كان الباعث عليه معنى ذهنيا لا يدل الكلام عليه بلفظ من ألفاظه فإن العامل هنا يسمى عاملا معنويا (١) .

ويقسمون العامل اللفظى إلى قسمين : قياسى ، وهو الذى يرتكز عمله على قاعدة كلية غير محصورة الموضوع كالفعل واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبة واسم التفضيل والمضاف . . . الخ.

وسماعى : وهو ما يرتكز على السماع فى عمله دون الاستناد إلى قاعدة كلية كحروف الجر ، و « إن » وأخواتها ، ونواصب المضارع ، وجوازمه وأدوات الشرط التى تجزم فعلين . . . الخ

أما العوامل المعنوية ، فيرى بعض النحاة أن لها من الأثر ما للعوامل اللفظية فهى ترفع وتنصب وتجر ، ويتجلى ذلك فى العامل فى الابتداء (٢) والعامل فى الفعل المضارع المرفوع لتجرده من الناصب والجازم (٣) وعامل الصفة (٤) .

وقد شغل موضوع العامل حيزا كبيرا من تفكير الباحثين قديما وحديثا ، وطال جدلهم حوله ، حتى جاوز الحد وقد وضعوا له قواعد وشروطا منها :

١ — أن العمل أصل فى الأفعال فرع فى الأسماء والحروف ، فما وجد من الأسماء والحروف عاملا فيجب أن يسأل عن الموجب لعمله .

٢ — العامل لا يؤثر أثرين فى محل واحد ، ومن الجائز أن يكون للعامل عدة معمولات .

---

(١) الإظهار ٣١ ، ٤٠

(٢) انظر ماذكر عن عامل الابتداء فى التحقيق ص ١٢١ من هذا الكتاب

(٣) انظر التعليق ص ١٣٣ من التحقيق (٤) انظر التحقيق ص ١٢٤

٣ — لايجتمع عاملان على معمول واحد إلا فى التقدير، نحو ليس زيد بجبان ، فإذا تنازع عاملان فأكثر فى معمول واحد جاز إعمال أيهما شئت باتفاق ، واختار الكوفيون الأول لسبقه ، والبصريون الأخير لقربه من المعمول ، فإذا أعملنا الأول فى المتنازع فيه ، أعملنا الأخير فى ضميره نحو قام وقعد أخواك .

والمطلع على آرائهم فى هذا الصدد يرى فارقاً كبيرا بين آراء المحدثين والأقدمين ، بل إن الأقدمين أنفسهم قد اختلفوا فيما بينهم ، فبينما يتمسك معظم القدامى بنظرية العامل وحاجة المعمول إليه حتى أن بعضهم يقول : « إن العامل مع المعمول كالعلة العقلية مع المعلول ، والعلة لا يفرق بينها وبين معلولها ، فيجب أن يكون العامل مع المعمول كذلك إلا فى مواضع قد استثنيت على خلاف هذا الأصل لدليل راجح(١) ... » نرى منهم من ينكر هذه النظرية إنكاراً تاماً ، ويعتبر التمسك بها وهما وخيالا ، زيادة على مافيها من إفساد للنحو والعربية ، وسنعرض عليك فى إيجاز بعض آرائهم :

رأى قدماء النحاة فى العامل :

١ — رأى سيبويه :

إن المطلع على كتاب سيبويه يراه قد بكر فى كتابه ، فذكر العامل ، وأثره ، فى باب « أواخر الكلمة من العربية » ، حيث يقول:

---

(١) الأشباه والنظائر حـ ١ ص ٢٥٦

« وهى تجرى على ثمانية مجار ، على النصب والجر والرفع والجزم ، والفتح والكسر والضم والوقف، وهذه المجارى الثمانية يجمعهن فى اللفظ أربعة أضرب ، فالنصب والفتح فى اللفظ ضرب واحد ، والجر والكسر ضرب واحد ، وكذلك الرفع والضم ، والجزم والوقف ، وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين مايدخله ضرب من هذه الأربعة ، لما يحدث فيه العامل ، وليس شىء منها إلا وهو يزول عنه ، وبين مايبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شىء أحدث ذلك فيه من العوامل التى لكل عامل منها ضرب من اللفظ فى الحرف ، وذلك الحرف حرف الإعراب ، فالنصب والجر والرفع والجزم لحروف الإعراب ، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة »(١)

ومن كلام سيبويه السابق نرى أنه يعتبر العامل النحوى أساسا فى الكلمة ، فهو الذى يحدث الأثر فيها ، وهذا الأثر يتغير بتغير العوامل ويختلف باختلافها ، وهذا مذهب البصريين أيضا .

٢ - رأى ابن جنى :

اتجه ابن جنى فى نظرته للعامل اتجاها آخر يخالف سيبويه والبصريين ، ولكنه لم ينكر وجوده بل ذكر أن العامل فى الكلمة والمحدث للأثر فى نهايتها هو المتكلم لا العامل النحوى ، كالفعل وما حمل عليه ، وأن نسبة العمل إلى

---

(١) كتاب سيبويه جـ ١ ص ٢ ، ٣

الفعل فى النحو مثلا إنما هو للتقريب والتعليم ، تيسيراً للعلم ومساعدة للمتعلم ، وانما قال النحويون : عامل لفظى وعامل معنوى ليروك أن بعض العمل يأتى سبباً من لفظ يصحبه كمررت بزيد ، وليت عمرا قائم ، وبعضه يأتى عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم .... فأما فى الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم ، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشىء غيره ، وانما قالوا لفظى ومعنوى لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ » (١)

جـ — رأى ابن مضاء القرطبى :

على أن عناية النحاة بالعامل قد قوبلت بثورة عارمة تنادى بإلغائه حتى فى القديم حين حمل لواء هذه الثورة ابن مضاء القرطبى فى كتابه « الرد على النحاة » إذ يقول فى كتابه : «قصدى فى هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى النحوى عنه ، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه ، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لايكون إلا بعامل لفظى ، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظى وبعامل معنوى ، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم فى قولنا : ضرب زيد عمراً ، أن الرفع الذى فى (زيد) والنصب الذى فى (عمرو) إنما أحدثه (ضرب) ألا ترى أن سيبويه — رحمه الله — قال فى صدر كتابه : وإنما ذكرت ثمانية مجار .... وذلك بين الفساد» ويمضى ابن مضاء فى بيان رأيه ، فيذكر أن العمل لا يصح أن ينسب إلى لفظ أو إلى متكلم ، وإنما العمل لله وحده ، لأن أهل الحق يقولون : إن هذه الأصوات

---

(٢) الخصائص جـ١ ص ١٠٩ ، ١١٠ .

من فعل الله، ولا تنسب إلى الإنسان إلا كما تنسب إليه سائر أفعاله الاختيارية، والقول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا باطل عقلا وشرعا لا يقول به عاقل، ونراه حينما يتحدث عما أسماه النحاة العوامل المضمرة يتهكم متسائلا: ما الذى ينصبه إذن؟ وما الذى يضمر؟ ونسبة العمل إلى معدوم على الإطلاق محال (١)، ثم بين فساد هذه التقديرات، ولا سيما فى كتاب الله تعالى الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

ويبدو أن ابن مضاء كان مدفوعا فى رأيه بعامل دينى مرده إلى النزعة الظاهرية التى تتمسك بحرفية النص، وإنكار كل رأى لا يستند إلى دليل نقلى، ومن جهة أخرى بعامل سياسى، مرده إلى التنافس البين بين المشارقة والمغاربة فى الأندلس ونزعة المغاربة فى الأندلس إلى الاستقلال ومخالفة المشارقة فى قضايا اللغة والأدب والدين (٢).

رأى المحدثين

١ — ذهب كثير من المجددين فى النحو إلى رفض نظرية العامل النحوى الذى قال به سيبويه والبصريون ومن هؤلاء:

أ — الأستاذ ابراهيم مصطفى والأستاذ عبد المتعال الصعيدى، فقد ذهبا إلى ترجيح الرأى القائل بأن العامل هو المتكلم، ورأيا فى ذلك تيسيرا للدراسة وتهوينا للعبء وحلا للإشكال، وتقريبا للنحو من الأذهان، يقول الأول فى كتابه: «فللإعراب الفتحة والكسرة فقط وليستا بقية من

---

(١) راجع مقدمة «الرد على النحاة» والصفحات ٨٧، ٨٨، ٩١، ٩٢ من الكتاب، والخصائص جـ١ ص ١٠٩ — ١١٠

(٢) الإعراب والبناء لمصطفى السنجرجى ص ٩٣

مقطع، ولا أثرا لعامل من اللفظ، بل هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى فى تأليف الجملة ونظم الكلام ، فهذا هو جوهر اللفظ عندنا ، وخلاصة مانسعى بعد فى تفصيله وتأييده ونستعين الله » (١) ويقول فى خاتمة كتابه: «تخليص النحو من هذه النظرية — يعنى نظرية العامل — وسلطانها عندى خير كثير وغاية تقصد، ومطلب يسعى إليه ،ورشاد يسير بالنحو فى طريقه الصحيحة بعدما انحرف عنها آمادا ،وكاد يصد الناس من معرفة العربية(٢)».

ويقول الاستاذ عبد المتعال الصعيدى فى كتابه : « فيجب أن ينقل الإعراب عن هذا الاصطلاح وأن يعرف بأنه تصرف أهل العربية فى آخر أسمائها وأفعالها وحروفها بين رفع ونصب وجر وجزم ، فلا يلزم فيه على هذا التعريف أن يكون له عامل يقتضيه .... وهذا الاصطلاح يغنينا عن تكلف العوامل فى بعض المواضع التى جاء الإعراب فيها من غير عامل كالمبتدأ الذى يتكلفون له عاملا يسمونه الابتداء وكالمضارع المرفوع الذى يتكلفون له عاملا يسمونه التجرد من الناصب والجازم (٣) .

ورايهما يوافق رأى ابن جنى كما سبق بيانه .

ب — رأى الدكتور شوقى ضيف :

ويميل الدكتور شوقى ضيف فى مقدمة « الرد على النحاة » إلى رأى ابن مضاء حيث يقول : «وقد سدد ابن مضاء سهام دعوته أو قل سهام ثورته إلى نظرية العامل التى أحالت كثيرا من جوانب النحو العربى إلى عقد

---

(١) إحياء النحو ص ٥٠ — ٥١
(٢) المرجع السابق ص ١٩٥
(٣) النحو الجديد ص ١٢٢

صعبة الحل عسيرة الفهم ، وما العامل ؟ إن كل ماتصوره النحاة فى عواملهم النحوية تصور باطل ، وهل يستطيع أحد أن ينكر مايقوله ابن مضاء من أن الذى يصنع الظواهر النحوية فى الكلمات من رفع ونصب وجر إنما هو المتكلم نفسه لا ما يزعمه النحـــاة من الأفعال وما شاكلها من الأسماء والحروف (١)

جـ — رأى الدكتور تمام :

ويتحدث الدكتور تمام عن العامل فينكر وجوده إذ يقول : «الحقيقة أن لا عامل ، إن وضع اللغة يجعلها منظمة من الأجهزة . كل جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى ، ويتكون من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعانى اللغوية ، فكل طريقة تركيبية منها تتجه إلى بيان معنى من المعانى الوظيفية فى اللغة ، فإذا كان الفاعل مرفوعا فى النحو فلأن العرف ربط بين فكرتى الفاعلية والرفع دون ماسبب منطقى واضح ، وكان من الجائز جدا أن يكون الفاعل منصوبا ، والمفعول به مرفوعا ، لو أن المصادفة العرفية لم تجر على النحو الذى جرت عليه (٢)

تعقيب :

وإذا كان النحاة فى القديم والحديث قد تحدثوا عن العامل وطال جدلهم حوله ، وشغل تفكيرهم وقتاً طويلا ، فان الرأى عندى أنه لا يستحق هذا الحديث وهذا الجدل الذى قد لانجد اللغة فيه غناء ، فإن النحاة الذين بنوا

---

(١) مقدمة الرد على النحاة لشوقى ضيف ص (ا)
(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٥١

قواعد النحو على فكرة العامل ، وتكلموا عن أثره فى مفردات الجملة كانوا مؤمنين تمام الإيمان أن العامل الحقيقى للرفع والنصب والجزم والجر هم أهل اللغة المتكلمون بألفاظها ، وأما نسبة العمل إلى ما أسموه بالعوامل النحوية فإنما هى نسبة مجازية باعتبار مصاحبتها للألفاظ ، وهم قد فعلوا ذلك ليسهلوا على المتكلم حفظ الكلمات والنطق بها فى صورتها الصحيحة كما سمعت عن الآباء والأجداد ، كما صرح بذلك كثير منهم مثل ابن جنى وأبو القاسم الزجاجى (١)

---

(١) الخصائص جـ ١ ص ١٠٩ ، ١١٠ ، والإيضاح ص ٦٤

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

نماذج من المخطوطات

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

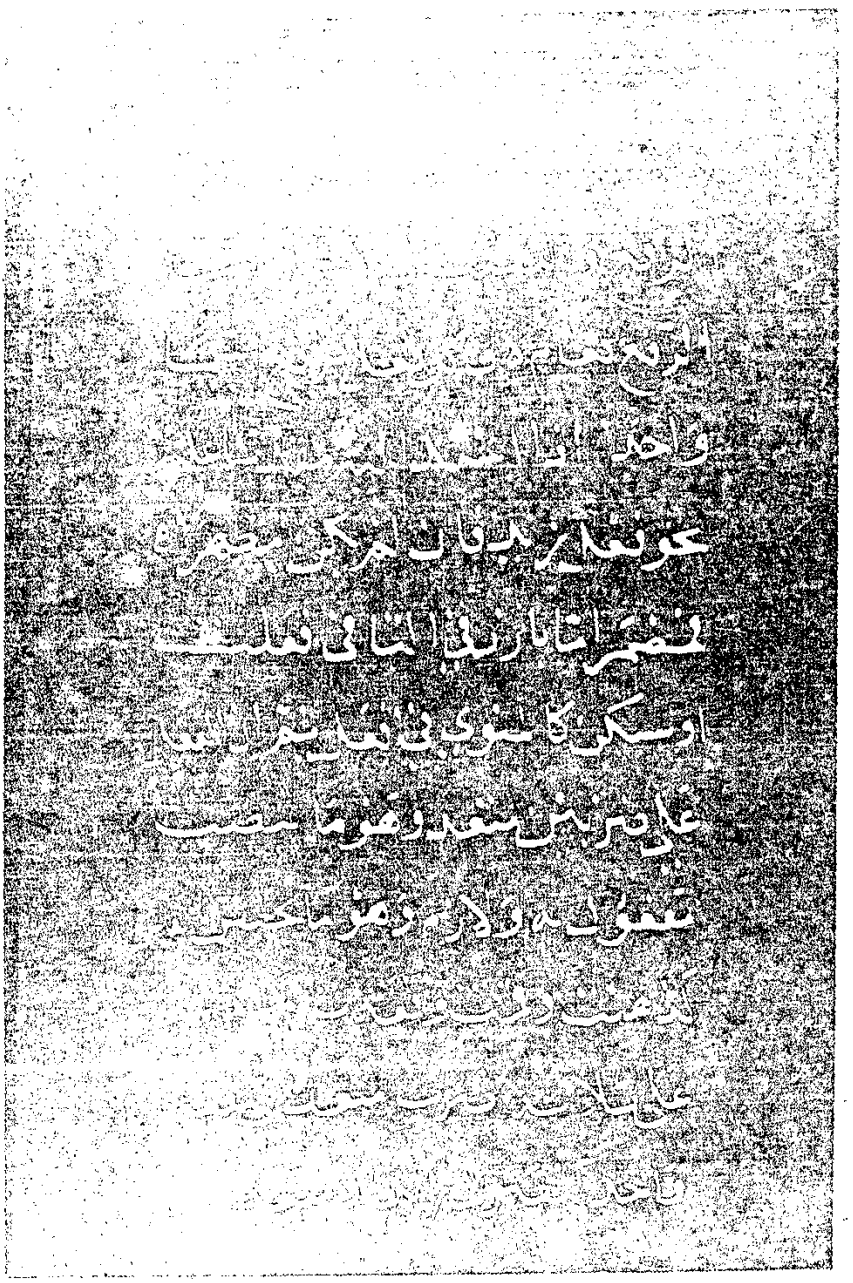

ص ٢٢ من المخطوط (١)

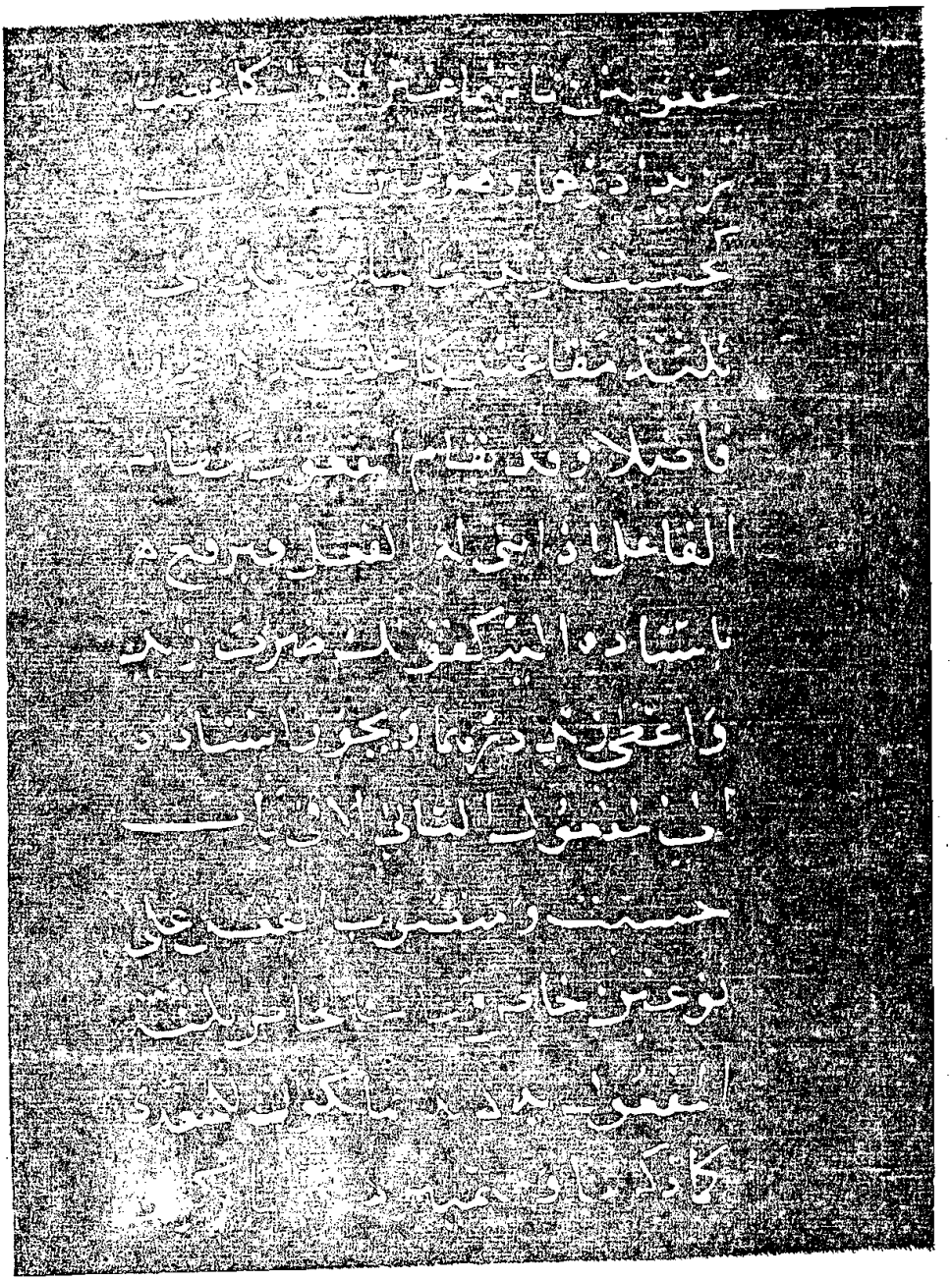

ص ٢٣ من المخطوط (١)

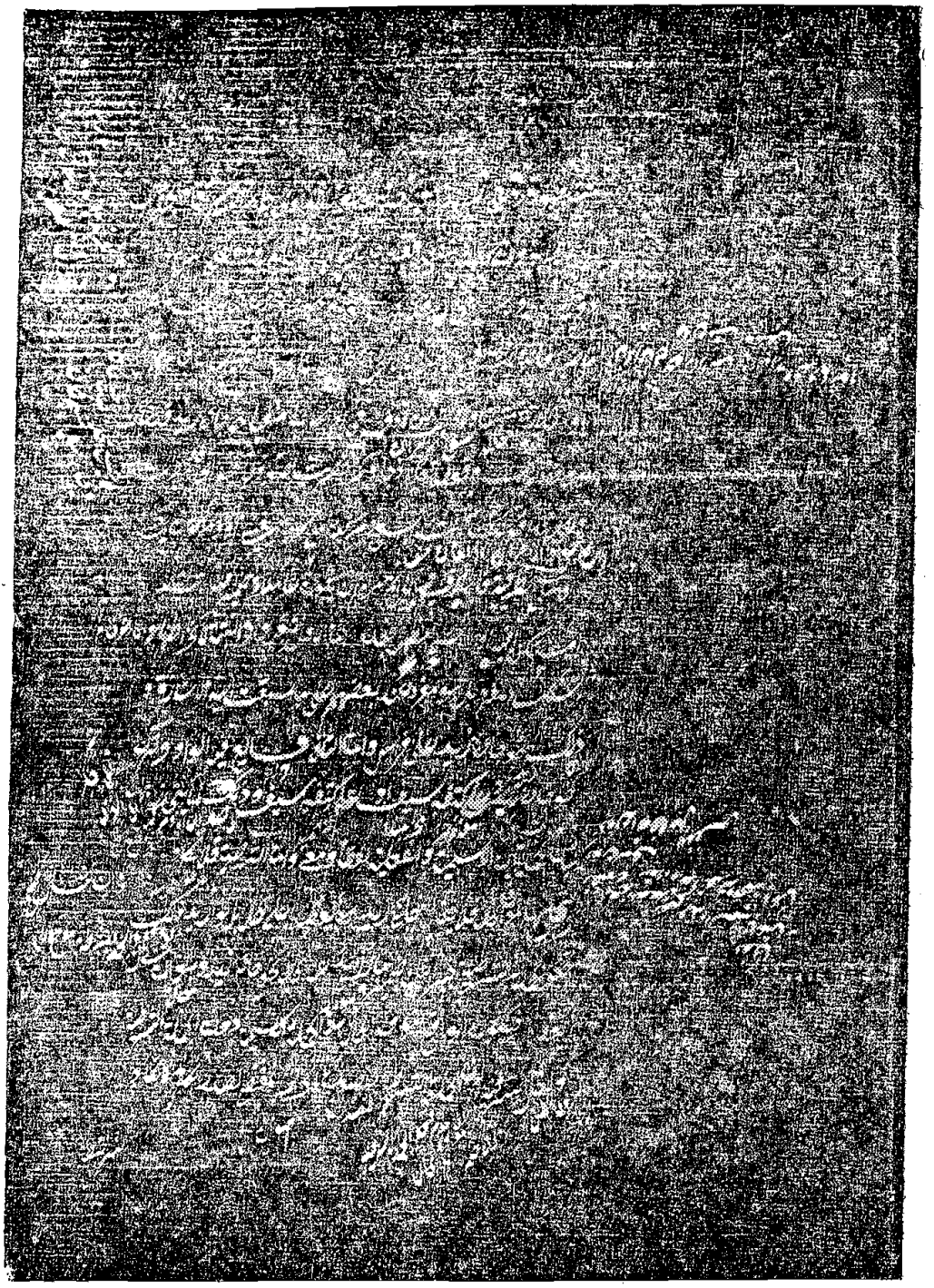

ص ٢٢ من المخطوط (ﻫ)

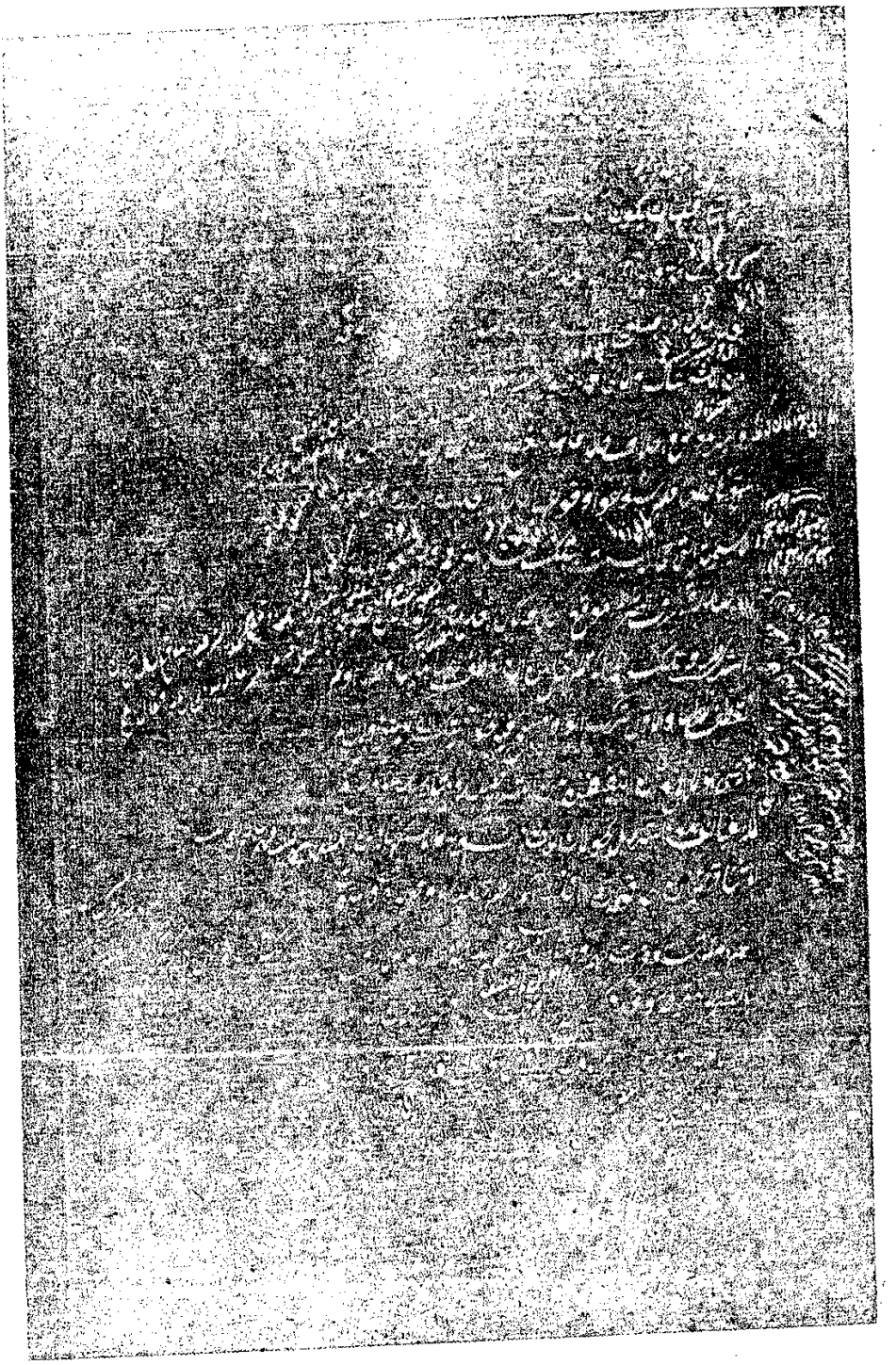

ص ٣٠ من المخطوط (أ)

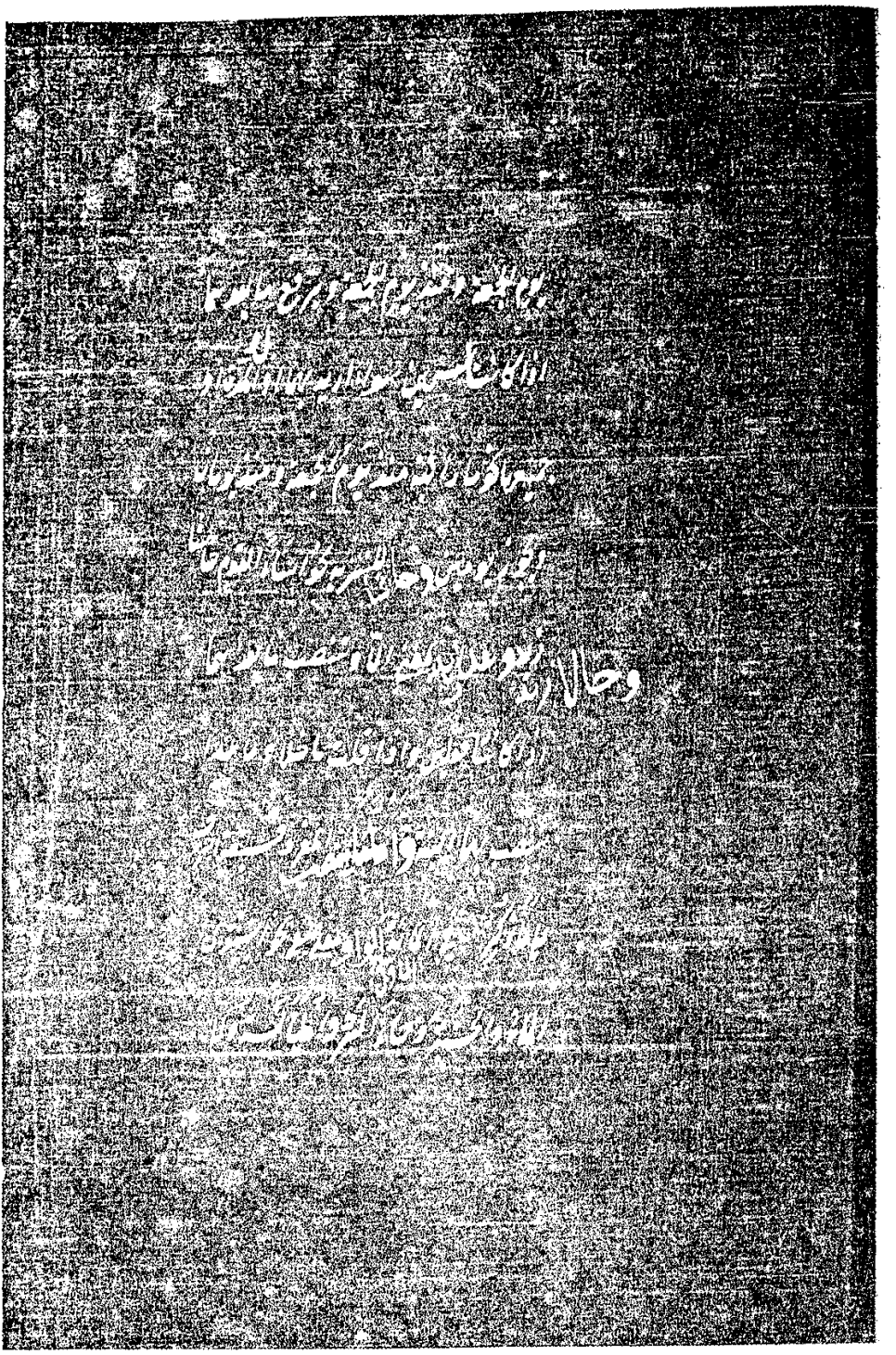

ص ٤٠ من المخطوط (و)

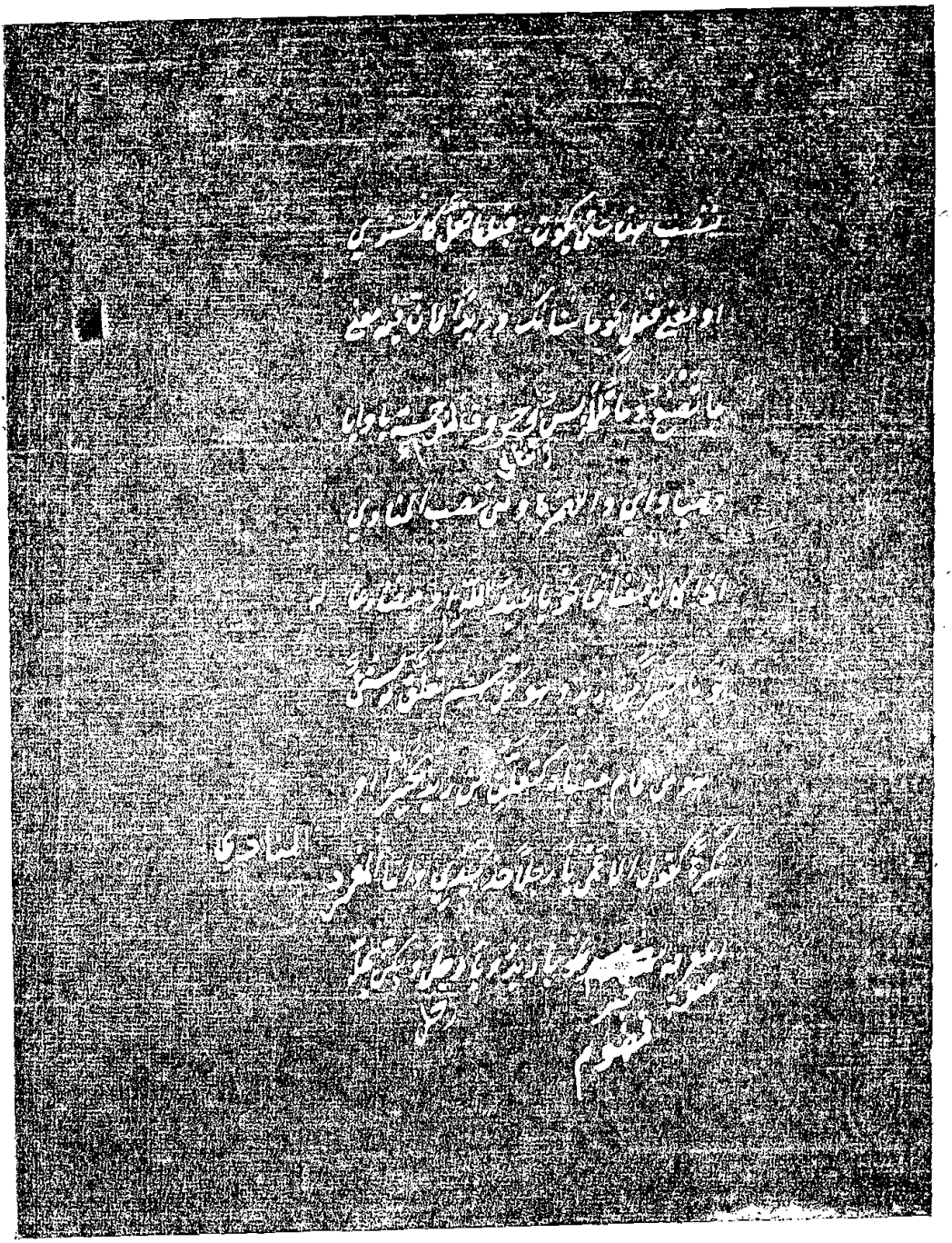

ص ٤١ من المخطوط (و)

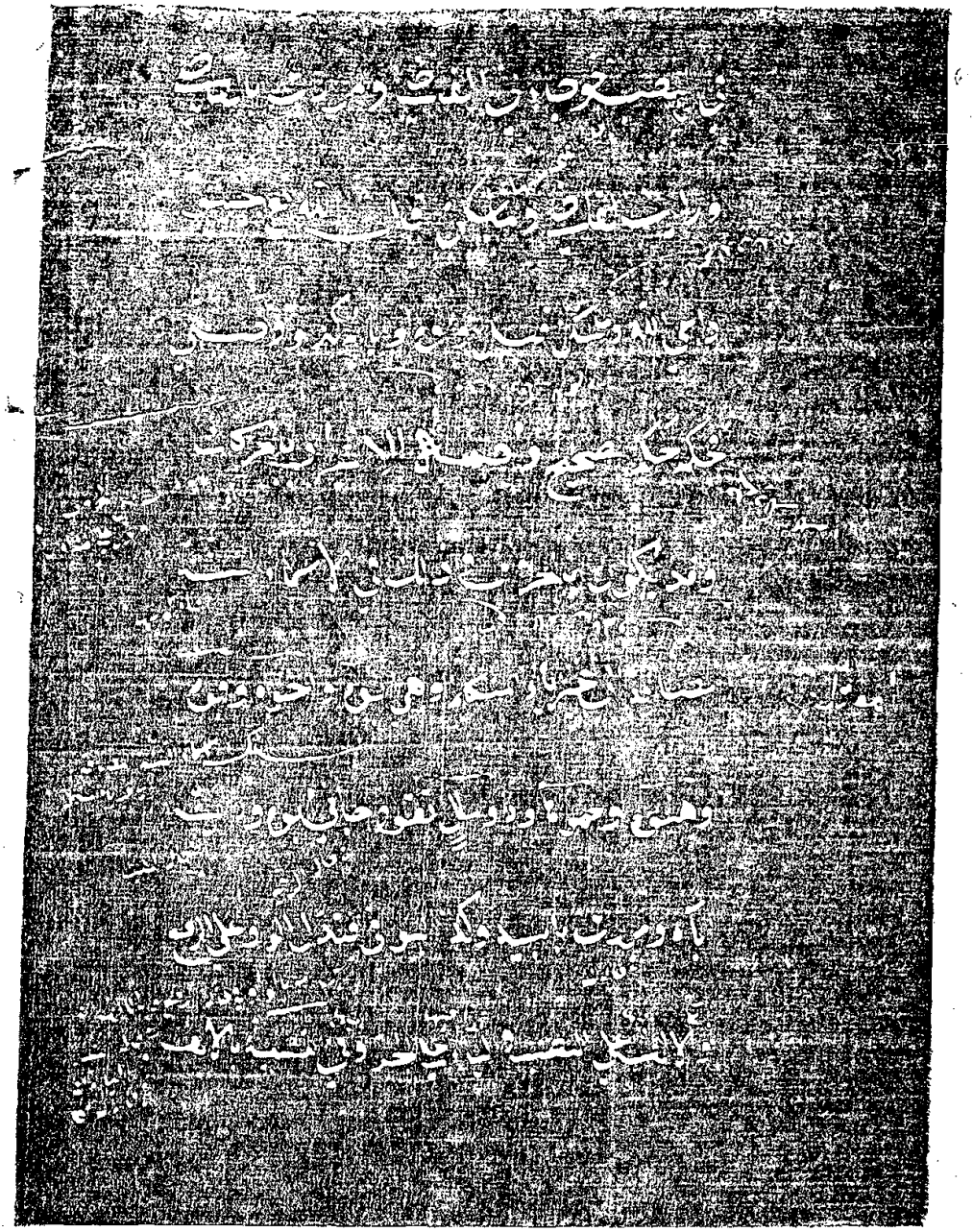

ص ١٠ من المخطوط (ز)

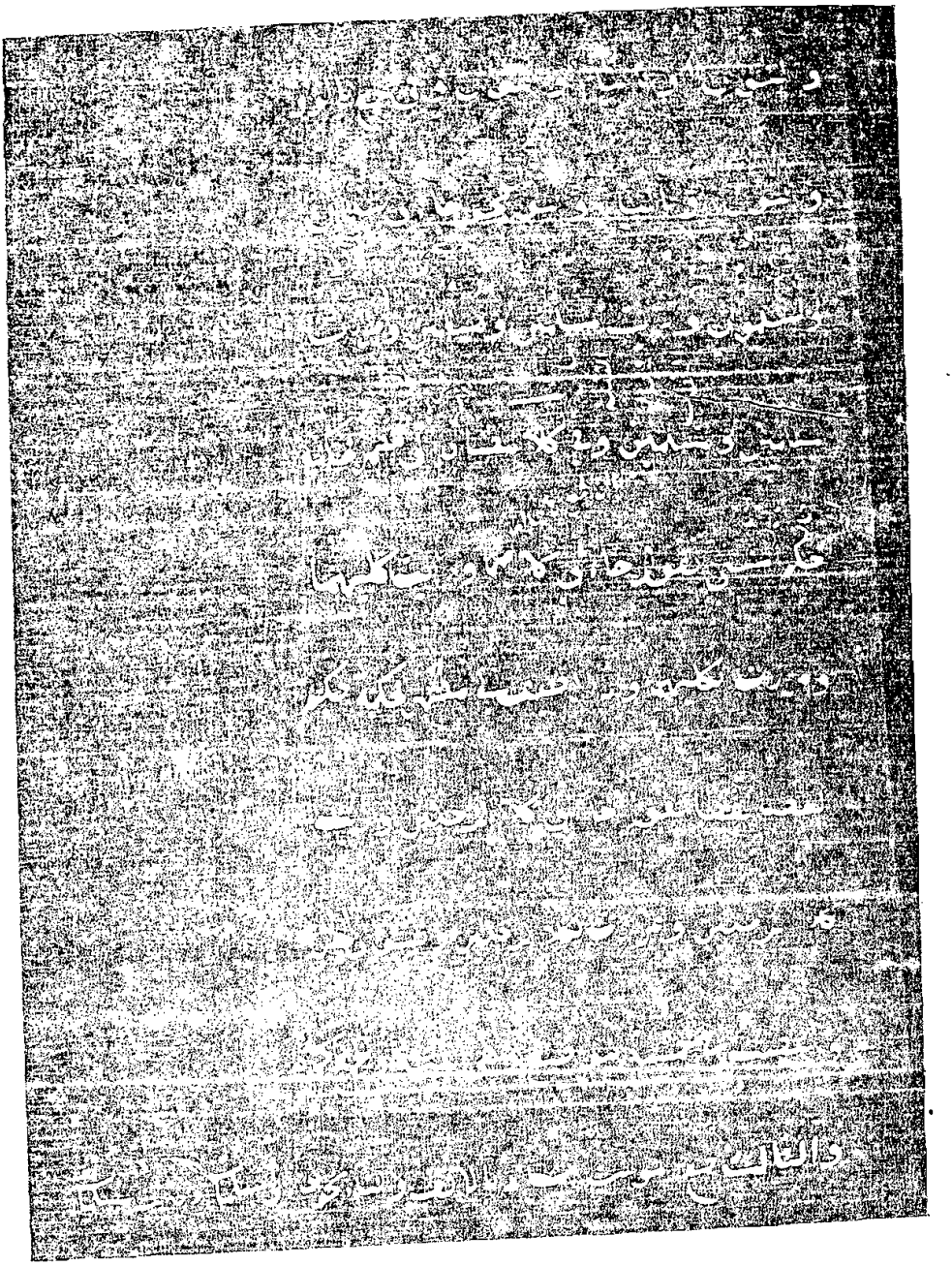

ص ١١ من المخطوط (ز)

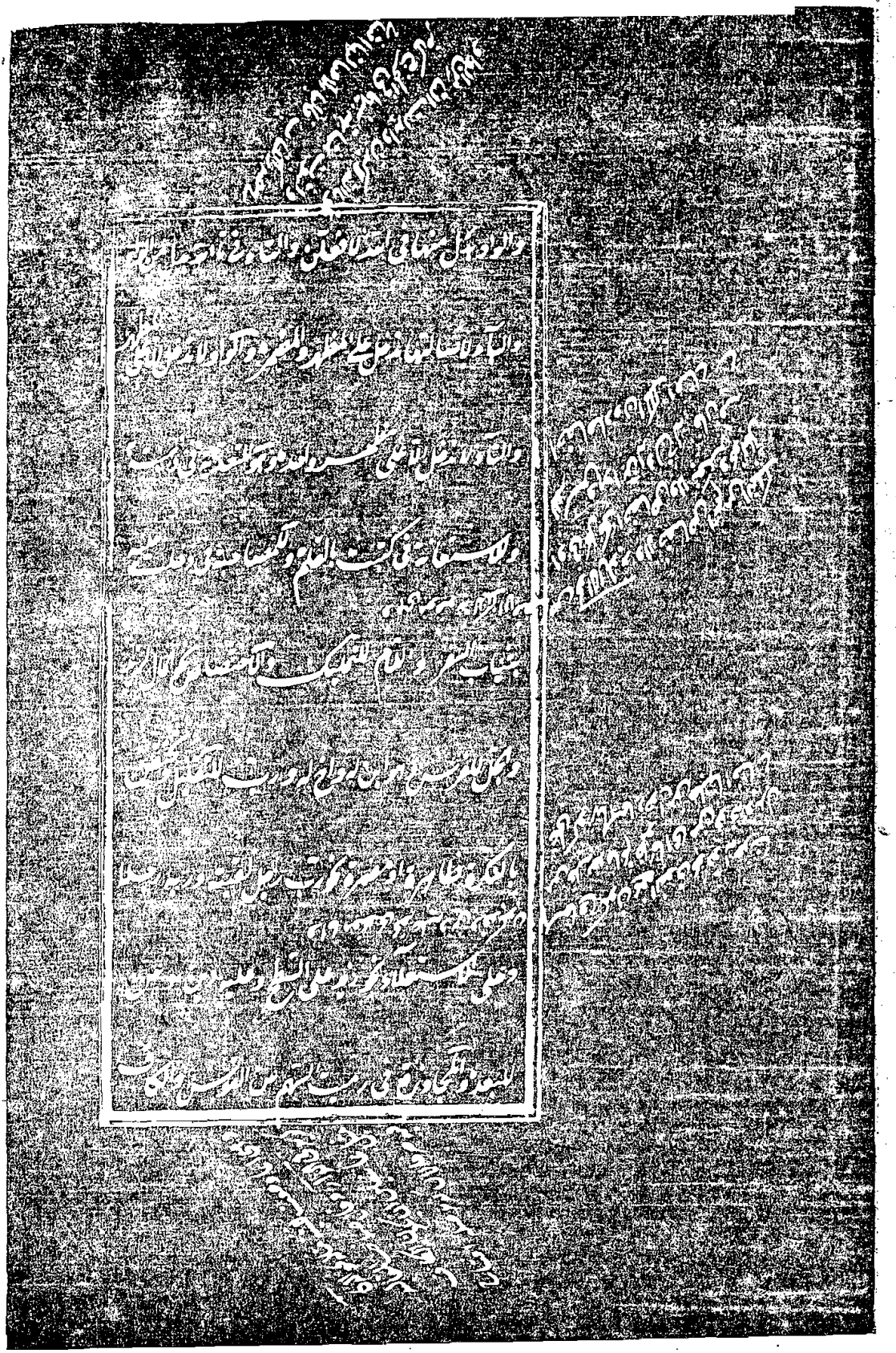

ص ٣٢من المخطوط (ح)

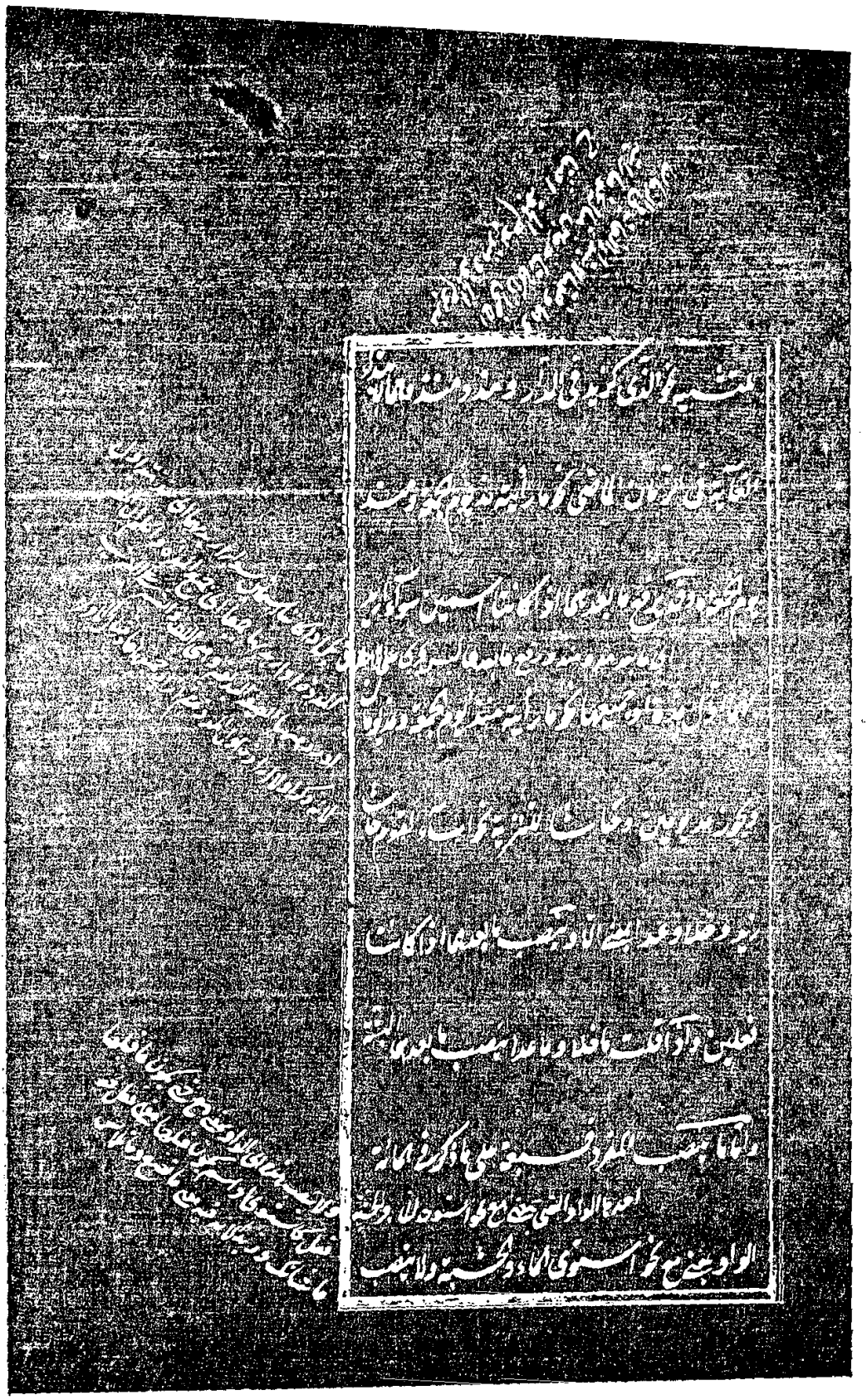

ص ٢٣ من المخطوط (ك)

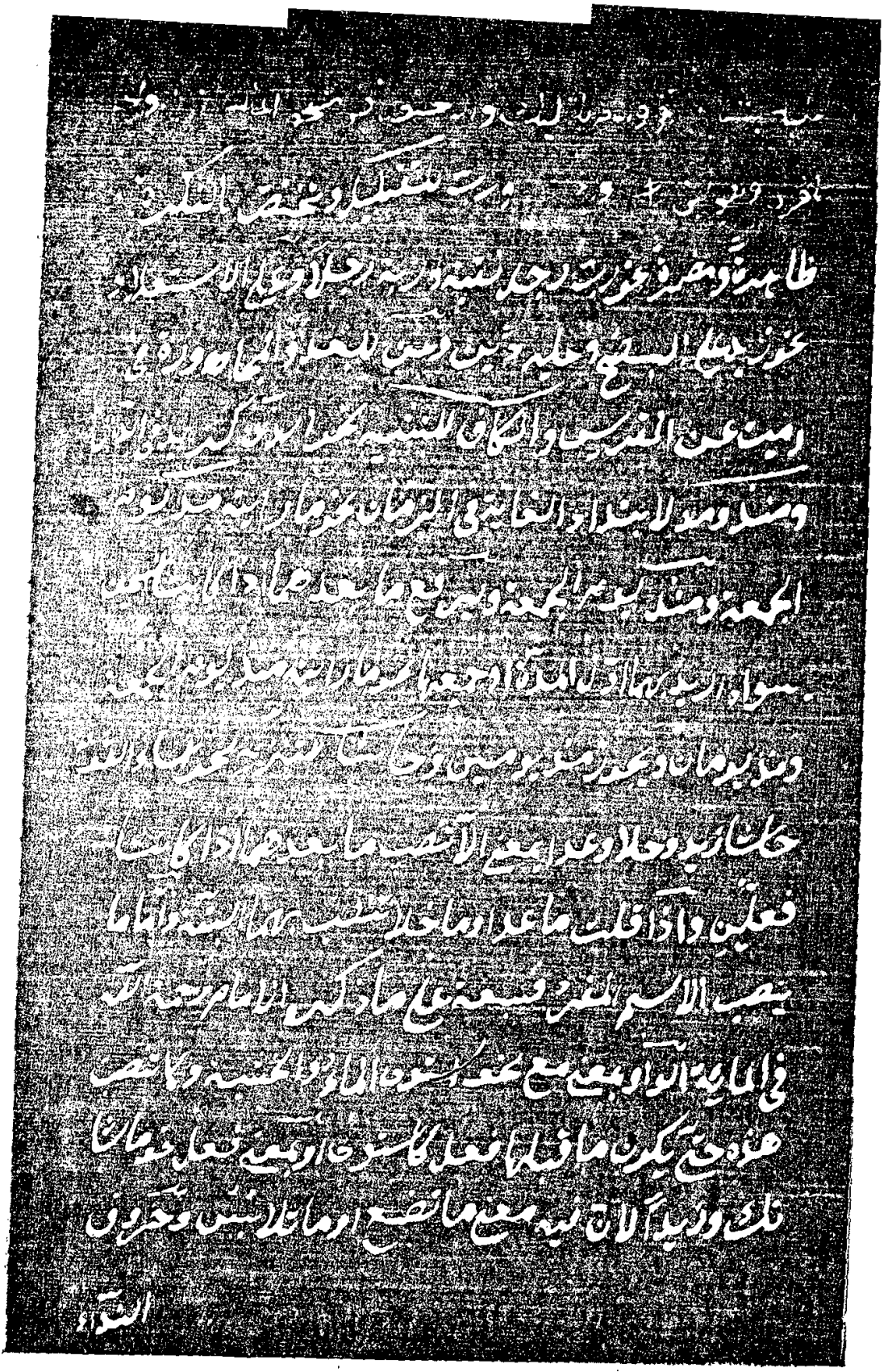

ص ١٨ من المخطوط (ط)

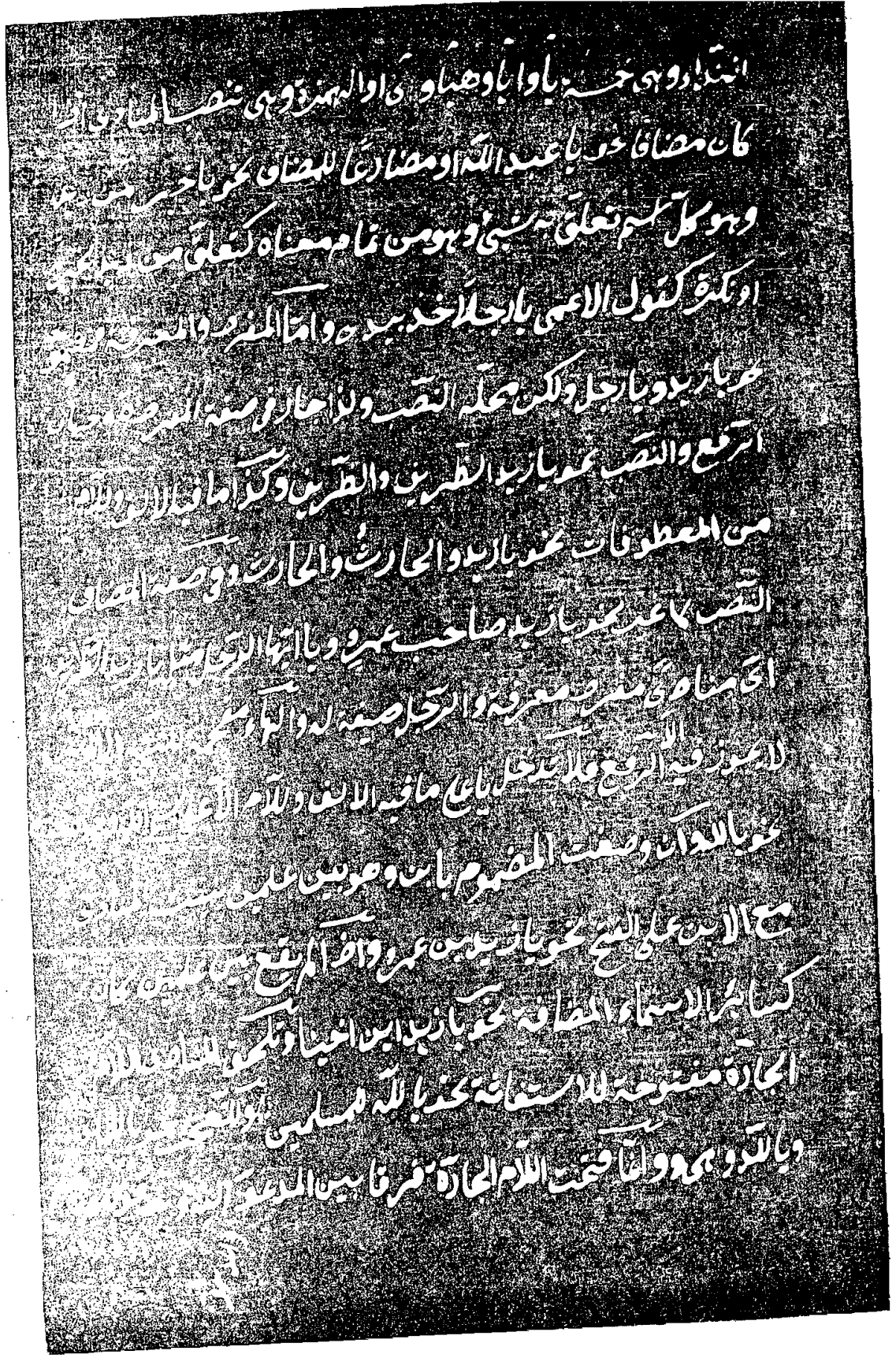

ص ١٩ من المخطوط (ط)

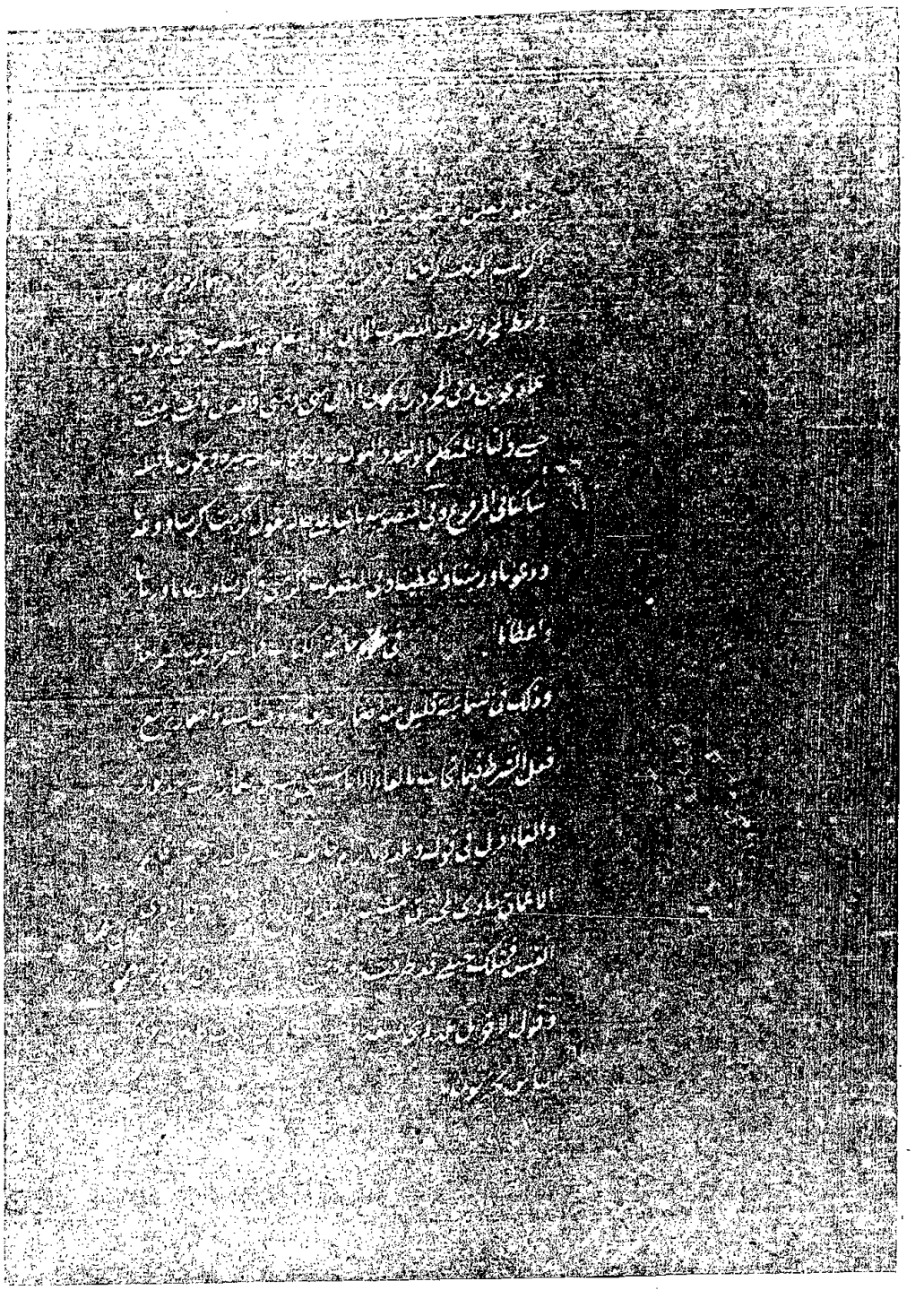

الصفحة قبل الأخيرة من المخطوط (ى)

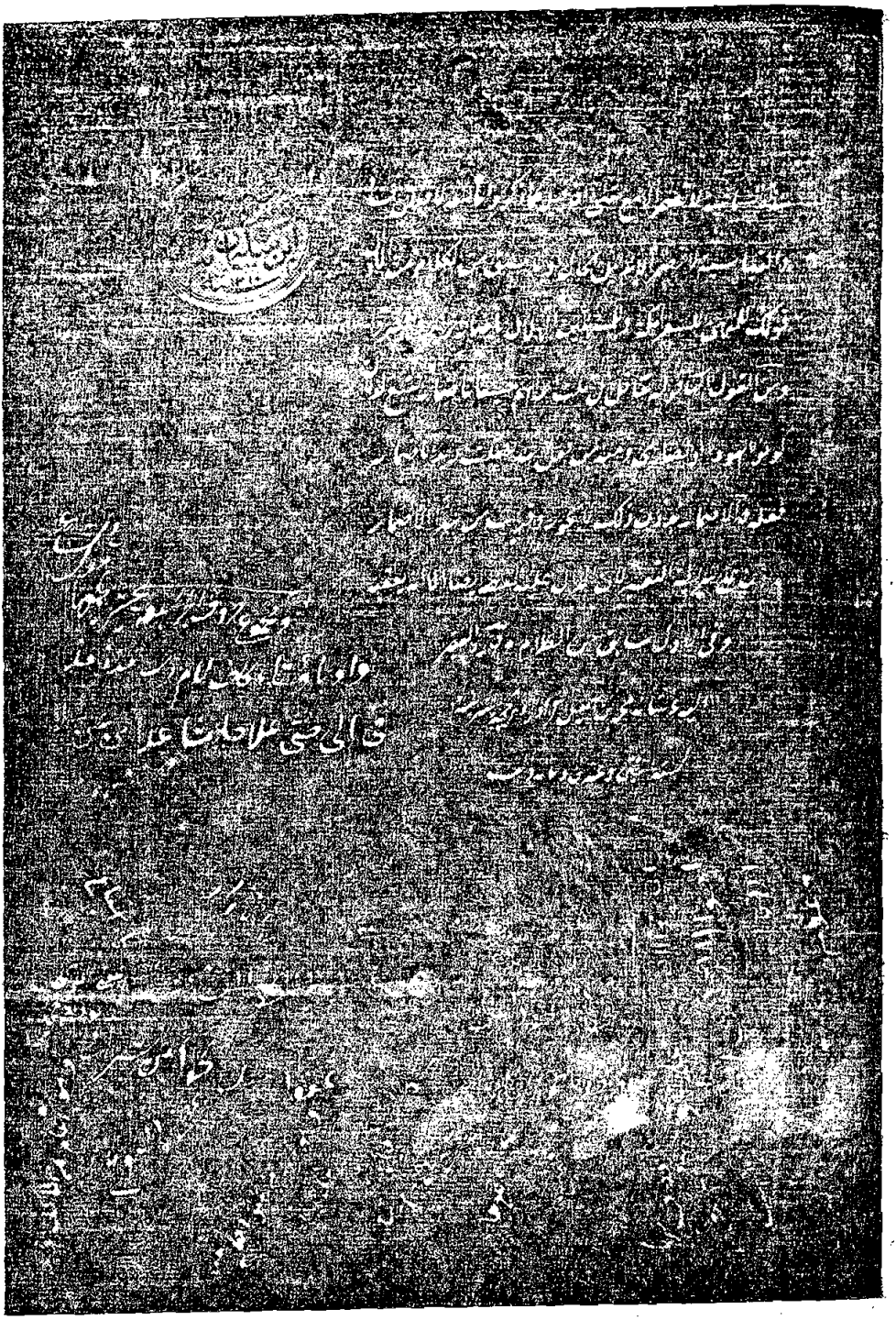

الصفحة الأخيرة من المخطوط (ى)

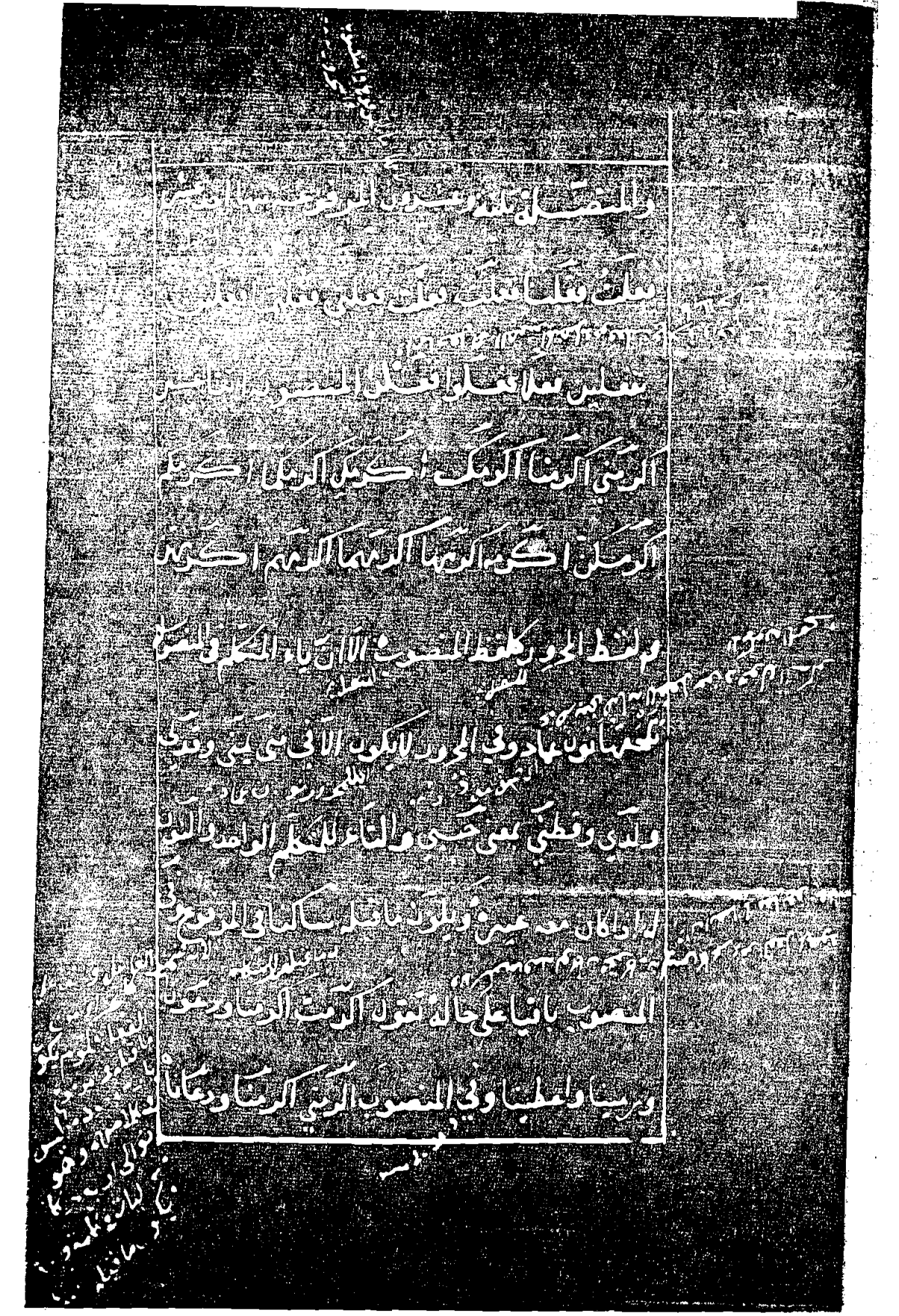

ص ٥٤ من المخطوط (ك)

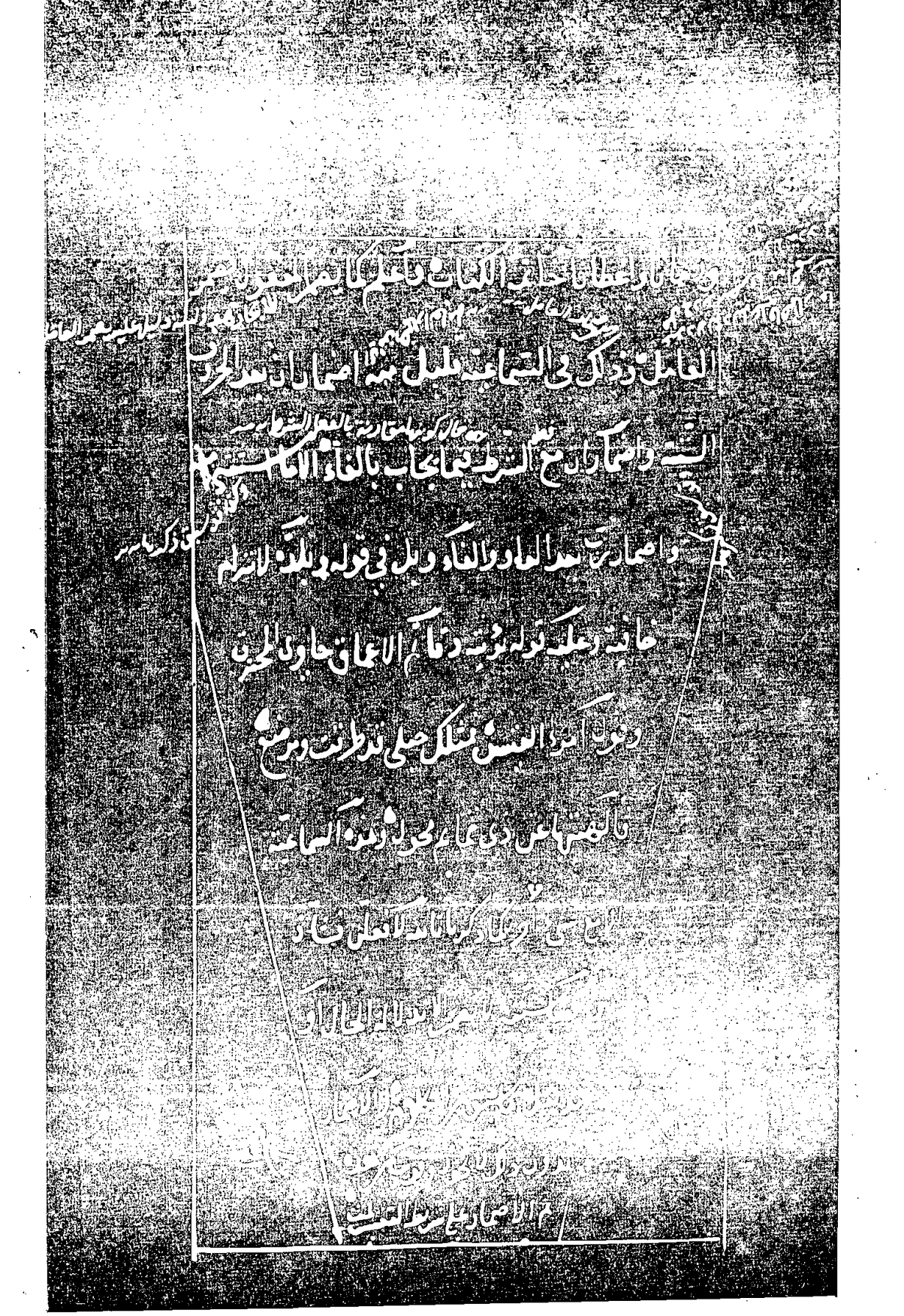

ص ٥٥ من المخطوط (ك)

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

مقدمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد حمد الله ذي الإنعام، جاعل النحو في الكلام كالملح في الطعام، والصلاة (والسلام)[1] على نبيه محمد سيد الأنام، وعلى آله وأصحابه مؤيدي الإسلام، فإن الولد الأعز لا زال كاسمه مسعوداً[2] وإلى أهل الخير موداً، لما استظهر مختصر الإقناع[3]، وكشف عنه بحفظه فضلة القناع، وأحاط بمفرداته حفظاً، وأتقن ما فيه من النحو معنىً ولفظاً، أردت أن ألمظه[4] من كلام الإمام المحقق والحبر (المدقق[5]) أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني[6]

---

١ — سقطت هذه الكلمة من المخطوطين: ز، ح.

٢ — يريد ابنه (مسعود) انظر كشف الظنون ج ٢ ص ٤٤٨ للعلامة ملا كاتب چلبي، مطبعة العالم، طبعة أولى.

٣ — أحد مؤلفاته في اللغة، انظر: إنباه الرواة ج٣ ص ٣٣٩ ومعجم الأدباء لياقوت ج١٩ ص ٢١٢ — ٢١٣ (مطبوعات دار المأمون).

٤ — ألمظه: يحتمل أن يكون بمعنى أطعمه، لأنه يكنى به عن الأكل، ويحتمل أن يكون بمعنى أحرك لسانه لأن التلميظ يتضمن معنى التحريك (الافتتاح شرح المصباح). مخطوط (دار الكتب رقم ٣٢٦).

٥ — سقطت هذه الكلمة من المخطوط: «ز».

٦ — هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، فارسي الأصل، جرجاني الدار، نسب إلى جرجان، مدينة مشهورة بين طبرستان =

سقى الله ثراه، وجعل الجنة مثواه حتى يعلق بطبعه من لفظه الحلو، ما يتنجر منه ينابيع النحو، فنظرت فى مختصراته المضبوطة، دون كتبه المبسوطة

= خراسان، كان عالما بالنحو والبلاغة، أخذ النحو بجرجان عن الشيخ أبى الحسن محمد بن الحسن بن محمد بن عبد الوارث الفارسى، نزيل جرجان، ابن أخت الشيخ أبى على الفارسى، وأكثر عنه، وقرأ تصانيف النحاة والأدباء، وتصدر بجرجان وحثت إليه الرحال، وصنف التصانيف الجليلة، فمن تصانيفه: كتاب المقتصد فى شرح الإيضاح لأبى على الفارسى، وكتاب العوامل المائة، وشرح كتاب (العوامل) وسماه (الجمل)، وله أيضاً إعجاز القرآن، دل على معرفته بأصول البلاغات وله مسائل منثورة، أثبتها فى مجلد هو كالتذكرة له، ولم يزل مقيما بجرجان يفيد الراحلين إليه والوافدين عليه إلى أن توفى فى سنة إحدى وسبعين وأربعمائه. ومن تلاميذه المذكورين الواردين إلى العراق، والمتصدرين ببغداد، على بن يزيد الفصيحى، وقد تخرج به جماعة كثيرة واستفادوا منه ما استفادوه من عبد القاهر

ولعبد القاهر أيضاً كتاب العروض، والمفتاح، وسر الفاتحة، والعمدة فى التصريف، والتصريف فى شرح المفتاح، وأسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز فى علم المعانى.

انظر بغية الوعاة ٣١٠ — ٣١١، وتلخيص ابن مكتوم ١١٢ — ١١٣، وإنباه الرواة جـ٢/١٨٨ — ١٨٩، ورضات الجنات ١٤٣، وشذرات الذهب جـ٣: ٣٤٠، وطبقات الشافعية ٢٤٢، وطبقات ابن قاضى شهبة جـ٢/٩٤ — ٩٥، وطبقات المفسرين للداودى ١٤٠ ب، وفوات الوفيات جـ١: ٣٧٨ — ٣٧٩، وكشف الظنون ٨٣/ ١٢٠/٢١٢/٦٠٢/١١٦٩/١١٧٩/١٧٦٩، ومرآة الجنان جـ٣: ١٠١، ونزهة الألباء: ٤٣٤ — ٤٣٦.

فوجدتَ أكثرَها تعاوُراً[1] (بين[2]) الأئمة « المائة » و « الجُمَل » والتتِمّة[3] » فاستطلتُ أنْ أكلّفهُ جمعَها ، وأحمّلهُ رَقْمَها[4] كراهةَ ما فيها مِنَ الأشياءِ المعادَة ، وإنْ كانتْ لا تخلوُ مِنَ الإفادَة . فاستصفيتُ[5] منها[6] هـذا المختصرَ ، ونفيتُ عنْ كلٍّ منها ما يتكرّرُ[7] ، استثقالاً للمُعاد ، واستقلالاً للمُفاد ، غيرَ مُدّخرٍ فضلَ النصيحة ، في رعايةِ عبارَاته الفصيحةِ ، ولمْ أطوِ[8] ذكرَ شيءٍ من مسائلها إلاّ ما ندَر ، أوْ شاعَ فيما بينَهم ، وانتشر . ولمْ أزدْ فيهِ شيئاً أجنبيّاً إلاّ ما كانَ بالزيادةِ حريّاً[9] ، وترجمتُه[10] بكتابِ (المصباح) ، ليستضيءَ بأنوارِهِ ويستضيءَ بمغانمِ آثارِه . وكسّرتُه[11] على خمسةِ أبواب :

---

١ — تداولا واستعمالا .

٢ — سقطت هذه الكلمة من المخطوط : «ا» .

٣ — المائة والجمل والتتمة من مؤلفات العالم المحقق عبد القاهر الجرجاني في النحو — انظر : إنباه الرواة على أنباه النحاة ج ٢ ص ١٨٨ — ١٨٩ .

٤ — المراد كتابتها ، وقد جاءت في المخطوطات ز ، ح ، ط ، ى ، ك ، «رفعها» بدلا من رقمها .

٥ — استخلصت .

٦ — سقطت هذه الكلمة من المخطوط : «ا» .

٧ — في المخطوطات «ز ، ط ، ى» وردت (تكرر) بصيغة الماضي بدلا من (يتكرر) .

٨ — يريد لم أترك

٩ — حقيقاً وجديراً .

١٠ — سميته .

١١ — قسمته وفصلته .

الباب الأول : فى الاصلاحات النحوية .

الباب الثـــانى : فى العَوامِل اللفظية القِيَاسيّة.

الباب الثالث : فى العَوامِل اللّفظية السَّماعية.

الباب الرابـــع : فى العوامِل المَعْنَوية.

الباب الخامس : فى فُصول من العَربية.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الباب الأول

فى الاصلاحات النحوية

كلُّ لَفظةٍ دلَّتْ على مَعْنىً مُفرد بالوَضْع[1] فهى كلمةٌ ، وجَمْعُها كَلِماتٌ وكَلِمٌ[2] ، وهى (عَلَى[3]) ثلاثة أَنْواع : اسْم وفِعل وحَرْف .

فالاسْمُ : ما جازَ أَنْ يُحدَّثَ عنه[4] كزَيْد ، والعِلْمُ والجَهل ، فى قولِك : خرَجَ زيدٌ — والعِلْمُ حَسَنٌ — والجَهلُ قَبيحٌ . أَوْ كانَ فى مَعْنَى ما يُحدَّثُ

---

١ — أى بأصل وضعها فى اللغة .

٢ — المختار أن (كلم) اسم جنس جمعى لأنه لا يقال إلا على ثلاث كلمات فأكثر سواء اتحد نوعها أم لم يتحد أفادت أم لم تفد ، وقيل : إنه لا يقال إلا على ما فوق العشرة ، وقيل : إنه اسم جنس إفرادى يقال على الكثير والقليل ، كماء وتراب ، وقيل : إنه جمع كثرة ، وقيل جمع قلة ، ويجرى هذا الخلاف على كل ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء : انظر حاشيـــة الصبان على شرح الأشمونى جـ ١ ص ٢٥ «نشر إحياء الكتب العربية» .

٣ — زيادة فى المخطوط : ز .

٤ — المراد بالتحديث عنه ، الإخبار عنه ، والإسناد إليه ، والاسم صالح لأن يكون مسنداً إليه ومسنداً ، أما الفعل فلا يصلح إلا أن يكون مسنداً فقط ، وأما الحرف فلا يصلح لأن يكون مسنداً إليه ولا مسنداً ، انظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى جـ١ ص٢٣ .

عَنْهُ كإذ وإذَا وَمتى ، و (حيث[١]) ونحوها فإنَّكَ لا تُحدِّثُ عنها لِلُزُوم ظَرْفِيَّتِها[٢] ، ولكنها فى مَعْنَى الوَقْت[٣] وهُوَ ما[٤] يُحدَّثُ عنه فى قَوْلكَ : مَضَى الوَقْتُ ، وطَابَ الوَقْتُ ، واتَّسع المَكانُ .

ومن علاماته اللفظية :

دُخُولُ الأَلفِ واللاَّم علَيْه نحو: الغُلام ، والفَرَس،ودُخول[٥] حرَفِ الجرّ[٦] نحو مَررْتُ[٧] بزيدٍ ، ودخول[٨] التَّنوِين[٩] نحـــو : رَجُلٍ وزيدٍ[١٠]

---

١ — سقطت من المخطوطات : ز ، ح ، ط .

٢ — ومن الأسماء ما لا يتحدث عنها أى لا يقع مسندا إليه ، مثل أسماء الأفعال فهى مسند دائما ، ومن الأسماء ما لا يقع إلا مسندا إليه فقط كالضمائر المتصلة مثل : كتبت ــ قاموا ــ قاما .

٣ — كان يجب أن يقول : فى معنى الوقت أو المكان ، نظراً لتمثيله بكلمة (حيث) من جهة ، وكذلك المثال الأخير « اتسع المكان» من جهة أخرى .

٤ — فى المخطوطات: ز ، ح ، ط (مما) بدلا من (ما) .

٥ — غير موجودة فى بقية المخطوطات ما عدا المخطوط « ا » .

٦ — أحسن من هذا أن يقول إن الجر علامة للاسم سواء أكان الجر بحرف الجر مثل مررت بزيد أم بالإضافة مثل كتاب محمدٍ ،أم بالتبعية مثل نظرت فى كتابٍ جديدٍ .

٧ — زيادة فى المخطوطين : ز ، ى .

٨ — غير موجودة إلا فى المخطوط : « ا».

٩ — ومن علامات الأسماء أيضا:النداء مثل : يا محمد ، ويا على ، والإسناد إليها مثل : محمد قائم ، أو قام محمد .

١٠ — زيادة فى المخطوطات : ز ، ح، ى .

والفِعْلُ : ما دَخَله « قَد والسّين وسَوْف » ، نحو : قَدْ خرَجَ ، وسَيَخْرُج ، وسوف يَخرجُ ، وحَرْفُ الجَزْم نحو : لَمْ يَخْرُجْ ، واتّصَلَ به الضّميرُ المرفوعُ نحو (أكرمتُ ، وأكرَما ، وأكرَمُوا[1]) ، وتاء التّأنيث السّاكِنَةُ نحو : نَصَرَتْ ، ونعمَتْ وبئستْ[2] ، وله ثلاثَةُ أمْثِلة :

الأول: المفتوحُ الآخر[3] ، نحو: نَصَرَ و(دَحْرَجَ[4])، وأكْرَم، ويُسَمّى الماضِى .

والثانى : مَا يَتَعَاقَبُ عَلَى أوّله إحدى الزّوائد[5] الأرْبع ، وهى

---

١ — فى المخطوط: «ح»: «ضربت وضربا ، وضربوا» بدلا مما بين القوسين.

٢ — وقد استدل على أن كلا من (نعم وبئس) فعل باتصالها بتاء التأنيث هذه ، كما استدل بها وبتاء الفاعل على فعلية ليس وعسى — كما أن من علامات الفعل زيادة على ما ذكره المؤلف اتصاله بنون التوكيد، مثل: أقبلنّ ، وهل تفعلنّ ؟

٣ — هذا لاينافى أن الفعل الماضى قد يتصل بآخره مايمنع فتحه، كما فى: ضربت، وضربُوا وضربْن، وضربنا ، لأن الماضى مبنى على الفتح دائما مهما اتصل به من الضمائر التى تمنع فتح آخره وتغيره إلى الضم أو السكون ، ويكون بناؤه فى هذه الحالة على الفتح المقدر الذى منع من ظهور الضمة المجلوبة لأجل واو الجماعة كما فى ضربوا ، أو السكون العارض كراهة توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة كما فى : ضربْت ، وضربْن (انظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى جـ ١ ص ٥٨).

٤ — زيادة فى المخطوطات : ز ، ح ، ط ، ى ، ك.

٥ — سقطت من المخطوط: (ا) ، وأثبتت فى بقية المخطوطات.

الياء: للغائب المذكر[١]، والتاء: للمخاطب المذكر (والمؤنث[٢]) والغائبة المؤنثة، والألف[٣]: للمتكلم الواحد (وحده[٤]) والنون: لما فوقه مذكراً كان أو مؤنثاً، تقول: يفعل هو، وتفعل أنت أو هي، وأفعل أنا، ونفعل نحن، ويسمى المضارع[٥]، وهو مشترك بين الحال والاستقبال. فإذا أدخلت عليه لام الابتداء خلص للحال، كقوله تعالى: «إني ليحزنني أن تذهبوا به»، وإذا أدخلت عليه السين أو سوف خلص للاستقبال[٦]

الثالث: الموقوف الآخر: ويسمى الأمر، نحو: انصر، وكذا كل ما كان مشتقاً على طريقة (افعل[٧]) نحو عد، وضع، وجرب، وحاسب

والحرف: ما جاء لمعنى ليس بمعنى الاسم، ولا بمعنى[٨] الفعل نحو:

---

١ — سقطت من المخطوط: (ا) دون بقية المخطوطات.

٢ — زيادة فى المخطوط: «ز».

٣ — الصحيح أن يقول (الهمزة) انظر كتاب سيبويه ج ١ ص ٣.

٤ — زيادة فى المخطوط: «ط».

٥ — فى المخطوط «ط»: وهذه الكلمات تسمى المضارع.

٦ — وإذا سبقه «لم أو لما» قلبت زمنه إلى الماضى مثل: لم يكتب على، وغربت الشمس ولما يحضر على، غير أن النفى بلما يستمر إلى ما قبل زمن التكلم.

٧ — أى دالا على الطلب بصيغته، ليخرج بذلك ما دل على الطلب بغير صيغته، كالمضارع المقترن بلام الأمر، والمضارع الذى دخلت عليه لا الناهية

٨ — سقطت من المخطوط: (ا).

هل ، وبل (وثم[١]) ، وذلك لأن الاسم يكون حديثاً[٢] (ويكون[٣]) محدثاً عنه[٤] ، والفعل يكون حديثاً ولا يكون محدثاً عنه ، والحرف أداة بينهما ، لا يكون حديثاً ولا (يكون[٥]) محدثاً عنه[٦]

وإذا عرفت أن كلاً من هذه الأقسام الثلاثة تسمى كلمة ، فاعلم أنه إذا ائتلف منها اسمان ، أو اسم وفعل ، وأفادا ، سميا كلاماً وجملة .

والجمل أربع : فعلية ، واسمية كما ذكرنا ، وظرفية وشرطية[٧] نحو : عندى مال وإن تأتنى أكرمك . وكل (واحدة) منها تقوم مقام المفرد ،

---

١ — زيادة فى المخطوطين : «ح ، ى» .

٢ — أى مسندا .

٣ — زيادة فى المخطوط : «ط» .

٤ — أى مسندا إليه .

٥ — جاءت فى المخطوط : «ا» دون سواه من المخطوطات .

٦ — المراد أنه لا يصلح لأن يكون أحد طرفى الإسناد .

٧ — الصحيح أن الجمل قسمان : اسمية وفعلية . والجملة الظرفية التى مثل بها المؤلف (عندى مال) من قبيل الجملة الاسمية ، وتقدم الظرف وهو متعلق بالخبر ، على المبتدأ لا يعطيها اسما خارجا عن نطاق الجملة الاسمية لأن هذا التقدم مشروط باختصاص الظرف وكون المبتدأ نكرة ، والجملة الشرطية : مكونة من جملتين : إما فعليتين مثل : « إن تأتنى أكرمك » ربطت بينهما أداة الشرط ، والجملتان أصلاهما : تأتنى — أكرمك ، وإما جملتين ، فعلية واسمية مثل « إن تفعل كذا فأنت حر ،

فتكتفى إعرابه محلاً ، ويكون فيها ضمير عائد إلى الاسم الأول وذلك فى ستة مواضع :

فى خبر المبتدأ — والخبر فى باب « إنّ » — والخبر فى باب « كان » — والمفعول الثانى فى باب « ظن » — وصفة النكرة — والحال ، وسترى ذلك إن شاء الله .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فصل فى الإعراب

الإعْرَاب: أنْ يَخْتَلِفَ آخِرُ الكَلِمَة(١) باخْتِلافِ العَوامِلِ، نحو: جاءنى زَيْد ورَأَيْتُ زَيْداً ومررْتُ بزيدٍ، وما فى آخرِهِ ألفٌ لا يَظْهَرُ فيه الإعراب كالعَصَا والرَّحَى(٢)، وما فى آخرِهِ ياءٌ مَكْسُورٌ ما قبلها(٣) يَسكُنُ فى الرَّفع والجر(٤)، ويَتَحَرَّكُ فى النَّصْبِ، نحو: جاءنى القَاضِى، ومررت بالقَاضِى، ورأيتُ القاضِيَ، قال اللهُ تعالى: أَجِيبُوا دَاعِيَ اللهِ، وأمّا ما سَكَنَ ما قَبْلَ

---

١ — للنحاة فى تعريف الإعراب مذهبان: لفظى، ومعنوى، فعلى أنه لفظى هو ما جىء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف، وقد اختاره ابن مالك كما جاء فى التسهيل، وعلى أنه معنوى: هو تغيير آخر الكلمة باختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا، وقد اختار هذا سيبويه وجماعة من النحويين، واعتبروا الحركات أو ما ناب عنها لفظا أو تقديرا، دلائل على هذا التغيير، وتعريف الإعراب، فى هذا الكتاب (المصباح) يوافق تعريف القائلين بأن الإعراب معنوى.

٢ — يريد بذلك الاسم المقصور، وهو ما آخره ألف لازمة، ويعرب بحركات مقدرة على الألف رفعا ونصبا وجرا.

٣ — يريد بذلك الاسم المنقوص، وهو ما فى آخره ياء لازمة، مكسور ما قبلها.

٤ — يقصد المؤلف أنه يرفع بضمة مقدرة على الياء الساكنة، كما يجر بكسرة مقدرة على الياء الساكنة.

وَاوِهِ وَيَائِهِ(١) كدلْو وظَبْي فحُكْمُه حُكْمُ الصَّحيح .

وأَصْلُ الإعراب (أَنْ يَكُونَ(٢)) بالحَرَكاتِ ، وقد يَكُونُ بالحُروف ، وذلكَ فى الأَسْماء السّتة المُعْتَلّة المُضَافةِ إلا غيرِ ياءِ المتكلّمِ(٣) ، وهى : أَبُوه وأَخُوه، وفُوهُ ، وهَنُوهُ ، وحَمُوهَا ، وذُو مَالٍ. تقولُ : جاءَنى أَبُوهُ ، ورأيتُ أَبَاهُ ، ومررْتُ بأَبِيهِ ، وكذا البَواقِى ، فتَدُلُّ الوَاوُ على الرَّفْعِ ، والأَلِفُ على النَّصْبِ ، والياءُ على الجرِّ(٤)

---

١ — وهذا ما يسمى فى اصطلاح النحاة بالشبيه بالصحيح ، ويعرب بحركات ظاهرة : الضمة فى حالة الرفع، مثل: امتلأ الدلوُ وأكل الظبيُ ، والفتحة فى حالة النصب، مثل : ملأت الدلوَ ، وأمسكت الظبيَ ، والكسرة فى حالة الجر مثل : نظرت فى الدلوِ ، وأمسكت بالظبيِ .

٢ — ورد ما بين القوسين فى المخطوطين : « ا ، ى » دون بقية المخطوطات.

٣ — ومن الشروط العامة للأسماء الستة أيضا أن تكون مكبرة أى غير مصغرة ، وأن تكون مفردة ، فإذا كانت مصغرة أعربت إعراب المفرد ، أى بالحركات الظاهرة مثل: جاء أُبَيٌّ على، ورأيت أُخَىَّ محمد، ومررت بذُوَىِّ مال، وإن كانت مثناة أعربت إعراب المثنى أى بالألف رفعا وبالياء نصباً وجراً ، وإن كانت جمع تكسير أعربت بالحركات الظاهرة مثل جاء آباءُ محمد ورأيت إخوةَ صالح ، ومررت باخوةِ خالد، وهكذا فى الباقى.

٤ — هذا الإعراب هو المشهور فى لغة العرب ، ولكن الصحيح أن إعراب هذه الأسماء بحركات مقدرة على الألف والواو والياء .

وفى التَّثْنِيَة بالأَلف والنُّون أَو اليَاء والنون وفى الجمع[١] بالوَاو والنُّون أو باليَاء والنُّون[٢] ، نحو جاءنى مُسْلِمان و مُسْلِمون، ورأيت مُسْلِمَيْن و مُسْلِمين (ومَررْتُ بمسلِمَيْن و مُسْلِمين[٣]) .وفى « كِلاَ » مُضافاً إلى مُضْمَرٍ ، فحكمُهُ حكمُ المُثَنَّى (لفظاً ومَعنى[٤]) تقُولُ : جاءنى كِلاَهما ، ورأيت كِلَيْهِمَا ، ومررْتُ بِكِلَيْهِما ، وإذَا أُضيفَ إلى مُظْهرٍ فحكْمُه ، حُكم العَصا لفظاً[٥] ، تقول : جاءنى كِلاَ الرَّجُلَين ، ورأيتُ كِلاَ الرَّجُلَين ، ومَررْتُ بِكِلاَ الرَّجُلَيْن[٦]

---

١ — يريد جمع المذكر السالم .

٢ — المشهور أن علامة الإعراب فى المثنى الألف رفعا ، والياء نصبا وجرا وفى جمع المذكر السالم ، الواو رفعا ، والياء نصبا وجرا ، وليست النون فى المثنى وجمع المذكر السالم داخلة فى علامة الإعراب، لأنها فى كل منهما عوض عن التنوين فى الاسم المفرد ، ولأن المثنى والجمع يعربان بالألف والواو رفعا ، وبالياء نصبا وجرا فى حالة الإضافة إلى ما بعدهما دون وجود النون ، حيث حذفت للإضافة.

٣ — سقط مابين القوسين من المخطوط : «ط».

٤ — زيادة فى المخطوط : « ى » .

٥ — يريد بذلك الاسم المقصور ، وقد مر بك إعرابه بالحركات المقدرة على ألفه رفعا ونصبا وجرا.

٦ — مثل المؤلف (لكلا) وهى للمثنى المذكر، ويستوى معها فى حالتيها الاعرابيتين (كلتا) للمثنى المؤنث، فإذا اضيفت إلى ضمير أعربت بالألف رفعا وبالياء نصبا =

ويستوى النَّصب والجرُّ فى مَواضع ، وهى :

التَّثنية والجمع(١) كما ذكرنا ، والثالث جَمع المؤنث السّالم بالألف والتّاء ، نحو : جاءتنى مُسلماتٌ ورأيتُ مُسلماتٍ ، ومَررْتُ بمُسلماتٍ ، والرّابع ما لا يَنْصَرِف(٢) نحو : جاءنى أَحْمَدُ ، ورأيتُ أَحْمَدَ ، ومَررتُ بأَحْمَدَ .

= وجرا ، تقول: جاءتنى البنتان كلتاهما ، ورأيت البنتين كلتيهما ، ومررت بالبنتين كلتيهما ، أما إذا أضيفت إلى اسم ظاهر ، فتعرب إعراب المقصور ، فتقول : جاءتنى كلتا البنتين ، ورأيت كلتا البنتين ، ومررت بكلتا البنتين. ومن النحاة من يعرب كلا وكلتا إعراب المثنى مطلقا سواء أضيفتا إلى مظهر أم أضيفتا إلى مضمر ومنهم من يعربها إعراب المقصور مطلقا.

١ — يريد بذلك جمع المذكر السالم ، وقد مر بك أن كلا من جمع المذكر السالم والمثنى ، ينصب ويجر بالياء .

٢ — الصرف التنوين ، والممنوع من الصرف ، هو الممنوع من التنوين ، ويمنع الاسم من التنوين أو الصرف إذا اجتمع فيه علتان كالعلمية ووزن الفعل مثل: أحمد ويزيد، والعلمية وزيادة الألف والنون مثل عثمان وسعفان ، وكالوصفية وزيادة الألف والنون مثل: عطشان وغضبان ، الخ ، وقد تكون فيه علة واحدة تقوم مقام العلتين ، كصيغة منتهى الجموع مثل : مساجد ومصابيح ومفاتيح وكالمختوم بألف التأنيث الممدودة أو المقصورة مثل صحراء وحبلى . . . الخ .

والخامس الضمير في : أكرمتك ومررت بك، وإنه وله[1] وكذا الجمع (والتثنية[2]) نحو : إنهم ولهم (وإنهما ولهما[3])

ومن قيام الحرف مقام الحركة « النون » (التي[4]) في يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين[5] ، فإنها علامة الرفع ، وتسقط

---

١ — الضمائر لا توصف بالنصب ولا بالجر لأنها مبنية في محل نصب أو جر أو رفع ، وإنما يكون النصب والجر للأسماء المعربة ، والمؤلف حينما تكلم عن المواضع الأربعة السابقة إنما كان يتكلم عن حركة أو ما ناب عنها من حركة أخرى أو حرف ، مما يقتضيه العامل المتقدم كعلامة للنصب مرة وللجر مرة أخرى ، أما حركة الكاف أو الهاء أو حركة هم أو هما أو سكونها فليست إعرابا جلبه العامل المتقدم ، وإنما هي حركات بناء أو سكون بناء لازمة يتحكم فيها نوع الضمير ، وأما التساوي بين وقوع الضمير في محل نصب ووقوعه في محل جر فإنما هو في الصورة فقط ، ، ويستوي مع الكاف والهاء في وقوعهما في محل نصب ومحل جر : ياء المتكلم مثل : أكرمني علي ومرّ بي خالد .

٢ - زيادة في المخطوط : ك.

٣ - « « « : ك.

٤ - « « « : ى.

٥ — وهذا ما يسمى بالأفعال الخمسة أو الأمثلة الخمسة لأن ألف الاثنين تكون للمخاطبين والغائبين ولا تأتي في حالة التكلم ، وواو الجماعة كذلك تكون للمخاطبين والغائبين ، ولا تأتي في حالة التكلم ، وياء المخاطبة لا تكون إلا في حالة الخطاب كما هو مفهوم من لفظها .

فى الجزمِ والنَّصبِ سُقُوطَ الحركةِ[1] نحو لم يَفْعَلا ولَنْ تَفْعَلا ولَمْ يَفْعَلُوا ولَنْ تَفْعَلُوا ، ولَمْ تَفْعَلِي ولَنْ تَفْعَلِي .

ومِنْ ذلكَ حُروفُ المدِّ واللِّين فى الفِعل المُضارعِ المُعتلِّ اللاَّم ، فإنَّها تَثْبُتُ ساكِنةً فى الرَّفع[2] نحو : يَغْزُو ، ويَرْمِى ، ويَخْشَى ، وتَسْقُط فى الجَزْم سُقُوطَ الحركةِ[3] نحو: لَمْ يَغْزُ ولَمْ يَرْمِ ،(ولم يَخْشَ[4]) ويَتَحرَّكُ الواوُ والياءُ فى النَّصبِ نحو : لَنْ يَغْزُوَ ، ولَنْ يَرْمِيَ . وتَثْبُتُ الأَلفُ ساكِنةً فى النَّصبِ مِثلها فى (حالةِ)[5] الرفعِ نحو : لَنْ يَخْشَاهَا ، لامتِناعِها عَنِ الحركةِ[6]

---

١ — يريد أنها تحذف فى حالتى الجزم والنصب ، كما تحذف الضمة فى حالتى النصب والجزم للفعل المضارع الذى لم يتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة ، فالفعل (يضربُ) مثلا تسقط ضمته عندما يجزم: أو ينصب ، فتقول: لم يضربْ ، ولن يضربَ .

٢ — مع تقدير الضمة على الواو فى « يغزو » وعلى الياء فى « يرمى » وعلى الألف فى « يخشى ».

٣ — يريد أن حروف العلة تحذف فى حالة الجزم كما تحذف حركة المرفوع وهى الضمة عندما يجزم .

٤ — سقطت من المخطوط رقم : ى ، والسياق يقتضى وجودها .

٥ — زيادة فى المخطوط : ط.

٦ — أى لأن الألف لا تقبل الحركة التى جاء بها الناصب وهى الفتحة ، بخلاف المعتل الآخر بالياء أو بالواو فإنه يقبل الفتحة خفيفة على كل من الواو والياء.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فَصْل فى الأَسْمَاءِ

الأسماء على ضَرْبَيْن :

مُعْرَب : وهُو ما اختلَف آخرهُ باخْتِلاَفِ العَوامِل ، كما ذَكَرْنَا .

مَبْنِىّ : وهُو ما كانَ حركَتُهُ وَسُكُونهُ لاَ بِعَامِل .

ثم المُعْربُ على ضَرْبَيْن :

مُنْصَرِفٌ : وهو مَا يَدْخُلُه الجَرُّ مَعَ التَّنْوِين(١) .

وغَيْرُ مُنْصَرِفٍ : وهو ما لايدْخُلُهُ الجَرُّ مَعَ التَّنوين ، وكانَ فى مَوْضِعِ الجرِّ مَفْتُوحاً(٢) .

والأسبابُ المانِعَةُ مِنَ الصَّرف تسعةٌ : التَّعْرِيفُ(٣) والتَّأْنِيثُ ووَزْنُ الفِعْل والوَصْفُ والعَدْلُ والعُجْمَة والتَّركِيبُ والجَمْعُ الأَقْصَى(٤) ، والأَلِفُ

---

١ — ويسمى متمكنا أمكن ، أما الممنوع من الصرف ، فيسمى متمكنا غير أمكن .

٢ — يريد أن الممنوع من الصرف يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة ، كما فى : « مررت بأحمدَ » أما فى غير الجر فيرفع بالضمة وينصب بالفتحة من غير تنوين .

٣ — كان الأولى أن يحدد التعريف ، لأن التعريف مطلقا ليس مانعا للصرف ، وإنما المانع من الصرف من أنواع التعريف «العلمية» إذا اجتمع معها سبب آخر .

٤ — المراد به صيغة منتهى الجموع ، وهو كل جمع بعد ألفه حرفان أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن مثل : مساجد ومصابيح ، ولا فرق بين أن يكون أوله ميما كما مثل أو غير ميم مثل : دراهم ودنانير .

والنون المضارعتان(١) لألفي التأنيث.

ومتى اجتمع في الاسم سببان منها أو تكرر واحد منها(٢) منع الصرف. وما وجد ذلك فيه: أحد عشر اسماً:

خمسة منها(٣) حالة التنكير وهي:

أفعل صفة نحو أحمر، وفعلان الذي يجيء(٤) مؤنثه «فعلى» نحو سكران وسكرى، والمعدول، نحو: ثلاث ورباع (فإنهما)(٥) عدلا عن «ثلاثة ثلاثة» و «أربعة أربعة» وكذا(٦) ما في آخره ألف التأنيث ممدودة أو مقصورة كحمراء وصحراء وحبلى وبشرى(٧)، والجمع الأقصى كأساور وأناعيم، وما كان على مثالهما من الجموع، مما بعد ألفه حرفان

---

١ — المراد المشبهتان لألفي التأنيث الممدودة والمقصورة من حيث الزيادة على الأصل، ولزومهما لما هما فيه، وكون الألف والنون في بناء يخص المذكر، وألفي التأنيث في بناء يخص المؤنث.

٢ — يقصد أن العلة الواحدة أصبحت تقوم مقام العلتين، بل قالوا في المختوم بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة: إن علته تتكون من علتين فرعيتين هما التأنيث من جانب، ولزوم علامة التأنيث من جانب آخر، بخلاف المؤنث بتاء التأنيث فان التاء مقدرة الانفصال في الغالب، فلزم معها علة أخرى (حاشية الصبان على الأشموني ج ٣/ص ٢٣٠).

٣ — زيدت هذه الكلمة في المخطوطات: «ز، ح، ى».

٤ — زيدت هذه الكلمة في المخطوطين: «ز، ى».

٥ — زيدت هذه الكلمة في المخطوط: «ى».

٦ — زيدت هذه الكلمة في المخطوط: «ك».

٧ — ما ختم بألف تأنيث ممدودة أو مقصورة يمنع من الصرف سواء أكان نكرة كما مثل أم معرفة مثل «رضوى» علم على جبل بالمدينة، و«زكرياء» علم=

أَوْ ثَلاثَةَ أَحْرُف أَوْسَطُها سَاكِنٌ كَمَسَاجِد وَمَصَابِيحَ ، فإِنْ كَانَ الحَرْفُ[١] الأَوْسَطُ مُتَحَرِّكاً كانَ الاسْمُ مُنْصَرِفاً كَصَيَاقِلَةٍ ، فإِنْ كَانَ ثَانِي الحَرْفَيْنِ بَعْدَ الأَلِف[٢] (يَاء) حُذِفَتْ فى حَالَةِ[٣] الرَّفْعِ وَالجَرِّ ، وَنُوِّنَتِ الاسْم ، وأُثْبِتَتْ فِى النَّصْبِ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ ، نَحو جاءَنِى جَوارٍ وَمَرَرْتُ بجوارٍ[٤] ورأَيْتُ جَوارِىَ ، فاعْلَمْ[٥]

وسِتَّةٌ (مِنهاما[٦]) لا يَنْصَرِفُ[٧] حَالَةَ التَّعْرِيفِ ، وَهِىَ :

= على نبى ، وسواء أكان مفردا كما تقدم أم جمعا مثل « جرحى » جمع « جريح » ، و « أصدقاء » جمع « صديق » ، وسواء أكان اسما كذكرى ، وصحراء ، أم صفة كحبلى وحمراء (شرح الأشمونى وحاشية الصبان ج ٣ ص ٢٣٠) .

١ — زيدت هذه الكلمة فى المخطوط : « ى »

٢ — فى المخطوط : ح « بعد ألف الجمع » بدلا من كلمة « الألف » .

٣ — زيدت هذه الكلمة فى المخطوط : « ز » .

٤ — يسمى هذا التنوين تنوين العوض ، أى أنه عوض عن اليـــاء المحذوفة لالتقاء الساكنين أو التخفيف على رأى سيبويه والجمهور سواء قدموا الإعلال على منع الصرف أو العكس ، أو عوض عن الياء على رأى المبرد والزجاج ويرفع مثل هذا الاسم بالضمة على الياء المحذوفة ، كما يجر بالفتحة المستثقلة على اليـاء المحذوفة نيابة عن الكسرة والسبب فى استثقال الفتحة على الياء فى هذه الحالة أنها نابت عن ثقيل وهو الكسرة ، أما فى حالة النصب ، فتظهر الفتحة خفيفة على الياء (انظر حاشية الصبان على الأشمونى ج ١ ص ٣٥ — الكلام وما يتألف منه) ، وباب مالا ينصرف : ج ٣ ص ٢٤٤ — ٢٤٥ من نفس المرجع .

٥ — سقطت هذه الكلمة من المخطوط : « ح »

٦ — زيد ما بين القوسين فى المخطوط : « ى »

الاسم الأعجمي العلم، نحو: إبراهيم وإسماعيل، فإن سميت بنحو لجام أو فرند رجلاً(١) صرفته لأن العجمة(٢) النكرية غير مؤثرة في منع الصرف(٣)، وما في آخره الألف والنون المزيدتان كعثمان وسفيان ومروان(٤) وما فيه وزن الفعل كأحمد ويزيد ويشكر، والمعدول كعمر وزفر، عدلا عن عامر وزافر المعرفتين(٥) والمؤنث لفظاً كطلحة وحمزة(٦) وسلمة أو معنى(٧) كسعاد وزينب. والاسمان اللذان جعلا اسماً واحداً

---

١ — لأن شرط الاعتداد بالعجمة في منع الصرف أن يكون الاسم الأعجمي قد استعمل علما في لسان العجم. فإن لم يكن علما في لسانهم بل كان نكرة ثم استعمل في لسان العرب علما أو غير علم صرف، فنقول: هذا لجامٌ ورأيت لجاما ومررت بلجامٍ ومثلها «فرند».

٢ — سقطت هذه الكلمة (العجمة) من المخطوط: «ا».

٣ — يريد في لسان العجم أو لسان العرب على السواء.

٤ — وردت هذه الكلمة زائدة في المخطوط: «ك».

٥ — لابد أن يكون المعدول في هذه الحالة معدولا به عن معرفة حيث يجتمع فيه علتان لمنع الصرف — العلمية والعدل، فلو عدلنا عمر وزفر عن (عامر وزافر) قبل أن نسمي بهما فتصبح كل منهما معرفة، لما منعا من الصرف، حيث إن العدل وحده لا يكفي سببا لمنع الصرف.

٦ — سقطت هذه الكلمة من المخطوطين: ح، ط، ويريد المؤلف بالمؤنث لفظا ما ختم بتاء التأنيث حتى ولو لم يطلق على مؤنث كما مثل وهو ممنوع من الصرف مطلقا مادام علما سواء أكان على ثلاثة أحرف أم لا، ساكن الوسط أم لا.

٧ — يريد ما كانت علامته غير لفظية، وشرط منعه من الصرف أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف كسعاد وزينب؛ لأن رابعه ينزل منزلة تاء التأنيث، أو ثلاثيا محرك الوسط كسقر ولظى لقيام الحركة مقام الرابع أو ثلاثيا أعجميا علاوة على العلمية والتأنيث.

كمعْدِى كَرِب، وبَعْلَبَكّ(١)

وكلُّ ما لاَ يَنْصَرِفُ فى المعرفةِ يَنْصَرِفُ فى النَّكِرَةِ(٢) إلاّ نحو «أحمر» إنْ سَمَّيْتَ به رَجُلاً(٣) وكذا ما فيهِ(٤) ألفُ التأنيث مَقْصُورَةً أوْ مَمْدُودَةً كحمْراء وصَحْراء (وحُبْلَى وبُشْرَى(٥)) وفَعْلاَن الَّذى مؤنَّثُهُ «فَعْلَى» نحو سَكْرَان وسَكْرَى(٦) والجَمْعُ الأَقْصَى (كأساور وأناعيم(٧)) والثُّلاَثِىّ السَّاكِنُ الأَوْسَطِ يَجُوزُ فيهِ الصَّرفُ وتَرْكُهُ نَحو هِنْدٍ ودَعْدٍ

---

١ — يريد المركب تركيباً مزجياً، أما العلم المركب تركيبا إسناديا مثل فتح الله، وجاد الرب وتأبط شرا، فليس ممنوعا من الصرف بسبب العلمية، والتركيب الإسنادى، بل هو ملازم لصورة واحدة، ويعرب بحركات مقدرة على آخره للحكاية رفعا ونصبا وجرا، مع بقاء الحركات التى على نهاية كل جزء كما هى، وكذلك العلم المركب تركيبا إضافيا مثل عبد الله، وأبى بكر، وأم كلثوم لايمنع من الصرف بسبب العلمية والتركيب الإضافى بل يعرب جزؤه الأول حسب ما يقتضيه العامل قبله رفعا أو نصبا أو جرا، أما جزؤه الثانى فمضاف إليه مجرور دائما.

٢ — يريد أن ما اجتمعت فيه علتان إحداهما العلمية (التعريف) إذا زالت عنه العلمية، وبقيت فيه علة واحدة عاد مصروفا إلا ما استثناه المؤلف وذلك مصداق قول ابن مالك فى ألفيته:

... واصْرِفَنْ مـــا نُكِّرَا مِنْ كُلِّ ما التَّعرِيفُ فيهِ أَثَّرَا

٣ — لأنه أصبح علما على وزن «أفعل» ففيه علتان.

٤ — فى المخطوط: «ز» أثبت الناسخ عبارة «فى آخره» بدلا من هذه الكلمة.

٥ — سقطت هاتان الكلمتان من المخطوطات: «ح، ط، ى»

٦ — وردت هذه الكلمة زائدة فى المخطوط: «ى».

٧ — وردت هاتان الكلمتان فى المخطوط «ط» فقط دون بقية المخطوطات.

ونوح[1] ولوط، وما فيه سببٌ ثالثٌ كماه وجور[2] لم ينصرف البتّة، وكذا الثلاثي[3] المتحرّك الأوسط كسقر[4] فإنّ حكمه كحكم الرّباعي كسُعاد وزينب[5]. ونحو حذامِ وقطامِ فيهما مذهبان:

الإعراب: مع منعِ الصّرف لكونهما معدولة عن حاذمة وقاطمة[6]

والآخر: البناء على الكسر[7]، وعليه قول الشاعر:

إذا قالتْ حذامِ فصدّقوها فإنّ القولَ ما قالتْ حذامِ[8]

---

١ — سقطت هذه الكلمة المخطوط. «ا».

٢ — يريد بهما علمين على بلدتين ففيهما العجمة والعلمية والتأنيث.

٣ — وردت هذه الكلمة زائدة فى المخطوط: «ز».

٤ — جعلوا تحريك الوسط يقوم مقام الحرف الرابع فى سعاد وزينب.

٥ — انظر ما ذكرنا فى تعليقنا على المؤنث المعنوى فى هامش الصفحة رقم ٥٢.

٦ — لاجتماع العلمية والعدل والتأنيث فيهما، فسبب ذلك منع الصرف.

٧ — فى لغة أهل الحجاز لشبهها بنزال وزنا وتعريفا وتأنيثا وعدلا.

٨ — هذا البيت: قاله لجيم بن صعب فى امرأته (حذام)، وقيل هو لديسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية، وقد صار هذا البيت مثلا لكل من يعتد بكلامه.

اللغة: حذام: اسم امرأة، قيل إنها الزباء، وأكثر الرواة يقولون إنها زرقاء اليمامة وهى من بنات لقمان بن عاد، وكانت ملكة اليمامة، واليمامة اسمها وسميت البلدة باسمها، كما يقولون إنها كانت تبصر من مسيرة ثلاثة أيام.

الإعراب: إذا: ظرف تضمن معنى الشرط، قالت: فعل ماض مبنى على=

وكذا «فعال» التى تختص بنداء المؤنث نحو: يا لكاع، ويا فساق، ويا خباث، وكذا «فعال» التى (كانت[1]) بمعنى الفعل كنزال وتراك فإنهما[2] بمعنى انزل واترك.

وكل ما لا ينصرف، إذا أضيف أو دخله الألف واللام انجر بالكسر نحو: مررت بالأحمر والحمراء[3] أو بعمركم أو بعثمانا.

والمبنى: ضربان: لازم وعارض.

فـ (المبنى[4]) اللازم ما تضمن معنى الحرف كأين ومتى وكيف[5]

= الفتح، والتاء للتأنيث، حذام: فاعل مبنى على الكسر فى محل رفع، فصدقوها: الفاء واقعة فى جواب «إذا»، صدقوها: فعل أمر مبنى على حذف النون، والواو ضمير فى محل رفع فاعل، ها: ضمير فى محل نصب مفعول به، فان: الفاء للعطف مع التعليل، إن: حرف توكيد ونصب، القول: اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة، ما: اسم موصول مبنى على السكون فى محل رفع خبر «إن»، قالت: فعل ماض والتاء للتأنيث، حذام: فاعل لقال مبنى على الكسر، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «ما».

والشاهد فى «حذام» فانه فاعل فى الوصفين، وحقه الرفع، ولكن بنى على الكسر على مذهب أهل الحجاز (انظر حاشية الصبان على الأشمونى جـ٣ ص٢٦٨ وشرح التصريح على التوضيح جـ ٢ ص ٢٢٦، وشرح ابن عقيل جـ١ ص ٩٢ — ٩٣

١ — وردت هذه الكلمة زائدة فى: «ا، ط».

٢ — زيدت هذه الكلمة فى: «ك».

٣ — سقطت هذه الكلمة من المخطوط: «ا».

٤ — وردت هذه الكلمة زائدة فى المخطوط «ا» دون غيره من بقية المخطوطات.

٥ — حصر البناء اللازم للاسم فى تضمنه معنى الحرف كأين ومتى وكيف، والواقع أن ذلك نوع واحد من أنواع الشبه بين الأسماء والحروف التى =

أو ما أشبهه كالذي والتي (١) . ونحو ذلك (٢)

والعارض خمسة أشياء :

المضاف إلى ياء المتكلم نحو غلامي (٣) والمنادى المفرد العلم نحو: يا زيدُ (٤) ،

= توجب البناء وهو أن يتضمن الاسم معنى من معانى الحروف زيادة على معناه الأصلي الموضوع له أولا، وقد يؤدى الاسم معنى حرف موجود فعلا، فأسماء الاستفهام تشبه هل والهمزة فى الدلالة على معنى الاستفهام ، وأسماء الشرط تشبه « إن » الشرطية فى الدلالة على معنى الشرط ، وقد يشبه الاسم حرفا غير موجود ، وكان من حقه أن يوضع ، إذا قيس على غيره، كما هو الحال فى أسماء الإشارة .

١ — يريد بذلك الشبه الافتقارى كما هو الحال فى الأسماء الموصولة وبعض الظروف المفتقرة إلى الجمل ، كإذا وحيث ، فقد أشبهت الحروف فى افتقارها المتأصل إلى الجملة ليظهر معناها .

٢ — وهناك أنواع أخرى من الشبه كالشبه الوضعى بين الأسماء والحروف كما هو الحال فى الضمائر، فإنها أشبهت حروف الجر وواو العطف . . الخ، وكالشبه الاستعمالى كما هو الحال فى أسماء الأفعال فإنها شبيهة بليت ولعل فى كون كل منهما نابت عن فعل ، وأثرت فيما بعدها ، ولم تتأثر بعامل سابق .

٣ — الصحيح فى هذه الكلمة وما أشبهها أنها معربة وليست مبنية ، ويكون إعرابها بحركات مقدرة على ما قبل الياء ، رفعا ونصبا وجرا ، والمانع من ظهور حركات الإعراب عليها اشتغال المحل بحركة المناسبة وهي الكسرة التي جيء بها لمناسبة الياء .

٤ — ويستوى معه فى البناء أيضا النكرة المقصودة مثل يا رجلُ ، ويا رجلان، ويا مهندسون، تبنى على الضم وعلى الألف وعلى الواو بالترتيب، فى محل نصب على المفعولية لأن المنادى مفعول به فى المعنى، وناصبه فعل مضمر ناب منابه (يا)، وأصل يا زيدُ ، ويا رجلُ ، أدعو زيدا وأدعو رجلا ثم حذف الفعل من كل منهما ونابت الياء منابه .

والنكرة المفردة مع لا النافية للجنس(١) نحو لا رجل في الدار ، والمركب نحو خمسة عشر ، وما حذف منه المضاف إليه وهو قبل وبعد ، وفوق وتحت ، وكذا باقي الجهات الست ، تقول جئتك من قبل زيد ، ثم تترك الإضافة وتنويها(٢) ، فتقول من قبل (ومن

---

١ — في المخطوطات: «ز ، ح ، ظ ، ى،ك» لا التي لنفي الجنس بدلا من «لا النافية للجنس» في بقية المخطوطات.

٢ — الأسماء التي ذكرها المؤلف وهي : قبل وبعد والجهات الست : أمام وخلف وفوق وتحت ويمين وشمال وعلُ ، وأيضاً غير وحسب وأول ودون ، لها أربعة أحوال :

(ا) أن تضاف لفظا نحو أصبت درهما لا غيره ، وجئت من قبل زيد أو من بعده ، وهي هنا معربة .

(ب) أن يحذف ما تضاف اليه وينوى لفظه ، كأن يقال : جئت من قبل ومن بعد ، وهي معربة أيضا دون تنوين وتبقى كالمضاف لفظا وعليه قول الشاعر:

ومِنْ قَبْلِ نادَى كُلَّ مَوْلَى قرابةً فَمَا عَطَفَتْ مَوْلىً عَلَيْه العَوَاطِفُ

والتقدير ومن قبل ذلك نادى . . .

(جـ) أن يحذف المضاف إليه ولا ينوى لفظه ولا معناه ، فتصبح نكرة معربة منونة ، ومنه قراءة من قرأ « لله الأمرُ من قبلٍ ومن بعدٍ » .

(د) أن يحذف المضاف إليه وينوى معناه دون لفظه، فتبنى حينئذ على الضم مثل قوله تعالى « لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ» وهذه هي الحالة التي أشار إليها المؤلف .

بعدُ[1]) وتُسمَّى هذِهِ ايَاتٌ ،علَى مَعْنَى أنَّ غايةَ المُضافِ بالمَضافِ إليْهِ ، فَلَمَّا انقطَعَ عَنْهُنَّ صِرْنَ حُدُوداً، يَنْتَهِى الكَلَامُ عِنْدَها[2]

والمَبْنِى اللَّازِمُ مِنَ الأَفْعَال :

الفِعْل[3] المَاضِى والأَمْرُ بَغَيْرِ اللَّامِ[4]

والعَارِضُ : المضَارِعُ إذَا اتَّصَل بِهِ نُون[5] جَماعَةِ النِّسَاءِ أَوْ نُونُ التَّوكِيد نحو هَل[6] يَفْعَلْنَ وهَلْ يَفْعَلَنَّ[7]

---

١ — سقط ما بين القوسين من المخطوط : « ا » .

٢ — وحينئذ يبنيان على الضم كما سبق بيانه .

٣ — زيدت هذه الكلمة فى المخطوطين : « ح ، ط » .

٤ — يريد الفعل الدال على الطلب بصيغته مثل «اضربْ» وأكرمْ ،أما الفعل الدال على الطلب بلام الأمر مثل : لتضربْ ، ولتكرمْ فهو مضارع معرب .

٥ — لم تذكر هذه الكلمة فى المخطوطين «ا ، ز» وذكر بدلا منها كلمة «ضمير»

٦ — زيدت الكلمة (هل) فى المخطوطين : « ح ، ط » .

٧ — ويشترط لبناء المضارع مع نون التوكيد أن تكون مباشرة ، وذلك فى حالة إسناد الفعل إلى الواحد المفرد متكلما أوغائبا مذكرا أو مؤنثا ، وكذلك فى حالة المفرد المذكر المخاطب، مثل: لأكتبنَّ ،ليكتبنَّ ،لتكتبنَّ (هى)،لتكتبنَّ (أنت) ، أما إذا كانت النون غير مباشرة كما إذا كان الفعل مسندا إلى واو الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء المخاطبة فإن الفعل يكون معربا فى هذه الحالة لوجود فاصل بين نهاية الفعل المؤكد ونون التوكيد ، وهو أحد هذه الضمائر ، وذلك مثل هل تكتبنَّ درسك يافاطمة؟وهل تكتبُنَّ درسكم أيها الطلاب؟وهل تكتبانِّ درسكما يامجتهدان؟ وأصل تكتبنَّ وتكتبُنَّ :تكتبينن، وتكتبونن، =

وأَمَّا الحـــروفُ : فَلاَ يكوُن بناؤُهَا إلاَّ لازِماً ، لِأَنَّهُ لاَحَظَّ لها مِن[1] الإِعْرَاب

واعْلَم أَنَّ هَذه الكَلِمَات مِنْهَا ما يَعْمَلُ ، ويُعْمَلُ فِيهِ ، كَعَامَّةِ الأَسْماءِ المُتَمَكِّنَة والفِعْلُ المُضارِع[2]

ومِنها ما يَعْمَلُ ولاَ يُعْمَلُ فيهِ ، كالحرُوف العَامِلة[3] والفِعْل المَاضِى[4]

= حذفت نون الرفع منهما كراهة توالى الأمثال ؛ فالتقى ساكنان : الضمير فيهما والنون الأولى الساكنة ، فحذف الضمير (الياء والواو) وبقيت الكسرة كدليل على الياء المحذوفة فى : تكتبِينَّ ، والضمة كدليل على الواو المحذوفة ، فى تكتبُنَّ ، أما فى تكتبانَّ ، فلم تحذف منها إلا نون الرفع فقط وبقيت ألفها فاصلا ظاهراً بين الفعل والنون حتى لا يشتبه المثنى مع المفرد .

١ — فى المخطوط « ز » وضعت كلمة (فى) بدلا من كلمة (من) .

٢ — الأسماء المتمكنة أى المعربة يعمل فيها غيرها ، كما هو الحال فى الخبر والفاعل والمفعول والحال والتمييز واسم كان وخبرها ، واسم إن وخبرها والمجرور . الخ كما تعمل هى فى غيرها ، كالمشتقات التى تعمل عمل فعلها ، فترفع الفاعل ونائب الفاعل وتنصب المفعول والمبتدأ يرفع الخبر ، والمضاف يجر المضاف إليه ... الخ كذلك الفعـــل المضارع يعمل فيما بعده من فاعل أو نائب فاعل أو مفعول ... كما يعمل فيه غيره من النواصب والجوازم (أن) الناصبة وأخواتها و(لم) الجازمة وأخواتها ، وأدوات الشرط التى تجزم فعلين .

٣ — وذلك مثل حروف الجر ، وحروف النصب ، وحروف الجزم .

٤ — الفعل الماضى إذا سبقه أداة شرط جازمة كان فى محل جزم كما فى قوله تعالى « إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم » ولذا كان ينبغى ألا يدخله فيما يعمل ولا يعمل فيه كالحروف العاملة إلا بعد استثناء هذه الحالة (شرح ابن عقيل تحقيق محيى الدين عبد الحميد جـ ٢ ص ٢٩٠) .

والأمر بغير اللام[1]، والأسماء المتضمنة بمعنى (إن[2]) غير « أى » (فإنه معرب[3]) .

ومنها ما لا يعمل ولا يعمل فيه كغير العوامل من الحروف والمضمرات[4] ، ونحوها.

---

١ — أما الأمر باللام ، فهو فعل مضارع دخلت عليه لام الأمر فجعلته للطلب ، وهو يتأثر بما قبله ، بدليل جزمه بلام الأمر مثل : لتحترمْ إباك ، كما يؤثر فى غيره .

٢ — يريد بالأسماء المتضمنة معنى (إن) أسماء الشرط الجازمة وهى تعمل فيما بعدها الجزم شرطا وجوابا ، ولا تتاثر بعامل سابق عليها ـ وقد تتأثر بعامل متأخر عليها ، (هو نفس معمولها) وذلك مثل : من تقابلْ أقابلْ ، وما تأكلْ آكلْ ، ولا يمكن تقدم عاملها عليها نظرا لأن لها الصدارة.

٣ — وردت هذه الجملة زائدة فى المخطوط : « ى » ، وأى الشرطية تعمل فيما بعدها ويعمل فيها غيرها فهى من النوع الأول الذى تعمل ويعمل فيه .

٤ — يقصد الحروف التى لا تعمل فيما بعدها ولا يعمل فيها غيرها ما كان كقد والسين وسوف وما النافية ولا النافية وهل والهمزة .. الخ وهذه أمرها ظاهر أما المضمرات ، فإن كان يريد بها الضمائر فإن غيرها يعمل فيها وتكون فى محل رفع أو نصب أو جر ، إلا أن يريد بكلامه مايعمل الإعراب .

[العامل]

والعَامِلُ عِنْدَهُم ما أَوْجَبَ كَوْنَ آخَرِ الكَلِمَةِ عَلَى وَجْهٍ مَخْصُوصٍ (مِنَ الإِعْرابِ(١)).

والعامِلُ ضَرْبانِ : لَفْظِيٌّ ومَعْنَوِيٌّ(٢)

١ — فاللَّفظى : ضَرْبان : (قياسىٌّ وسَماعِىٌّ(٣))

(ا) فالقِياسى : هو ما صَحَّ أَنْ يُقَالَ فيهِ : كُلُّ ما كانَ كَذَا ، فإِنَّهُ يَعْمَلُ كَذَا ، كَقَوْلِنَا : « غُلامَ زَيْدٍ » فإِنَّكَ(٤) لَمَّا رَأَيْتَ أَثَرَ الأَوَّلِ فى الثَّانى ، وعَرفْتَ عِلَّتَهُ(٥) قِسْتَ عَلَيْهِ: دَارَ عَمْرٍو ، وثَوْبِ بَكْرٍ

---

١ — لم يثبت ما بين القوسين فى المخطوط : «ح» ، وتعريف العامل هنا ينفى تسلطه على المبنى من الأسماء أو الأفعال حيث لا أثر للعامل فى آخر الكلمة، والحق أن العامل يؤثر فى الكلمة معربة أو مبنية ، فإن كانت معربة ظهر أثر العامل على آخرها ، وإن كانت مبنية أعربت فى محل ما يقتضيه العامل رفعا أو نصبا أو جرا

٢ — انظر ما ذكر عن العامل وآراء النحاة فيه فى الدراسة التى تقدمت على التحقيق فى أول الكتاب.

٣ — سقطت هاتين الكلمتان من المخطوطات : «ز ، ح ، ط ، ك».

٤ — زيدت هذه الكلمة فى المخطوط : «ى».

٥ — قيل إن المضاف إليه مجرور بالمضاف ، وقيل إنه مجرور بحرف جر مقدر، هو اللام أو مِنْ أو فى، وإن المضاف تضمن معنى هذه الحروف . ويتعين تقدير (مِن) إذا كان المضاف إليه جنسا للمضاف مثل هذا ثوبٌ خَزٌّ وخاتم حديد ، والأصل هذا ثوب من خز، وخاتمٌ من حديد ويتعين تقدير (فى) إن =

(ب) والسّماعى: وهُوَ ما صحَّ أنْ يُقَال فِيهِ : هَذَا يعْمَلَ كَذَا ، وهذَا يَعْملُ كَذَا ، ولَيْسَ لَكَ أنْ تَتجاوَزَهُ ، كَقَولِنَا : إنَّ « البَاء » تَجُرّ ، و « لَمْ » تَجْزِم و « لَنْ » تَنْصِب(١) .

٢ — وأما المَعْنَوى : فَنَذْكُرُه (فى مَوْضِعِه(٢)) إنْ شاء اللهُ تعَالَى .

= كان المضاف إليه ظرفا واقعا فيه المضاف نحو قوله تعالى : للذين يؤلون من نسائهم تربُّصُ أربعة أشهر ، وقوله : بل مكر الليل والنهار، والأصل تربُّصٌ فى أربعة أشهر ، ومكرٌ فى الليل .

فإن لم يتعين تقدير (من) أو (فى) فالإضافة بمعنى اللام نحو هذا كتاب علىٍّ وهذه حقيبة صالحٍ أى كتابٌ لعلى ، وحقيبةٌ لصالح

١ — سقط هذا المثال من المخطوط : « ز »

٢ — سقط ما بين القوسين من المخطوط : « ح »

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الباب الثاني

في العوامل اللفظية القياسية

قدمنا القياسية لاطرادها ، ولأن الفعل منها ، وهو الأصل في العمل ، وجملتها سبعة :

الفعل على الإطلاق(١) واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة(٢) والمصدر . والاسم المضاف . والاسم التام(٣)

١ — أما الفعل ، فإنه يعمل الرفع والنصب في الأسماء . أما الرفع فعام ، لأن كل فعل يرفع اسما واحداً (بأنه فاعله(٤)) إذا أسند (الفعل(٥)) إليه مقدماً عليه ، نحو : فعل زيد ، فإن لم يكن مظهراً

---

١ — لأن كل فعل لابد من تسلطه على فاعل أو ماناب عنه أو على فاعل ومفعول.

٢ — الصفة المشبهة تعمل الرفع حملا على اسم الفاعل ولا تعمل النصب في المفعول به على الأخص نظرا لأنها مأخوذة من الفعل اللازم، ولكنها تنصب الحال والتمييز والمستثنى ، وظرف الزمان وظرف المكان ، والمفعول له والمفعول معه (انظر شرح ابن عقيل تحقيق محي الدين عبد الحميد ج٢ ص١١٤، وشرح التصريح على التوضيح ج٢ ص ٨٣)

٣ — أراد به المميز المبهم، فإنه يعمل في التمييز ، وسمى الاسم التام لأنه يكتفي بما به التمام من تنوين أو نون تثنية أو نون شبه الجمع مثل : شبرا أرضاً، ومنوان عسلا ، وعشرون رجلا.

٤ — زيد ما بين القوسين في المخطوطين . «ط ، ى»

٥ — وردت هذه الكلمة زائدة في المخطوط : «ط»

فَمُضْمَر ، إمَّا بَارِزٌ(١) كَالتَّاءِ فى فَعَلْتُ ، أَوْ مُسْتَكِنٌ(٢) كَالمَنْوِىِّ فى أَفْعَلُ(٣) .

ثُمَّ إنَّ الفِعْلَ عَلَى ضَرْبَيْن :

مُتَعَدٍّ : وهُو مَا يَنْصِبُ المَفْعُولَ بِهِ .

ولَازِمٌ : وهُوَ مَا يَخْتَصُّ بِالفَاعِلِ(٤) ، كَذَهَبْتُ ، وقُمْتُ ، وقَعَدْتُ

والمُتَعَدِّى عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُب :

مُتَعَدٍّ إلى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ كَنَصَرْتُ زَيْداً .

ومُتَعَدٍّ إلى مَفْعُولَيْن ثَانِيهِما غَيْرُ الأَوَّلِ(٥) كَأَعْطَيْتُ زَيْداً دِرْهَماً .

---

١ — الضمير البارز ما له صورة فى اللفظ مثل تاء الفاعل وألف الاثنين وواو الجماعة ... الخ .

٢ — المستكن يريد به المستتر ، وهو ما ليس له صورة فى اللفظ ، وقد يكون واجب الاستتار كما فى اضرب المهمل ، فالفاعل هنا ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت ، وقد يكون جائز الاستتار ، مثل علىٌّ قام ، أى هو .

٣ — مثل هنا للضمير المستتر وجوبا ، وهو مالا يحل الظاهر محله ، ولا الضمير المنفصل وله مواضع كثيرة ، منهاهذا المثال وهو ما إذا كان الفعل مضارعا مبدوءا بالهمزة للمتكلم ، وإلى بعض هذه المواضع أشار ابن مالك بقوله :

ومِنْ ضَمِيرِ الرَّفْـــــعِ ما يَسْتَتِرُ

كَافْعَلْ ، أَوَافِقْ ، نَغْتَبِطْ إذْ تَشْكُرُ

---

٤ — يريد به ما لا يتجاوز الفاعل ولا يتعداه بأثره إلى المفعول .

٥ — يريد بذلك الأفعال التى تنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، وهى : أعطى ، وكسا ومنع ، ومنح ، وسأل وألبس ، والسبب فى كون المفعول الثانى غير الأول هو اختلافهما فى المعنى فالأول يعتبر فاعلا فى المعنى ، أو حادث منه =

أَوْ هُوَ عَيْنُ الأَوَّلِ(١) كَحَسِبْتُ زَيْداً عَالِماً .

وَمُتَعَدٍّ إِلَى ثَلاثَةِ مَفَاعِيل ، كَأَعْلَمْتُ زَيْداً عَمْراً فَاضِلاً .

وَقَدْ يُقَامُ الْمَفْعُولُ مَقَامَ الفَاعِلِ (وَذَلِكَ(٢) إِذَا بُنِيَ لَهُ الفِعْلُ (٣) فَيَرْتَفِعُ(٤) بِإِسْنَادِهِ إِلَيْهِ ، كَقَوْلِكَ : ضُرِبَ زَيْدٌ ، وَأُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَماً . وَيَجُوزُ إِسْنَادُهُ إِلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي إِلاَّ فِي بَابِ « حَسِبْتُ(٥) »

وَمَنْصُوبُ الفِعْلِ عَلَى نَوْعَيْنِ(٦) خَاصٌّ وَعَامٌّ .

= فعل، أما الثانى فيعتبر مفعولا ، أو واقعا عليه فعل المفعول الأول، كما فى ألبست الغلام ثوبا ، فالغلام وهو المفعول الأول يعتبر لابسا أى حاصلا منه الفعل ، وثوبا، وهو المفعول الثانى واقع عليه فعل المفعول الأول وهكذا فى بقية الأفعال.

١ — ويريد بذلك الأفعال التى تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر وهى ظن وأخواتها، وإنما اعتبر فيها أن المفعول الثانى هو عين الأول؛ لأن المفعول الثانى خبر فى الأصل ، والمفعول الأول مبتدأ والخبر وصف للمبتدأ .

٢ — زيدت هذه الكلمة فى المخطوط : «ى» .

٣ — يريد أسند إليه ويسمى الفعل مبنيا للمجهول أو مبنيا للمفعول .

٤ — فى المخطوط (أ) « فيرفع » بدلا من « فيرتفع ».

٥ — ويؤخذ من هذا أن الفعل المتعدى لمفعولين إذا بنى للمجهول يجوز أن ينوب عن الفاعل معه المفعول الأول أو المفعول الثانى إذا كان الفعل من باب «أعطى» أى مما ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، تقول : أُعْطِيَ محمدٌ درهما ، أو أعطى درهمٌ محمداً ، ومثلها بقية الأفعال التى ذكرناها سابقا ، أما إذا كان الفعل مما ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر مثل ظن وأخواتها ، فلا يجوز إلا إنابة المفعول الأول ، فتقول: ظُنَّ محمدٌ قائماً ، ولا يصح أن تقول ظُنَّ قائمٌ محمداً ولا ظن محمداً قائمٌ .

٦ — فى المخطوطات: «ز ، ط ، ك» وردت كلمة « ضربين » بدل «نوعين».

فالخاص : ثلاثة :

المفعول به : لأنه إنما يكون للمتعدى خاصة(١) كما ذكرنا .

والتمييز(٢) : لأنه إنما يكون للمبهم نحو : طاب زيد نفساً ، وتصبب الفرس عرقاً ، وفي التنزيل : « واشتعل الرأس شيباً »

والخبر المنصوب : لأنه إنما يكون في أفعال محدودة كما سيجيء (٣) .

---

١ — وردت هذه الكلمة زائدة في المخطوطين: «ز ، ط»

٢ — ليس هذا على إطلاقه ، فالفعل ليس عاملا في التمييز في كل حالة ، بل إذا كان التمييز قد جيء به مفسرا لإبهام اسم (كما في تمييز العدد والكيل والوزن والمساحة) كان العامل هو ذلك الاسم المبهم أي « المميَّز »، أما إذا كان التمييز قد جيء به مفسرا لإبهام نسبة ، فإن العامل يعتبر المسند من فعل أو شبهه، فالفعل مثل طاب زيدٌ نفسا ، فنفسا منصوب بالفعل طاب ، وشبه الفعل مثل : هو طيّبٌ أبوةً ، فكلمة أبوة تمييز منصوب، والعامل فيه « طيب » الصفة المشبهة . (انظر شرح التصريح على التوضيح ج ١ ص٣٩٥).

٣ — يريد به خبر كان وأخواتها ، والمفعول الثاني لظن وأخواتها، والمفعول الثالث للأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل ، لأن كلا منها في الأصل خبر.

والعامُّ خَمْسَةُ مَوَاضِع :

المَصْدَرُ(١) والمَفْعُولُ فِيه ، والمَفْعُولُ لَهُ ، والمَفْعُولُ مَعَهُ ، وَالحَـــالُ .

أَمَّا الأَوَّلُ : فَكُلُّ فِعْلٍ يَنْصِبُ مَصْدَرَهُ سَواءٌ كَانَ مُبْهماً أَوْ مَحْدُوداً(٢) أَوْ مَعْرِفَةً أَوْ نَكِرَةً نحو : ضَرَبْتُهُ ضَرْباً وضَرْبَتُه(٣) ضَرْبَةً ، و (ضَرَبْتُ)(٤) الضَّرْبَ الَّذِي تَعْلَمُ ، وَمَا كَانَ بِمَعْنَى المَصْدَرِ أَيْضاً نَحو ضَرْبَتُه سَوْطاً(٥) .

والمَفْعُولُ فيه : وهُوَ ظَرْفَا الزَّمَانِ وَالمَكَانِ ، فالزَّمَانُ كُلُّهُ يَنْصِبُ بالظَّرْفِيَّة (سواء كَانَ)(٦) مُبْهماً أَوْ مَحْدُوداً (فالمُبْهَمُ كالحِين والوَقْتِ

---

١ — ويسمى المفعول المطلق ، وهو اسم يؤكد عامله فيفيد ما أفاده العامل من الحدث من غير زيادة على ذلك أو يبين نوع العامل فيفيده زيادة على التوكيد أو يبين عدد العامل ، فيفيد عدد مرات العامل زيادة على التوكيد .

٢ — أراد به المصدر المبين للعدد مثل: ضربته ضربة أو ضربتين، لما يشتمل عليه العدد من تحديد وإيضاح .

٣ — سقطت هذه الكلمة من المخطوطين : «ز ، ط»

٤ — وردت هذه الكلمة زائدة فى المخطوط : «ى» .

٥ — أصل المثال : ضربته ضربا بسوط ، ثم توســع فى الكلام ، فحذف المصدر ، وأقيمت الآلة مقامه ، فأعطيت ما له من إعراب وإفراد وتثنية وجمع ، تقول : ضربته سوطين وأسواطا ، والأصل ضربتين بسوط أو ضربات بسوط.

٦ — ورد ما بين القوسين زائدا فى المخطوط : (ا) وحده.

والمَحْدُودُ)(١) كاليومِ والشَّهْرِ واللَّيْلِ والحَوْلِ ، نحو سِرْتُ حِيناً أَوْ يَوْماً، وخَرَجْتُ يَوْمَ الجُمْعَةِ ، والمكانُ المبهم(٢) فَحَسْبُ، كالجِهاتِ السِّت(٣)، وعِنْدَ وَوَسْطَ الدَّارِ (بالسُّكون) . وأَمَّا المحْدُودُ فلاَ بُدَّ لَهُ مِنْ ذِكْرِ(٤) «فى»، تَقُولُ: صَلَّيْتُ أَمَامَ المَسْجِدِ وخَلْفَهُ وَفَوْقَهُ وتَحْتَهُ ، ويَمِينَهُ وشِمَالَهُ وعِنْدَهُ وَوَسْطَهُ ، ولاَ يُقَالُ فِيهِ(٥) (كما لا يقال)(٦) صَلَّيْتُ المَسْجِدَ(٧) ولاَ وَسَطَ المسجِدِ (بالتَّحريك)(٨) وإِنَّما يُقَالُ : صَلَّيْتَ فِى المسْجِدِ

---

١ — سقط ما بين القوسين من المخطوط : (ا) دون بقية المخطوطات .

٢ — ويعنى به ما افتقر إلى غيره فى بيان صورة مسماه ، وما اتحدت مادته ومادة عامله كذهبت مذهب زيد ورميت مرمى عمر .

٣ — فهى مفتقرة إلى ذكر المضاف إليه لبيان صورة مسماها ، مثل فوق الدار ، وتحت المنزل ، وعند الباب ، ووسط الطريق .

٤ — وردت كلمة « ذكر » زائدة فى المخطوط : « ح » .

٥ — وردت زائدة فى المخطوط (ا) ، والمقام يقتضيها ، لأن المؤلف يريد أن يقول : إن المكان المبهم ينصب على الظرفية دون ذكر « فى » أى لا يقال صليت فى أمام المسجد ولا فى خلفه ، لا فى فوقه .

٦ — زيادة يقتضيها المقام .

٧ — لا يجوز نصب كلمة (المسجد) على الظرفية ؛ نظرا لأنه مكان محدود فلا بد من ذكر « فى » .

٨ — الفرق بين وسط (بالسكون) ووسط بالتحريك أن الأولى ظرف يلزم الظرفية وليس باسم متمكن يصح رفعه فاعلا أو نصبه مفعولا إلى غير ذلك بخلاف =

وفِي وَسطِهِ (بالتَّحرِيكِ) وأَمَّا : دَخَلْتُ الدَّارَ فَتُوُسِّعَ(١)

والمَفْعُولُ لَهُ : هُو عِلَّةُ الإِقْدَام على الفِعْل نحو : ضَرَبْتُه تأْدِيباً لَهُ ، وخَرجْتُ مَخَافَةَ الشَّرِّ .

والمفعول معه : نحو: اسْتَوَى الماءُ والخَشَبَةَ(٢) وجاءَ البَردُ والطَّيَالِسَةَ (٣) والخامِسُ (من المَنْصُوباتِ العَامَّةِ(٤)) الحَالُ : وَهِيَ بَيانُ هَيْئَةِ الفَاعِل أَوْ المَفْعُول بِهِ ، وهِيَ جَوابُ « كَيْفَ » كما أَنَّ المفعولَ لَهُ جَوابُ « لِمَ » ؟

=(وسط) المحركة السين فهى بعض ما تضاف إليه فهى ملازمة للاسمية، وما جاء منها مستعملا استعمال الظرف فهو متوسع فيه كما جاء فى الحديث : « كان يقف فى صلاة الجنازة على المرأة «وَسطها». انظر لسان العرب جـ٩ ص٣٠٧ مادة «وسط» .

١ — كلمة « الدار » فى هذا المثال منصوبة على المفعولية بعد إسقاط الخافض ومثلها (البيت) فى قولنا : سكنت البيت ، والأصل فيهما دخلت فى الدار، وسكنت فى البيت فلما حذف الخافض نصبا على المفعول به توسعا كما يحذف الجار وينصب ما بعده كقول الشاعر :

تَمُرُونَ الدِّيارَ ولَمْ تَعُوجُوا كَلامُكُمُ عَلَيَّ إِذَنْ حَرَامُ

(شواهد المغنى ص ١٠٧)

٢ — الأصح أن النا صب للمفعول معه الفعل كما فى المثال: أوما أشبهه مثل : أنا سائر والنيلَ ، وقال بعضهم إن العامل فيه (واو) المعية ، وقيل إن العامل فيه المخالفة ، أى مخالفة ما بعد الواو لما قبلها .

٣ — ورد ما بين القوسين زائدا فى المخطوط : «ط» .

٤ — ورد ما بين القوسين زائدا فى المخطوطين : « م ، ى» .

نحو جاءنى زيدٌ راكباً ، ورأيته جالساً(١) وحقُّها أن تكون نكرةً كما أنَّ من حقِّ ذى الحالِ أن يكونَ معرفةً ، فإذا أردتَ الحال من النكرة ، فقدِّمها عليه(٢) نحو جاءنى راكباً رجلٌ ، وعليه قولُ الشاعر:

لِعَزَّةَ مُوحِشاً طَلَلٌ قديمُ عَفاهُ كُلُّ أَسْحَمَ مُسْتَدِيمُ (٣)

---

١ — «رأى» الممثل بها فى هذا المثال هى البصرية التى بمعنى «أبصر» أما لو كانت (علمية) أو التى بمعنى «حلم» من الرؤيا، فتنصب مفعولين ، فيقال : رأيت العلم نافعا ورأيت عليا سامى المكانة .

٢ — وتأتى الحال من النكرة أيضا فى مواضع أخرى منها: إذا كانت مخصوصة بوصف ، كقراءة بعضهم ، ولما جاءهم كتابٌ من عند الله مصدقاً ، فمصدقا ، حال من « كتاب » لتخصيصه بالوصف وهو الجار والمجرور (من عند الله) ومثل قول الشاعر :

نَجَّيْتَ يارَبِّ نُوحاً واسْتَجَبْتَ له فى فُلْكٍ ماخِرٍ فى اليَمِّ مَشْحُونا

فلفظ (مشحونا) حال من فلك الموصوف بلفظ « ماخر » ، وكذلك إذا كانت مخصوصة بإضافة مثل قوله تعالى: « فى أربعة أيام سواء للسائلين» ، فكلمة «سواء» حال من أربعة لاختصاصها بالإضافة إلى أيام ، كما يجوز ذلك إذا كانت النكرة مخصوصة بمعمول غيرمضاف إليه مثل قولنا : عجبت من ضرب أخوك شديدا ، فشديدا حال من (ضرب) لاختصاصه بالعمل فى الفاعل وهو أخوك... وهكذا.

٣ — البيت لكثير عزة يصف دار محبوبته ، وقد روى « لمية » بدلا من « لعزة » ، كما روى البيت على النحو الآتى :

لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلٌ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خَلَلُ .

اللغة : عزة : اسم محبوبته، الموحش : القفر الذى لا أنيس فيه ، الطلل: =

٢ — واسمُ الفَاعِلِ :

وهُو(١) كُلُّ اسْمٍ اشْتُقَّ لِذَات مَنْ فَعَل ، ويَجْرِى عَلى « يَفْعَلُ » مِنْ فِعْلِهِ(٢) أَىْ يُوازِيه فِى حَرَكَاتِه وسَكَنَاتِه ، وهُو(٣) يَعْمَلُ عَمَلَ ما يَجْرى عَلَيْه إِذا أُرِيدَ به الحالُ أو الاسْتِقْبَال ، نحو : زَيْدٌ ضَارِبٌ غُلامُهُ عَمْراً (الآنَ أَوْ غَداً)(٤) فيَرْفَعُ ويَنْصِبُ ، كَمَا أَنَّ « يَضْرِب »

= بقـايا آثار الديار .

الإعراب : لعزة : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وطلل : مبتدأ مؤخر مرفوع ، موحشا : حال مقدمة ، والذى سوغ مجيئها من النكرة تقدمها عليها ، وقيل إن الذى سوغ ذلك هو تقدم الخبر على النكرة ، قديم : صفة لطلل ويمكن أن يقال إن الذى سوغ مجىء الحال من النكرة كونها موصوفة وذلك يكسبها تخصيصا ، عفاه : فعل ماض ، والهاء ضمير فى كل نصب مفعول به ، كل : فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، اسحم : مضاف إليه ، مستديم : صفة
(شواهد المغنى ص٨٨ وخزانة الأدب جـ١ ص٥٣٢)

١ — وردت هذه الكلمة زائدة فى المخطوط : « ى »

٢ — يتساوى اسم الفاعل مع مضارعه فى حركاته وسكناته وترتيبها ، وفى عدد حروفه كما فى (يَكتبُ ، كاتِبٌ) وفى (يَسْتخرجُ ، مُسْتخرجٌ ، وفى مثل (ينكسِرُ ، منكسِرٌ) . . . وهكذا بصرف النظر عن نوع الحرف أو نوع الحركة.

٣ — فى المخطوطات : « ز ، ى ، ك » فإنه بدلا من « وهو »

٤ — زيد ما بين القوسين فى المخطوط: « ط »

كذلك، وزيدٌ قائمٌ غلامُه، فيرفع فقط، كيقوم زيدٌ(١)

٣ — واسمُ المفعول :

وهو(٢) كلُّ اسم اشتُقَّ لِذات مَنْ وقعَ عليه الفعلُ(٣)، وهو يعمل عمل «يُفعَلُ»(٤) من فعلِه نحو: زيدٌ مُكرَمٌ أصحابُه، كما تقول زيدٌ(٥) يُكرَمُ أصحابُه، وفي التنزيل: «ذلكَ يومٌ مجموعٌ لهُ الناسُ»

٤ — والصِّفةُ المشبَّهةُ :

وهي ما لا يجري على «يَفْعَلُ» من فعلِها(٦) نحو: كريمٌ وحسَنٌ، وشُبِّهتْ باسمِ الفاعِل في أنها تُثنَّى وتُجمَع وتُذكَّرُ وتُؤنَّثُ، ولذا تعملُ عملَ فعلِها، تقولُ: زيدٌ كريمٌ آباؤُه، وشريفٌ حسَبُهُ

---

١ — وردت هذه الكلمة زائدة في المخطوط: (ا) دون بقية المخطوطات.

٢ — سقطت هذه الكلمة من المخطوطين: «ز، ط»

٣ — أو لذات ما وقع عليه الفعل .

٤ — يريد أن اسم المفعول يعمل عمل المضارع المبنى للمجهول، لأنه مأخوذ منه .

٥ — سقطت هذه الكلمة من المخطوطين: «ا، ح»

٦ — يريد أنها لا تدل على التجدد والحدوث، كما هو الحال في الفعل المضارع واسم الفاعل، إذ أنها تدل على الثبوت والاستقرار، وإنما عملت عمل فعلها حملا على اسم الفاعل .

وَحَسَنٌ وَجْهُهُ (كما تقـــولُ: كَرُمَ آبَاؤُهُ وشَرُفَ حَسَبُهُ، وحَسُنَ وجْهُهُ)(١).

٥ — والمَصْدَرُ:

هُوَ الاسْمُ المُشْتَقُ مِنَ الفِعْلِ(٢)، وصَدَرَ عَنْهُ(٣)، وهُوَ يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ إذَا كَانَ مُنَوَّنًا نَحْو: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبٍ زَيْدٌ عَمْرًا، كما تَقولُ، عَجِبْتُ (مِنْ أَنْ يَضْرِبَ أَوْ)(٤) مِنْ أَنْ ضَرَبَ زَيْدٌ عمرًا، وقد(٥) يُضافُ المَصْدَرُ(٦) إلَى الفَاعِلِ ويُتْرَكُ المَفْعُولُ مَنْصُوبًا نحو: عَجِبْتُ مِنْ دَقِّ القَصَّارِ(٧) الثَّوْبَ، وإلى المَفْعُولِ ويَتْرَكُ الفَاعِلُ مَرْفُوعًا نحو: عَجِبْتُ من ضَرْبِ اللِّصِّ الجَلَّادُ، وقد يُتْرَكُ ذِكْرُ أَحَدِهِما، كما فِي قَوْلِهِ تعالى: «أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا(٨)»، وقَوْلِهِ عَزَّ وجَلَّ: «وهُمْ مِنْ بَعْدِ

---

١ — سقطت ما بين القوسين من المخطوط: «م»

٢ — هذا على رأى الكوفيين، وفى المخطوطين: «ى ك»: «المصدر هو الاسم الذى اشتق منه الفعل وهذا على رأى البصريين، ولكل رأيه.

٣ — إنما سمى مصدرا لأنه اسم للمعنى الصادر عن الإنسان وغيره (حاشية الشيخ يس العليمى على التصريح جـ ٢ ص ٦١).

٤ — زيد ما بين القوسين فى المخطوط: «م» دون غيره من المخطوطات.

٥ — سقطت هذه الكلمة من المخطوط: «ز» دون غيره.

٦ — وردت كلمة (المصدر) زائدة فى المخطوط: «ى» فقط.

٧ — قصر الثوب دقه وبيضه، والقصارة بالكسر الصناعة، والفاعل قصّار

١٢ — سورة البلد الآيتان ١٤، ١٥، وهنا ترك ذكر الفاعل والتقدير: إطعام الناس أو المتصدق.

غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُون » مُتَوَجِّهٌ عَلَى اخْتِلَافِ القِرَاءَتين(١)

٦ — والمُضَافُ :

وهُوَ كُلُّ اسْمٍ أُضِيفَ إلى اسْمٍ آخَرَ ، ، فإنَّ الأَوَّلَ يَجُرُّ الثَّانِي (٢) ويُسَمَّى الجَارُّ مُضَافاً ، والمجرورُ مُضَافاً إلَيْه . والإِضَافَةُ على ضَرْبَيْن :

مَعْنَوِيَّة : أَيْ مُفِيدَةٌ مَعْنَىً فِي المُضَافِ : تَعْرِيفاً أَوْ تَخْصِيصاً(٣) ، وَهِيَ فِي الغَالِبِ بِمَعْنَى(٤) «اللاَّم» أَوْ بِمَعْنَى « مِنْ » نحو : غُلاَمُ زَيْدٍ ، وخَاتَمُ فِضَّةٍ .

ولَفْظِيَّةٌ : وهِيَ إِضَافَةُ اسْمِ الفَاعِلِ إلى مَفْعُولِهِ ، والصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ إلى فَاعِلِهَا ، نحو ضَارِبُ زَيْدٍ ، وحَسَنُ الوَجْهِ.

---

١ — فإن قرىء « غُلِبَتْ الروم » بضم الغين و « سَيُغْلَبُونَ » بفتح الياء ، فالمصدر « غَلَبِهِم » مضاف إلى المفعول القائم مقام الفاعل ، والفاعل على هذا محذوف ، وإن قرىء « غَلَبَتْ الروم » بفتح الغين و « سَيُغْلَبُون » بضم الياء ، فالمصدر « غَلَبِهِم » مضاف إلى الفاعل والمفعول محذوف

٢ — انظر التعليق على المضاف والمضاف إليه ص : ٦١.

٣ — الإضافة المعنوية تفيد التعريف إذا كان المضاف إليه معرفة مثل هذا كتابُ محمد، وتفيد التخصيص إذا كان المضاف إليه نكرة مثل: هذا ثوب رَجُلٍ.

٤ — سقطت هذه الكلمة من المخطوطين : « ا ، ك »

والإِضَافَة تُعَاقِبُ التَّنْوِينَ وَنُونَى التَّثْنِيَةِ والجَمْع(١)، ولاَ بُدَّ فى المَعْنَوِيَّةِ مِنْ تَجْرِيدِ المُضَافِ، مِنْ حَرْفِ التَّعْرِيف(٢)، وتَقُولُ فى اللَّفْظِيَة: الحَسَنُ الوَجْهِ، والضَّارِبَا زَيْدٍ، والضَارِبُو زَيْدٍ، والضَّارِبُ الرَّجُلِ، ولاَ يَجُوزُ الضَّارِبُ زَيْدٍ(٣)

٧ — والاسْمُ التَّامّ:

هُوَ الاسْمُ(٤) الَّذى يَنْصِبُ التَّمييزَ(٥) لِأَنَّهُ قَدْ تَمَّ بالتَّنْوِين(٦)

---

١ — المراد أن الإضافة تسقط التنوين ونونى المثنى والجمع، فلا تجتمع مع شىء منها، فإذا أضفنا الاسم المنون مثل «كتابٌ» قلنا «كتابُ محمد»، وكذلك إذا أضيف المثنى أو جمع المذكر السالم حذفت نونهما، فتقول «كتابا محمد، وعالمو المدينة، بدون النون أى أن التنوين ونونى المثنى والجمع لا تجتمع مع الإضافة فى كلمة واحدة.

٢ — لأن الغرض من الإضافة المعنوية تعريف المضاف أو تخصيصه، وهذا لا يتأتى مع ذكر حرف التعريف فيه، أما الإضافة اللفظية، فليس الغرض منها التعريف ولا التخصيص ولذلك جاز فيها دخول «أل» على المضاف بشرط دخولها على المضاف إليه أيضا كما مثل المؤلف بعد ذلك.

٣ — لأن شرط جواز دخول «أل» فى المضاف «فى حالة الإضافة اللفظية» أن يكون المضاف إليه محلى بها كذلك ما لم يكن المضاف مثنى أو مجموعا جمع سلامة وفى هذا المثال نجد المضاف إليه «زيد» ليس محلى بأل والمضاف ليس بمثنى ولا بمجموع جمع سلامة (شرح ابن عقيل جـ ٢ ص ٣٨، ٣٩ تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد).

٤ — لم تذكر هذه الكلمة فى المخطوطين: «ا، ى».

٥ — وردت كلمة «التمييز» زائدة فى المخطوطات «ح، ط، ى» دون غيرها من المخطوطات.

٦ — أو بما يقوم مقامه كالنون فى جمع المذكر السالم أو المثنى، كما سيذكره.

فاستغنى عن الإضافة(١) . وهو يقتضى تمييزاً لإبهامه ، وتمامه بأحد أربعة أشياء :

بالتنوين : نحو : ما فى السماء قدر راحة سحاباً ، وبنون التثنية ، نحو : منوانِ سمناً ، وقفيزان برًّا ، وبنون الجمع نحو : عشرون درهماً ، وبالإضافة ، نحو : لى ملؤه عسلاً ومثله رجلاً ، ويقال للثلاثة الأول مقادير ، وهى : المساحة والوزن والكيل والعدد(٢) ، وللأخير مقياس(٣)

والتمييز : رفع الإبهام عن المفرد كهذا ، أو عن الجملة(٤) ، نحو : طاب زيد نفساً ، وتصبب الفرس عرقاً(٥) وقد سبق ذكره — والله

---

١ — المراد بالإضافة التى استغنى عنها إضافته إلى مافسره ، ولذا جاء المفسِّر منصوبا.

٢ — جرى العلماء على تسمية الكيل والوزن والمساحة فقط بالمقادير ، أما العدد فقد أفردوه بباب وحده وقسموه إلى قسمين : صريح كما مثل المؤلف : عشرون درهما ، وكناية كما فى « كم » الاستفهامية مثل قولنا : كم رجلا عندك ؟

٣ — يريد بالأخير قوله : لى ملؤه عسلا ، ومثله رجلا ، وقد أطلق النحاة على هذا النوع من التمييز ، « شبيه المقدار » فى الوزن والكيل والمساحة ، وهناك نوع آخر من التمييز وهو ما كان الاسم المبهم فيه فرع التمييز مثل : « هذا خاتم حديدا » ، فإن الخاتم فرع الجديد من جهة أنه مصوغ منه ، فيكون الحديد هو الأصل والخاتم مشتق منه ، ومثله : هذا باب ساجا ، وجُبة خزًّا . . . الخ .

٤ — يطلق على الأول « تمييز المفرد » وعلى الثانى « تمييز النسبة ».

٥ — النسبة المبهمة نوعان : الأول نسبة الفعل للفاعل مثل قوله تعالى =

أعلمَ بالصَّوَاب(١)

= «وأشتعل الرأس شيباً» فإن نسبة «اشتعل» إلى الرأس مبهمة، وشيباً مبين ومفسر لذلك الإبهام، وهذا التمييز محول من الفاعل وأصله اشتعل شيبُ الرأس، فلما حول الإسناد من المضاف إلى المضاف إليه ارتفع ارتفاعه، وحدث الإبهام فى الإسناد فجىء بالمضاف الذى كان فاعلا، فجعل تمييزا، ومثل هذا المثال، ما مثل به المؤلف طاب زيدٌ نفسا، وتصبب الفرس عرقا، إذا الأصل فيها: طابت نفس زيدٍ، وتصبب عرق الفرس.

والثانى نسبة الفعل للمفعول مثل قوله تعالى: وفجرنا الأرض عيونا، فنسبة «فجرنا» إلى الأرض مبهمة، «وعيونا» مبين ومفسر لذلك الإبهام والأصل، فجرنا عيون الأرض، وحدث فيه ما حدث فى قوله تعالى: «واشتعل الرأس شيبا».

١ — زيدت هذه الجملة الختامية فى المخطوط: «ا» دون بقية المخطوطات

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الباب الثالث

فى العوامل اللفظية السماعية

وهى ثلاثة أصناف(١) : حروف وأفعال وأسماء .

وجملتها واحد وتسعون(٢) عاملاً ، على ما ذكره الإمام المحقق(٣) ، فى الماية(٤) .

والحروف العاملة(٥) أنواع :

منها (ما يعمل فى الاسم)(٦) ، وما يعمل فى الفعل .

---

١ — فى المخطوط «ك» وردت كلمة « أنواع » بدلا من «أصناف».

٢ — فى المخطوط «ا»: « وستون » بدلا من« تسعون » وما أثبتناه ورد فى باقى المخطوطات وهو الصحيح ، طبقا لإحصاء العوامل التى أوردها المؤلف فى هذا الباب .

٣ — يريد عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانى، وقدمرت ترجمته فى الهامش ص ٣٤ ، ٣٥ من التحقيق.

٤ — سقطت «فى الماية» من المخطوط : «ط»

٥ — زيدت هذه الكلمة فى المخطوط: « ى »

٦ — سقط ما بين القوسين من المخطوط: «ط»

الأول(١) ما يعمل فى الاسم نوعان: عامل فى المفرد وعامل فى الجملة.

ما يعمل فى المفرد : نوعان : جار ، وناصب .

أما الجار : فسبعة عشر :

من :

لابتداء الغاية(٢) ، نحو : خرجت من البصرة (إلى الكوفة) (٣) وللتبعيض نحو : أخذت من المال ، وللبيان مثل : لى عشرة من الدراهم ، وزائدة(٤) فى نحو : ما جاءنى من أحد(٥)

---

١ — زيدت هذه الكلمة فى المخطوط: «ى».

٢ — ابتداء الغاية قد يكون فى المكان كثيرا كما مثل وكما فى قوله تعالى: «سبحان الذى أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام» وقد يكون فى الزمان قليلا كما فى قوله تعالى : «لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه».

٣ — سقطت هذه الكلمة من المخطوط: «ى».

٤ — ولا تزاد (من) عند جمهور البصريين إلا بثلاثة شروط : أن يكون المجرور بها نكرة ، وأن يسبقها نفى أو شبهه، مثل النهى كقولنا : لا تضرب من أحد، والاستفهام، مثل: هل جاءك من أحد؟ وأن يكون مدخولها المنكر إما مفعولا أو فاعلا كما مثل ، وإما مبتدأ كما فى قوله تعالى : « هل من خالق غير الله» .

٥ — وقد تأتى (من) زيادة عن الأغراض السابقة، بمعنى «بدل» وذلك مثل قوله تعالى : أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة ، أى بدل الآخرة ، ومثل قوله تعالى ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة فى الأرض يخلفون، أى بدلكم كما تأتى للظرفية المكانية —

وإلى :

لأنتهاء الغاية فى المكان(١) نحو سرتُ من البصرة إلى الكوفة :

وحتى:

فى معناها(٢) إلا انّ مجرورها إمّا شىء ينتهى به المذكورُ قبلها ، نحو : أكلتُ السمكةَ حتى رأسِها ، أو عندَه ، نحو : نمتُ البارحةَ حتى الصباحِ ، فالرأسُ ينتهى به السمكةَ ، والصباحُ عندَهُ ينتهى الليلُ ، ولو قلتَ : حتى نصفِها أو ثلثِها لم يجزْ (لعدم الانتهاء)(٣)

وحتّها أنْ يدخلَ ما بعدها فيما قبلها ، وكلمةُ « إلى » تدخلُ

= مثل قوله تعالى ماذا خلقوا من الأرض» أو الزمانية مثل: «إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة» والتقدير فيهما : فى الأرض وفى يوم الجمعة، كما تأتى للتعليل كقوله تعالى: « مما خطاياهم أغرقوا » أى بسبب خطاياهم أغرقوا ، ومثل قول الفرزدق :

يُغضِى حياءً ويُغضَى من مَهابتِهِ فما يُكلَّمُ إلا حينَ يَبْتسِمُ

أن يغضى منه لأجل مهابته.

١ — ولانتهاء الغاية فى الزمان أيضا مثل قولنا سرت البارحة حتى نهاية اليوم

٢ — أى لانتهاء الغاية أيضا ، غير أن « إلى » هى الأصل فى الدلالة على انتهاء الغاية ، ولذلك تجر الآخر وغيره ، تقول سرت إلى آخر الليل أو إلى نصفه ، أما حتى فلا تجر إلا الآخر أو شيئا ينتهى به الآخر كما مثل المؤلف .

٣ — سقط ما بين القوسين من المخطوطات : « ا ، ز ، ح » دون غيرها من النسخ .

عَلَى الْمُظْهَرِ والْمُضمَرِ، وكَلِمَة(١) حَتَّى لاَ تَدْخُلَ إلاَّ على الْمُظْهَر(٢)

وفى:

للظَّرْف(٣) نحو: المَالُ فى الكِيسِ، و نَظَرْتُ فى الكِتَاب(٤).

والباء:

للإلْصَاقِ نحو: بِهِ داءٌ، و (أمَّا)(٥) مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فَتُوَسِّع(٦) ومنهُ أَقْسَمْتُ بِاللهِ، والواو: بَدَلٌ مِنْهَا فِى: وَاللهِ لأَفْعَلَنَّ، والتاء

---

١ — وردت هذه الكلمة زائدة فى المخطوط: «ك»

٢ — وقد دخلت على الضمير شذوذا كقول الشاعر:

فَلاَ وَاللهِ لاَ يُلْفِى أُنَاسٌ فَتًى حَتَّاكَ يَا ابْنَ أَبِى زِيَادِ

وقول الآخر:

أَتَتْ حَتَّاكَ تَقْصِدُ كُلَّ فَجٍّ تُرَجِّى مِنْكَ أَنْهَا لاَ تَخِيبُ

٣ — فى المخطوطات: «ح، ط، ى» للظرفية بدل كلمة: للظرف.

٤ — كما تكون (فى) للسببية أيضا كقوله صلى الله عليه وسلم: دخلت امرأة النار فى هرة... الخ، أى بسبب هرة...

٥ — سقطت هذه الكلمة من المخطوط: «ا»

٦ — لأنه إلصاق مجازى، أى أننى ألصقت مرورى بمكان يقرب من زيد، فجعل الإلصاق بما يقرب منه كالإلصاق به.

فى « تالله» بدل من الواو ، والباء لإصالتها تدخل على المظهر والمضمر ، والواو لا تدخل إلا على المظهر والتاء لا تدخل إلا على مظهر واحد (وهو اسم الله تعالى(١)) ، وتكون الباء أيضا(٢) للتعدية : نحو ذهبت بزيد ، وللاستعانة فى : كتبت بالقلم(٣) وللمصاحبة فى : دخلت عليه بثياب السفر(٤)

---

١ — سقط ما بين القوسين من المخطوطين : « ا ، ح» وتشارك لفظ الجلالة هنا كلمة (رب) مضافة إلى الكعبة فقد سمع : « ترب الكعبة » (شرح ابن عقيل ج ٢ ص ١٠).

٢ — سقطت عبارة « وتكون الباء أيضا » من المخطوطات : « ا ، ز ، ح ، ط»

٣ — تكون الباء للاستعانة إذا كانت داخلة على آلة الفعل حقيقة كما فى هذ المثال ، أوداخلة على آلة الفعل مجازا مثل: «بسم الله الرحمن الرحيم » .

٤ — وللباء الجر معان أخرى كثيرة منها: التعويض : مثل بعتك هذا بهذا ، ومنه قوله تعالى : ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون » والتبعيض : مثل قوله تعالى: « عينا يشرب بها عباد الله » أى منها، وقوله تعالى: «فامسحوا برؤوسكم» والمجاوزة: مثل قوله تعالى: «فأسأل به خبيرا » أى عنه ، والظرفية زمانية أو مكانية مثل قوله تعالى : «نجيناهم بسحر » وقوله: «وما كنت بجانب الغربى» والبدل كقول بعضهم : ما يسرنى أنى شهدت بدرا بالعقبة ، أى بدلها ، والاستعلاء : مثل قوله تعالى: «ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار » أى على قنطار ، والتوكيد : وهى الزائدة سواء كانت مع الفاعل نحو: «كفى بالله شهيدا» أو مع المفعول مثل قوله تعالى : «ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة» ، أو مع المبتدأ مثل: بحسبك درهم، أو مع خبر ليس مثل قوله تعالى : « أليس الله بكاف عبده »

واللام :

للتمليك ، نحو : المالُ لِزَيْدٍ ، وللاختصاصِ نحو : الحَبْلُ لِلفرَسِ وهُو(١) ابْنٌ لهُ ،وأَخٌ لَهُ (٢).

ورُبَّ :

للتَّقْلِيل ، وتَخْتَصُّ بالنَّكِرة ظَاهِرةً أَوْ مُضْمَرَةً : نحو : رُبَّ رَجُلٍ كَرِيمٍ (٣) لَقِيتُهُ ، ورُبَّهُ رَجُلاً .

وَعَلَى :

للاسْتِعلاء نحو : زَيْدٌ عَلَى السَّطْحِ ، ونحو : عَلَيْهِ دَيْنٌ(٤)

---

١ — سقطت هذه الكلمة من المخطوط: «ا» دون غيره من بقية المخطوطات.

٢ — وللام معانى أخرى،منها: التعليل كقول الشاعر :

وإنى لتعرونى لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر

والتوكيد : وهى الزائدة مثل قولهم : يا بؤس للحرب ، والأصل يا بؤس الحرب ، ولتقوية العامل الذى ضعف عن العمل لكونه فرعا فى العمل،كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول مثل: عجبت من ضرب زيد لعمرٍو ، وقوله تعالى: «مصدقا لما معهم» أو بتأخره عن المعمول مثل قوله تعالى : «إن كنتم للرؤيا تعبرون ، وانتهاء الغاية مثل : «كل يجرى لأجل مسمى» وللقسم ، وتختص باسم الجلالة مثل : لله لا يؤخر الأجل ، أى تالله ، والتعجب مثل:لله درك ، والاستعلاء ، مثل قوله تعالى : «يخرون للأذقان سجدا» أى عليها .

٣ — زيدت هذه الكلمة : فى المخطوط «ا» فقط

٤ — وللظرفية مثل : قوله تعالى «ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها» =

وعن :

لِلْبُعْدِ والْمُجَاوَزَة نحو : رَمَيْتُ السَّهْمَ عَنِ القَوْس (١)

والكاف :

للتَّشْبِيه ، نحو : الَّذِي كَزَيْدٍ فِي الدَّارِ .

ومذ ومنذ :

وَهُما(٢) لابْتِداء الغَايَة فِي الزَّمَانِ ، نحو: مَا رَأَيْتُه مُذْ يَومِ الْجُمْعَةِ (ومُنْذُ يَوْمِ الْجُمعة)(٣) ويُرْفَعُ مَا بَعْدَهُمَا إِذَا كَانَتَا اسْمَيْن(٤) ،

=وللمجاوزة مثل قولك: رضى عليّ فلان أو عنى، وللمصاحبة مثل قوله تعالى: «إن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم » أى مع ظلمهم.

١ — والاستعلاء مثل قوله تعالى: «ومن يبخل فإنما يبخل عن نفسه» أى على نفسه ، والتعليل ، مثل قوله تعالى: «وما نحن بتاركى آلهتنا عن قولك»، أى بسبب قولك وبمعنى من، مثل قوله تعالى : « وهو الذى يقبل التوبة عن عباده» أى منهم وبمعنى الباء كقوله تعالى : « وما ينطق عن الهوى » أى به .

٢ — زيدت هذه الكلمة فى المخطوط : «ح» .

٣ — سقط هذا المثال من المخطوط « ا »

٤ — ويعربان خبرا مقدما للاسم المرفوع بعدهما على أنهما ظرفان، أو مبتدأ خبره ما بعده. ويتحتم كونهما اسمين أيضا إذا وليهما فعل مثل قولك: جئت مذ دعا علىّ، أو منذ دعا على ، ويكونان منصوبين على الظرفية ، والعامل فيهما الفعل (جئت) .

سَوَاءٌ أُرِيدَ بِهِما أَوَّلُ المُدَّةِ ، أَوْ جَمِيعُها نحو ما رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمُ الجمعةِ ، (ومُنْذُ يومُ الجُمُعَةِ)(١) ، ومُذْ يَوْمانِ ، ويجُوزُ مُذْ يومَيْن(٢)

وحَاشا :

للتَّنْزِيه ، نَحو : أَساءَ القَوْمُ حَاشا زَيْدٍ (٣)

وخلا وعدا :

بِمَعْنَى « إلاَّ » ، ويُنْصَبُ مَا بَعْدُهما(٤) إذا كَانَتا فِعْلَيْن ، فإذا قُلْت : مَا خَلاَ وَمَا عَدَا يُنْصَبُ بِهما (٥) البَتَّةَ(٦) .

وأَمَّا مَا يَنْصِبُ المُفْرَدَ :

فَسَبْعَةٌ على ما ذَكَرَهُ الإمَامُ المُحَقِّقُ(٧) فى المَايةِ ، مِنْهَا :

---

١ — سقط هذا المثال من المخطوط : « ا » .

٢ — على أساس أن مذ حرف جر بمعنى « من » .

٣ — أجاز بعضهم نصب ما بعد حاشا خلافا لسيبويه الذى لم يجز إلا الجر ، ومثال ذلك قول بعضهم : اللهم اغفر لى ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصبغ » .

٤ — على أنه مفعول به لهما ويجوز أن يجر ما بعدهما على أنهما حرفا جر .

٥ — فى المخطوطات : « ز ، ح ، ى ، ك » : « ينصب ما بعدهما » بدلا من « ينصب بهما »

٦ — لأن (ما) المصدرية لا تدخل إلا على الأفعال ، والفاعل فيهما مستتر وجوبا ، وما بعدهما مفعول به وتشاركهما فى ذلك (حاشا) دون (ما) على رأى غير سيبويه .

٧ — سقطت كلمة « الإمام المحقق » من المخطوطين : « ط ، ى » .

الوَاوُ: بِمَعْنَى « مَعَ » نَحو : اسْتَوَى المَاءُ والخَشَبَةَ ، وجَاءَ البَرْدُ والطَّيَالِسَةَ(١) ، ولاَ تَنْصِبُ هَذِهِ حَتَّى يَكُونَ قَبْلَهَا فِعْلٌ ، كاسْتَوَى(٢) ، أَوْ مَعْنَى فِعْل ، نحو : مَا شَأْنُكَ وَزَيْداً ، لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى « مَا تَصْنَعُ ؟ » « ومَا تُلاَبِسُ ؟ »

وحُرُوف النِّداء : وهِى(٣) خَمْسَةٌ(٤) : يَا وأَيَا وهَيَا وأَىْ والهَمْزَة بِمَعْنَى « يَا »(٥) وهى تَنْصِبُ المُنَادَى إذَا كَانَ مُضَافاً ، نحو : يَا عَبْدَ اللهِ أَوْ مُضَارِعاً لَهُ(٦) نحو : يَا خَيْراً مِنْ زَيْدٍ ، وهُوَ كُلُّ اسْمٍ تَعَلَّقَ به شَىْءٌ هُوَ مِنْ تَمامِ مَعْنَاهُ ، كَتَعَلُّق « مِنْ زَيْدٍ » بِخَيْراً ، أَوْ نَكِرَةً كَقَوْلِ الأَعْمَى : يا رَجُلاً خُذْ بيدِى(٧)

---

١ — زيد هذا المثال فى المخطوط : « لك ».

٢ — أو ما اشتق من الفعل مثل أنا مار والنيل ، أو سائر والنيل.

٣ — سقطت هذه الكلمة من المخطوطين : « ا ، ز ».

٤ — حروف النداء ليست ناصبة ، لأن المنادى مفعول به فى المعنى ، ناصبه فعل مضمر ، وأصل يا زيد : أدعو زيدا ، فحذف أدعو ، ونابت (يا) منابه ، وعليه فليست حروف النداء عاملة فى المنادى كما ذكره المؤلف ، والجرجانى فى العوامل المائة (انظر ما ذكرناه فى هامش ص ٥٦)

٥ — من حروف النداء « وا » فى الندبة أيضا.

٦ — يريد الشبيه بالمضاف فى اصطلاح النحاة وهـــو ما ذكر بعده شىء من تمام معناه .

٧ — يريد بالنكرة هنا النكرة غير المقصودة ، أما النكرة المقصودة ، فهى مبنية على ما كانت ترفع به كالعلم المفرد.

وأمَّا المُنادَى[1] المُفرَدُ المَعرِفَةُ فَمَضْمُومٌ أَبَداً[2] نَحو يا زَيْدُ، ويا رَجُلُ[3]، ولَكِنَّ مَحلَّه النصب[4] ولِذا جاز فى صِفَتِه المُفرَدَةِ وَجْهان[5] الرَّفْعُ والنَّصْبُ، نحو: يا زَيْدُ الظَّرِيفُ والظَّرِيفَ وكذا ما فيه الأَلِفُ واللامُ مِنَ المَعْطُوفات، نَحو يا زَيْدُ والحارِثُ والحارِثَ[6] وأمَّا فِى صِفَتِه المُضافَة فالنَّصْبُ لا غَيْرُ[7]، نَحو يا زَيْدُ صاحِبَ عمرو. ويا أَيُّها الرَّجُلُ. مِثْلُ يا زَيْدُ الظَّرِيف[8]. وأَىٌّ: مُنادَى مُفْرَدٌ مَعرِفَةٌ، والرَّجُل: صِفَةٌ لَهُ وإِلَّا مُقْحَمَةٌ لِلتَّنْبِيهِ إِلَّا أَنَّهُ لا يَجُوزُ فِيهِ[9] إِلَّا الرَّفْعُ[10]

---

١ — زيدت هذه الكلمة فى المخطوطين: «ا، ح».

٢ — زيدت هذه الكلمة فى المخطوط «ا» دون بقية المخطوطات

٣ — اعتبر المؤلف النكرة المقصودة من باب المنادى المفرد المعرفة لاتفاقهما فى الحكم الإعرابى، وهو البناء على ما كانا يرفعان به.

٤ — لأنه مفعول به كما سبق ذكره.

٥ — سقطت هذه الكلمة من المخطوط: «ك».

٦ — يخرج الرفع فى حالتى الوصف والعطف على أنه تابع له مراعاة للضم اللفظى فيه، أما النصب فمراعاة لمحله.

٧ — وذلك مشروط بكون المضاف غير مصاحب للألف واللام، كالمثل له المؤلف. فإن كان المضاف مصاحبا للألف واللام جاز رفعه، ونصبه، وذلك مثل: يا زيدُ الكريمُ الأب، ويا زيد الكريمَ الأب.

٨ — يريد أن كل تركيب منهما مكون من منادى مبنى، وصفة بعده محلاه بالألف واللام، ولا يريد المماثلة بينهما فى حالة الإعراب، بدليل الاستدراك الذى عقب به بعد الإعراب.

٩ — سقطت هذه الكلمة من المخطوط: «ا».

١٠ — هذا رأى الجمهور، أما المازنى فقد أجاز نصبه، قياسا على جواز=

ولا تدخل « يا » على ما فيه الألف واللام إلا على اسم الله تعالى وحده (نحو يا الله)(١) .

وإن وصفت المضموم « بابن » وهو بين العلمين بنيت المنادى مع الابن على الفتح نحو يا زيد بن عمرو(٢) ، وإذا لم يقع بين علمين كان كسائر الأسماء المضافة نحو يا زيد ابن أخينا(٣)

وتلحق المنادى اللام الجارة مفتوحة للاستغاثة نحو : يا لله(٤) للمسلمين أو للتعجب نحو يا للماء : ويا للدواهي(٥) ، وإنما فتحت

= نصب (الظريف) فى قولك يا زيد (الظريف) بالرفع والنصب (حاشية الصبان على شرح الاشمونى ج٣، ص١٥٠ ، وشرح ابن عقيل ج ٢ ص٢١٠).

١ — سقط ما بين القوسين من المخطوط: « ح».

٢ — الصحيح أن لك فى هذه المسألة أن تبنى المنادى على الضم لأنه علم مفرد وأن تبنيه على الفتح اتباعا لصفته المضافة.

٣ — أما المنادى فى هذه الحالة فيجب بناؤه على الضم ، ولا يجوز بناؤه على الفتح .

٤ — فى المخطوط « ا» « يا الله » وهو خطأ من الناسخ .

٥ — وهذا ما يسمى بالنداء التعجبي . وقد تسبقه اللام الجارة كما فى المثالين المشار إليهما فيجر بها، وقد لا تسبقه ، مثل « يا فخارنا بوطننا » وفى هذه الحالة يأخذ حكم المنادى فى إعرابه فينصب إذا كان مضافا أو شبيها بالمضاف .

اللام[1] فرقاً بين المدعوّ والمدعوّ إليه[2] وقولهم : يا لِلبهيمة بالكسر، على ترك المدعوّ .

ويُرخَّم المنادى إذا كان مُفرَداً ، علَماً ، زائداً على ثلاثة أحرف نحو : ياحارِ ، ويا سعِي ، ويامَرْوَ ، ويا منصُو[3] في : حارث وسعيد ومَرْوان ومَنْصور إلاّ ما كان[4] في آخره تاء التأنيث ، فإنّهُ لا يشترط فيه الزيادة على الثلاثة والعَلَميّة[5] نحو : يا ثُبَ أقبِلْ أو أقبِلي على اختلاف المعنيين .

---

١ — وردت هذه الكلمة زائدة في المخطوطين: «ط،ى».

٢ — وقيل إنما فتحت مع المستغاث، لأن المنادى واقع موقع المضمر، واللام تفتح مع المضمر نحو : لك ولهُ — انظر شرح بن عقيل جـ٢ ص ٢١٨ .

٣ — كان على المؤلف أن يحذف (واو) منصور لأن القاعدة المتفق عليها أن يحذف مع الآخر ما قبله إذا كان لينا زائدا رابعا فصاعدا وذلك مثل عثمان ومنصور ومسكين، فيقولون في ترخيمها: يا عُثمَ، ويا مَنْصُ، ويامسكا — انظر شرح ابن عقيل جـ٢ ص ٢٢٧ .

٤ — وردت هذه الكلمة زائدة في المخطوط: «ى».

٥ — إذا كان الاسم مختوما بالتاء جاز ترخيمه مطلقا ، سواء كان علما مثل فاطمة أو غير علم مثل جارية ، وسواء كان زائدا على ثلاثة أحرف كامثل : وغير زائد على ثلاثة أحرف مثل « شاة » فتقول : « يافاطم ويا جارى ويا شا» وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله: =

والسَّابع : « إلاَّ[1] فى الاستِثْناء ، وهُوَ إخْرَاجُ الشَّىء مِنْ حُكْمٍ دَخَل فِيه غَيْرُه .

والمُسْتَثْنَى يُنْصَبُ فِى الكَلَامِ المُوجَبِ التَّامّ ، وهُوَ مَا لَيْسَ بِنَفْىٍ ولاَ نَهْىٍ ولاَ اسْتِفْهَام ، وكَذَا إذَا تَقَدَّمَ المُسْتَثْنَى فِيهِ أَوِ انْقَطَعَ

= وَجَوِّزْنَهُ مُطْلَقًا فِى كُلِّ مَا أُنِّثَ بِالهَا ، وَالَّذِى قَدْ رُخِّمَا

١ — للنحاة فى ناصب الاسم الواقع بعد «إلا» أقوال متعددة ، ونلخص أشهرها فيما يأتى:

(ا) أن الناصب له الفعل الواقع فى الكلام السابق على « إلا » بواسطتها ، وتكون وظيفة إلا على هذا القول تعدية ما قبلها إلى ما بعدها ، وهذا مذهب السيرافى، ونسب إلى سيبويه.

(ب) أن الناصب له هو الفعل الواقع قبل «إلا» مستقلا،لا بواسطتها ، ويرد على القولين بأنه قد لا يوجدقبل «إلا» ما يصلح لعمل النصب من فعل أو نحوه، كما نقول مثلا: إن القوم إخوتك إلا زيداً ، وقد يجاب على هذا الاعتراض بالتأويل ولكنه لا يخلو من تكلف.

(ح) أن الناصب له هو نفس «لا» وهذا مذهب ابن مالك.

(د) أن الناصب له فعل محذوف تدل عليه « إلا » والتقدير فى: جاء القوم إلا زيدا ، أستثنى زيدا ، وهكذا . . . (انظر شرح ابن عقيل جـ ١ ص ٥٠٦ ، وحاشية الصبان على الأشمونى جـ٢ص١٤٣).

عَنْهُ[١] نحو : جَاءَنِى القَوْمُ إلا زَيْداً ، ومَا جَاءَنِى إلاَّ زَيْداً أَحَدٌ ، ومَا جَاءَنِى أَحَدٌ إلاَّ حِمَاراً . وفى غَيْرِ الموجَبِ التَّامّ يَجُوزُ فِيه[٢] النَّصْبُ ، والبَدَلُ هُوَ الفَصِيح . وفِى النَّاقِص[٣] تكُون « إلّا » فِيه[٤] لَغْواً (فى اللَّفْظِ)[٥] تَقُول : مَا جَاءَنِى أَحَدٌ إلاَّ زَيْدٌ ، وإلاَّ زَيْداً ، وماجَاءَنِى إلاّ زَيْدٌ ، وما رَأَيتُ إلاَّ زَيْداً ، ومَا مَرَرْتُ إلا بِزَيْدٍ .

وحُكْمُ « غَير » كَحُكْمِ الاسْمِ الوَاقِع بَعْد « إلاّ » ، تَقُولُ : جَاءَنِى القَوْمُ غَيرَ زَيدٍ وما جَاءَنى غَيرَ زَيْدٍ أَحَدٌ ، ومَا جَاءَنِى أَحَدٌ غَيرَ

---

١ — الاستثناء المنقطع هو ما لم يكن فيه المستثنى بعضا من المستثنى منه ، ولكن يشترط فيه أن يناسب المستثنى منه فلك أن تقول : جاء القوم إلا حمارا ، وليس لك أن تقول جاء القوم إلا ثعبانا ، كما يشترط فيه أيضا ألا يسبق بما هو نص فى خروجه ، فلا يجوز أن يقال : صهلت الخيل إلا الإبل ، لأن الصهيل من خواص الخيل ، لا تشترك فيه الإبل ولكن يجوز أن يقال صوتت الخيل إلا الإبل ، لأن التصويت تشترك فيه الخيل والإبل .

(حاشية الصبان على شرح الأشمونى جـ٢ ص١٤٣) .

٢ — سقطت كلمة (فيه) من المخطوط : « ز » .

٣ — فى المخطوط « ط » وردت عبارة « فى غير الموجب التام » بدلا من كلمة الناقص .

٤ — زيدت هذه الكلمة فى المخطوط : « ى » .

٥ — فى المخطوط « ط » ورد ما بين القوسين زائدا عن بقية المخطوطات .

حِمَارٍ ، وما جاءَنِى أَحَدٌ غيرَ زَيْدٍ وغَيْرُ زَيْدٍ بالنَّصْبِ والرَّفْعِ ، وما جاءَنِى غيرُ زَيْدٍ ، وما رَأَيْتُ غَيْرَ زَيْدٍ ، وما مَرَرْتُ بِغَيْرِ زَيْدٍ ، ومِثْلُه « سِوى »

[الحروف الداخلة على الجملة]

والحروفُ الدَّاخِلَةُ عَلَى الجُمْلَةِ ثمانِيَة :

سِتَّةٌ مِنْها(١) مَنْصُوبُها قَبْلَ المَرْفُوعِ ، واثْنَانِ منها(٢) على العَكْسِ فالسِّتَّةُ تُسَمَّى المُشَبَّهَةَ بالفِعْلِ وهى : أَنَّ وإِنَّ وَهُما(٣) لِلتَّحْقِيقِ(٤) ، وكأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ ، ولَكِنَّ لِلاسْتِدْرَاكِ ، ولَيْتَ لِلتَّمَنِّى ، ولَعَلَّ لِلتَّرَجِّى ، تَقُولُ : إِنَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ ، وبَلَغَنِى أَنَّ زَيْداً ذَاهِبٌ ، وكأَنَّ زَيْداً الأَسَدُ ، وما جاءَنِى زَيْدٌ لَكِنَّ عَمْراً حَاضِرٌ ، و

أَلاَ لَيْتَ الشَّبابَ يَعُودُ يوماً فَأُخْبِرَه بِمَا فَعَلَ المَشِيبُ (٥)

---

١ — وردت هذه الكلمة زائدة فى المخطوطين : « ا ، ط ».

٢ — « « « « « « : « ز ، ط ».

٣ — « « « « « المخطوط : « ى ».

٤ — يريد بالتحقيق ما أطلق عليه النحاه التوكيد.

٥ — البيت : لأبى العتاهية.

الإعراب : ألا : استفتاحية ، ليت : حرف ناسخ يفيد التمنى ، ينصب المبتدأ ويرفع الخبر ، الشباب : اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة ، يعود : فعل مضارع مرفوع =

ولعلَّ زَيْداً عَائدٌ(١)

والفرق بين « إنَّ ، وأنَّ » : أنَّ « إنَّ » المكسورة مع اسمها وخبرها كلامٌ تامٌّ مُفيد ،وأن(٢) المفتوحة لا تُفيدُ حتىَّ يكونَ ما قبلَها فِعْلٌ ، كبلغني أو اسمٌ كقولك : حقٌّ أنَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ (٣).

= بالضمة ، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره (هو) يعود على الشباب،والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر (ليت) ، يوما ظرف زمان منصوب ، فأخبره : الفاء تعليلية سببيه ، أخبر : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية،والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره (أنا) ، والهاء : فى محل نصب مفعول به ، بما : الباء حرف جر ، وما اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر ، فعل : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، المشيب : فاعل مرفوع بالفتحة الظاهرة ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول والعائد محذوف والتقدير بما (فعله) .

والشاهد فى هذا البيت أن (ليت) وهى حرف للتمنى قد دخلت على الجملة الاسمية ، فنصبت المبتدأ وسمى اسمها ، ورفعت الخبر وسمى خبرها.

١ — الفرق بين الترجى والتمنى أن التمنى يكون فى الممكن مثل : لَيْتَ زيدا قائمٌ، وفى غير الممكن كما فى البيت (ألا ليت الشباب يعود يوماً) أما الترجى فلا يكون إلا فى الممكن كما مثل المؤلف ، ولا يصح أن يكون فى غير الممكن فلا تقول : « لعل الشبَابَ يعُودُ » .

٢ — وردت هذه الكلمة زائدة فى المخطوط:«ى».

٣ — و (أنّ) واسمها وخبرها مصدر مؤول، أى كلمة واحدة ، تأخذ المحل الإعرابى الذى يتطلبه العامل المتقدم عليه ، أما (إن واسمها وخبرها) فجملة تامة، لها ما للجمل من خصائص .

وتُفتَحُ بَعْدَ « لَو » ، و « لَوْلاَ[1] » ، وبَعْدَ « عَلِمْتُ[2] » وأَخَوَاتِها، نحو : (ظَنَنْتُ وحَسِبْتُ[3]) ، فإنْ أَدْخَلْتَ اللاَّمَ فِي خَبَرِهَا كَسَرْتَ

---

١ — يريد بهما الشرطيتين ، وذلك على رأى الكوفيين لأنهم يقدرون فعلا بعدهما ، تقديره (ثبت) والمرفوع فاعل لهذا الفعل ، كما فى قوله تعالى: « ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم لكان خيرا لهم... » أى لو ثبت صبرهم ، فالمصدر المؤول من أن ومعموليها فى محل رفع فاعل لفعل مقدر ، أما البصريون فيقولون إن المصدر المؤول بعد لو أو لولا مبتدأ محذوف الخبر (حاشية الصبان على الأشمونى جـ١ ص٢٧٣ ، وشرح ابن عقيل جـ١ ص٣٠٠) .

٢ — أشار المؤلف بهذا إلى فتح همزة (أن) فى حالة ما إذا وقعت مع معموليها فى محل المفعول به بشرط أن يكون غير محكى بالقول وغير خبر فى الأصل ، وتفتح همزة (إن) فى مواضع أخرى منها : إذا وقعت مع معموليها فى محل الفاعل مثل قوله تعالى أو لم يكفهم أنا أنزلنا ، أى إنزالنا ، أو فى محل نائب الفاعل مثل قولنا: عُلِمَ أن عليا ناجح أى عُلِمَ نجاح على ، أو فى محل المبتدأ المؤخر مثل : من الخير أن تستذكر درسك أى استذكار درسك ، أو محل الخبر بشرط أن يكون خبرا عن اسم معنى غير قول مثل : اعتقادى أنك صادق ، أو فى محل المجرور بحرف جر مثل : سررت بأنك ناجح ، أو فى محل المضاف إليه ، مثل قوله تعالى : «مثل ما أنكم تنطقون » والتقدير مثل نطقكم ، و (ما) زائدة ، أو فى محل المعطوف أو البدل لواحد مما سبق مثل قوله تعالى: «اذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم وأنى فضلتكم» فالتقدير اذكروا نعمتى وتفضيلى إياكم ، ومثل قوله تعالى : «وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم» فالمصدر بدل اشتمال من المفعول به (إحدى الطائفتين) .

٣ — ما بين القوسين ورد زائدا فى المخطوطين : « ا ، ك »

كَقَوْلِه تَعَالَى: « وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُه »(١)

وتَدْخُلَ « مَا » الكَافَّة عَلَى جَمِيعها فَتَكُفَّها (أَيْ تمنَعُها)(٢) عَن العَمَل ، كَقَوْلِه تعالَى « إِنَّما اللهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ »(٣)

والإثْنانِ اللَّذانِ مَرْفُوعُهما قَبْل المَنْصُوب، هُما « مَا ولاَ » المُشَبَّهتَانِ بِلَيْسَ(٤) ، نحو : ما زَيْدٌ مُنْطَلِقاً ، ولاَ رَجُلٌ أَفْضَلَ مِنْكَ .

---

١ — والسبب فى كسر همزة (إن) فى هذا المثال أنها وقعت بعد فعل قلبى علق عنها باللام ولإن المكسورة الهمزة مواضع أخرى منها: إذا وقعت فى ابتداء الجملة أو بعد حيث، وإذ وقعت مع معموليها خبرا عن اسم ذات، أو وقعت فى أول جملة الصلة، أو وقعت فى أول جواب القسم أو حكيت مع معموليها بالقول، أو حلت مع معموليها محل الحال.

٢ — ورد ما بين القوسين زائدا فى المخطوطات : « ز ، ط ، ك »

٣ — وعلة إبطال العمل عند دخول (ما) أن (ما) تزيل اختصاص هذه الحروف بالأسماء، وتجعلها صالحة للدخول على الفعل مثل: «قوله تعالى: « قل إنما يوحى إلىَّ أنما إلهكم إله واحد» وقوله : «كأنما يساقون إلى الموت » إلا الحرف (ليت) فيبقى عمله لبقاء اختصاصه بالأسماء ، وتكون (ما) معه ملغاة مثل قول الشاعر:

قَالَتْ أَلا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامَ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَد

٤ — مثلهما لات مثل قوله تعالى : « ولات حين مناص » ، وإن النافية ، مثل : إن رجل فى الدار .

«وما» تَدْخُل عَلَى المَعْرِفَةِ والنَّكِرَةِ ، و« لاَ » لاَ تَدْخُل إلاَّ عَلَى النَّكِرَةِ ، فإذَا نَقَضْتَ النَّفْىَ بإلاَّ أَوْ قَدَّمْتَ الخَبَر عَلَى الاسْمِ بَطَل عَمَلُها ، نحو مَا زَيْدٌ إلاَّ مُنطَلِقٌ ، ومَا مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ(١) .

و(لِلا) وَجْهٌ آخَر ، وهُوَ أن تَنْصِبَ الأَوَّلَ ، وترْفَعَ الثَّانِى ، وذَلِكَ إذَا كَانَ الاسْمُ مُضَافًا إلَى النَّكِرَةِ أَوْ مُضارِعًا له(٢) ، نحو : لاَ غُلاَمَ رَجُلٍ كَائِنٌ عِنْدَنا ، ولاَ خَيْراً مِنْ زَيْدٍ جَالِسٌ عِنْدَنَا ، وأَمَّا النَّكِرَةُ المُفْرَدَةُ فَمَبْنِيَّةٌ مَعها عَلَى الفَتْح نحو : لا رَجُلَ فى الدَّارِ ، ويُقالُ له نَفْىُ الجِنْس ، فإنْ ، كَرَّرْتَ « لاَ » مع النَّكِرَةِ المُفْرَدَةِ جَاز فيها الرَّفْعُ والنَّصْبُ نحو : لا حَوْلَ ولاَ قُوَّةَ (وفيه خمسة أَوْجُه : فَتْحُهما ، ونَصْبُ الثَّانِى وَرَفْعُه ، ورَفْعُهُمَا ، وَرَفْعُ الأَوَّل عَلَى الضَّعْفِ وفَتْحُ الثَّانِى)(٣) .

---

١ — ومن شروط عمل (ما) عمل ليس : ألا يقترن اسمها (بإن) الزائدة كما مثل المؤلف ، فإن اقترن اسمها (بان) الزائدة بطل عملها مثل قولنا: ما إن على قائم ، وألا يتقدم معمول خبرها على اسمها إلا إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا أما (لا) فيجب فيها لكى تعمل هذا العمل أن يكون اسمها وخبرها نكرتين وألا يتقدم خبرها على اسمها ، وألا ينتقض نفى خبرها بإلا ، وألا يتقدم معمول خبرها على اسمها إلا إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا .

٢ — يريد الشبيه بالمضاف ، وهو ما تعلق به شىء من تمام معنا ، مثل : لا بائعا صحفا فى الشارع .

٣ — ورد ما بين القوسين زائداً فى المخطوط : « ى »، وبيانه أنك إذا

وأما المعرفةُ المفردةُ فلا تقعُ بعدَها إلا مرفوعةً، وهى مكررةٌ، نحو: لا زيدٌ فى الدارِ ولا عمروٌ.

= عطفت على اسم لا اسما آخر مع تكرر (لا) مثل: «لا حول ولا قوة» فإن بنيت الأول جاز لك فى الثانى الرفع مثل قوله تعالى: لا بيع فيه ولا خلةٌ، ويخرج الرفع على العطف على محل لا مع اسمها وهو الابتداء على رأى سيبويه و(لا) الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف، أو على الابتداء، وتكون (لا) غير عاملة فيه أو على أن (لا) الثانية عاملة عمل ليس، والبناء، على التركيب مثل (لا حولَ ولا قوةَ) وتكون (لا) الثانية عاملة عمل (لا) الأولى، والنصب، وذلك بالعطف على محل اسم (لا)، وهو النصب، أو على لفظه وإن كان مبنياً — لمشابهة حركته حركة الإعراب، وتكون (لا) الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف وهذا الوجه أضعفها. وإن رفعت الأول جاز لك فى الاسم الواقع بعد (لا) الثانية: الرفع مثل لا ناقةٌ لى فيها ولا جملٌ، وتكون (لا) الثانية ملغاة وما بعدها معطوفا، أو عاملة عمل (ليس) وما بعدها اسما لها، كما يجوز لك فيه البناء على الفتح مثل قول الشاعر:

فلا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها . . . . . .

وتكون (لا) الثانية عاملة فى الاسم الواقع بعدها، ولا يجوز النصب لأن النصب إنما يكون بالعطف على منصوب لفظا أو محلا، وهذا غير متحقق فى حالة رفع الأول على الابتداء، أو على أنه اسم للا العاملة عمل «ليس».

[الحروف العاملة فى الفعل المضارع]

والحُروف العامِلَة فى الفِعل المُضارِع تِسْعَة :

أَرْبعةٌ مِنها تَنْصِبُه .

وخَمسةٌ مِنها تَجزمُه .

أمَّا النَّاصِبَة فهى :

أَن : المَصدَرية(١) ، وَلَنْ : لِتَأْكِيد النَّفْى فِى المُستَقْبَل ، وَكَىْ : للتَّعليل . تَقُولُ : أُحِبُّ أَنْ تَقُومَ ، أَىّ قِيامَك ، ولَنْ تَفْعَلَ ، وجِئْتُكَ كَىْ تُعطِيَنى حَقِّى ، والرَّابع إِذَنْ : وَهِىَ جَوابٌ وجَزَاء ، كقولِكَ : إِذَنْ أُكْرِمَك ، لِمَنْ قَالَ لك : أَنا آتِيكَ .

وَإِنَّما تَنْصِبُ هَذِه(٢) إِذَا كَانَ الفِعْلُ بَعْدَهَا مُفَرَّغًا لَها ، غَيْرَ

---

١ ــ إذا وقعت (أن) بعد علم ونحوه ، مما يدل على اليقين وجب رفع الفعل بعدها وتكون حينئذ مخففة من الثقيلة مثل : «علمتُ أن يقومُ» ، والتقدير أنه يقوم ، فخففت وحذف اسمها وبقى خبرها ، وهذه غير (أن) الناصبة المضارع أما إذا وقعت بعد (ظن) ونحوه مما يدل على الرجحان جاز فى الفعل بعدها وجهان النصب على أنها مصدرية مثل «ظننت أن يقومَ» ، والرفع على أن (أن) مخففة من الثقيلة مثل « ظننت أن يقومُ » والتقدير: ظننت أنه يقوم ، فخففت (أن) وحذف اسمها وبقى خبرها وهو الفعل وفاعله .

٢ ــ سقطت هذه الكلمة من المخطوطين : « ا ، ز » وأثبتت فى بقية المخطوطات .

مُعْتَمِدٍ عَلَى شَيْءٍ قَبْلَهَا ، فَإِن اعْتَمَدَ بَطَل العَمَلُ كَقَوْلِكَ : أَنَا إِذَنْ أُكْرِمُك ، وَإِنْ تَأْتِنِى إِذَنْ أُكْرِمك ،(١) ،وكَذَا إِذَا أُرِيدَ بِهِ الحَالُ ، نحو : إِذَنْ أَظُنُّك كاذِبًا(٢) ،و (أَنْ) مِنْ بَيْنِهَا تَدْخُلُ عَلَى المَاضِى(٣)

---

١ — لأن من شروط نصبها للفعل المضارع أن يكون لها الصدارة ، فإذا كان الفعل غير مفرغ لها بأن كان مطلوبا لما قبلها فقدت الصدارة وفى المثال الأول من هذين المثالين نجد أن الضمير (أنا) مبتدأ وقد تطلب الفعل مع فاعله بعد إذن ليكون خبرا له ، وفى المثال الثانى نجد أن الفعل بعدها طلب ليكون جواب شرط مجزوم لإن الشرطية المتقدمة عليها مع شرطها ، أما إذا تقدمها حرف عطف مثل « وإذن أكرمك » جاز فى الفعل النصب والرفع .

٢ — لأن من شروط نصبها للمضارع أيضاً أن يكون مستقبلا ، فاذا جاء للحال بطل عملها ،والشرط الثالث لعملها النصب فى المضارع هو ألا يفصل بينها وبين منصوبها فاصل ، فان فصل بينهما فاصل وجب رفع الفعل بعدها مثل : إذن زيد يكرمك ، إلا إذا كان الفصل بالقسم فتنصب مابعدها مثل : إذن والله أكرمك وعليه قول الشاعر :

إِذَنْ واللهِ نرمِيَهُم بحـــرب يُشيبُ الطِّفْلَ من قبل المشيب

(انظر شرح ابن عقيل جـ ٢ ص ٢٦٨ ، وحاشية الصبان على الأشمونى جـ ٣ ص ٢٨٧ — ٢٨٨ ، وشرح التصريح على التوضيح جـ ٢ ص ٢٣٤)

٣ — ولكن لا عمل لها فيه ، كما تقول مثلا : عجبت من أن قام على ، كما تدخل على الأمر أيضاً دون أثر فيه ،مثل: كتبت إليه بأن قم ، وتكون (أن) وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور فى المثالين ، وتسمى (أن المصدرية) موصولا حرفيا لأنها تؤول مع صلتها وهو الفعل بمصدر يأخذ محلا إعرابياً سواء كان الفعل بعدها مضارعا أو ماضياً أو أمراً .

وتُضمَرُ «أنْ» بعدَ ستَّةِ أحرُف، وهِيَ:

حتَّى، ولامُ كَيْ، ولامُ الجحد(١)، وأوْ، بمعنَى إلَى أوْ إلاَّ، وَوَاوُ الصَّرْف(٢) نحوِ: سِرْتُ حتَّى أدْخُلَها، وَجِئْتُكَ لِتُكْرِمَنِي(٣)، و(كقَوْله تعالى)(٤): «ما كانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُم»، ولأُلْزِمَنَّكَ أوْ تُعْطِيَنِي حَقِّي، ولا تَأْكُلِ السَّمكَةَ وتَشْرَبَ اللَّبَنَ(٥)، والسَّادِسُ الفاء: فِي

---

١ — ومعظم النحاة سماها لام الجحود، والجَحْد والجحود مصدر (جحد) كما فى القاموس المحيط جـ ١ ص ٢٨٠، وبعض النحاة أطلق عليها لام النفى.

٢ — كما سماها الكوفيون، وقصدوا بذلك الصرف عن سنن الكلام المتقدم، حيث أنها دائماً تفيد عدم الجمع بين ما قبلها وما بعدها، فإذا قلنا لا تأكل السمك وتشربَ اللبن فالمراد ألا تجمع بين أكل السمك وشرب اللبن (انظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى جـ٣ ص ٣٠٦)

٣ — وتسمى اللام فى مثل هذا المثال «لام كى أو لام الجر»، والفعل بعدها منصوب بأن المستترة جوازاً، فلك أن تقول فى هذا المثال: جئتك لأن تكرمنى، فإذا وقعت (أن) بين «لام كى» ولا النافية وجب إظهارها مثل: جئتك لئلا تضرب زيداً، أما بعد الأدوات الخمسة الأخرى وهى: حتى ولام الجحود، وأو وواو المعية وفاء السببية، فاضمار (أن) واجب.

٤ — سقط ما بين القوسين من المخطوط: «ز».

٥ — يجوز فيما بعد الواو فى هذا المثال ثلاثة أوجه: الجزم على أساس التشريك بين الفعلين (لا تأكلِ السمكة وتشربِ اللبن) والرفع: على إضمار مبتدأ، مثل: لا تأكلِ السمكة وتشربُ اللبن، أى وأنت تشرب اللبن، والنصب على=

جَوابِ الأشياء السِّتة ، وَهِيَ : الأمر والنَّهْيُ ، والنَّفيُ ، والاسْتِفْهامُ ، والتَّمَنِّي ، والعَرْضُ(١) نحو : زُرْنِي فَأُكْرِمَكَ ، (وكَقَوْلِهِ تَعالى(٢)) ، « ولاَ تَطْغَوا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي » ، وما تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنا ، وأَيْنَ بَيْتُكَ فَأَزُورَكَ ، ولَيْتَ لِي مالاً فَأُنْفِقَهُ ، وألاَ تَنزِلُ فَتُصِيبَ خَيْراً(٣) لَكَ(٤) وعَلاَمَةُ صِحَّةِ الجوابِ بالفاءِ أَنْ يَكُونَ المَعْنَى : إنْ فَعَلْتَ فَعَلْتُ(٥)

والجازِمَةُ له :

لَمْ ، ولَمَّا ، لِنَفْيِ الماضِي مَعْنًى(٦) ، وَفِي « لَمَّا » تَوَقُّعٌ(٧) ، ولاَمُ الأَمْرِ

= معنى النهى عن الجمع بينهما أى لا يكن منك أن تأكل السمك وأن تشرب اللبن ، فينصب الفعل بأن مضمرة (شرح ابن عقيل جـ ٢ ص ٢٧٧) .

١ — وكذلك التحضيض مثل قولنا : لولا تأتينا فتحدثنا ، ومنه قوله تعالى : « لولا أخرتنى إلى أجل قريب فأصدقَ وأكن من الصالحين » ، والدعاء ، مثل قولك : « رب انصرنى فلا أخذلَ » .

٢ — ورد ما بين القوسين زائداً فى المخطوطين : « ط ، ى » .

٣ — سقطت هذه الكلمة من المخطوط : « ا » .

٤ — وردت هذه الكلمة زائدة فى المخطوطين : « ح ، ط » .

٥ — يريد أن معنى الجملة المحتوية على فاء السببية يجب أن تكون فى معنى جملة شرط مستفادة منها .

٦ — زيادة فى المخطوط « ط » . ويقصد بذلك أن « لم ، ولما » يقلبان معنى المضارع إلى معنى الماضى .

٧ — تشترك « لم ولما » فى الحرفية والاختصاص بالمضارع والنفى والجزم ، =

لِلْغَائِب(١) وَلاَ فِى النَّهْى وَإِنْ : فِى الشَّرْطِ والجَزَاء ، تَقولُ : لَمْ يَضْرِبْ ، ولَمَّا يَرْكَبْ ، وَلِيَضْرِبْ زَيْدٌ ، ولاَ تَفْعَلْ ، وإن تَخْرُجْ أَخْرُجْ ، وَهُمَا مَجْزُومَانِ أَبداً(٢) إِذَا كَانَا مُضَارِعَيْن ، فإنْ كَانَا مَاضِيَيْن لَمْ يَظْهَر فِيهما الجَزْمُ ، نحو: إِنْ خَرَجْتَ خَرَجْتُ ، وإِنْ كانَ الشَّرْطُ مَاضِياً ، وَالجَزَاء مُضَارِعاً جَازَ فِيه الرَّفْعُ والجَزْمُ نحو : إِنْ أَكْرَمْتَنِى أُكْرِمْكَ ، وأُكْرِمُكَ ، وعليه قَوْلُ الشَّاعر :

وإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ يَقُولُ لاَ غَائِبٌ مَالِى ولاَ حَرِمُ(٣)

= وقلب معنى الفعل للمضى وتنفرد «لم» بمصاحبة الشرط نحو « وإن لم تفعل فما بلغت رسالته » ، وجواز انقطاع نفى منفيها عن الحال ، بخلاف « لما » فإنه يجب اتصال نفى منفيها بحال النطق (شرح الأشمونى جـ ٤ ص ٥) .

١ — ويجوز أن تجزم فعلى المتكلم وهو قليل ومنه القول المأثور «قوموا فلأصل لكم» وقوله تعالى « ولنحمل خطاياكم » وأقل منه جزمها فعل الفاعل المخاطب كقراءة أبىّ وأنس « فبذلك فلتفرحوا » وقوله عليه الصلاة والسلام: « لتأخذوا مصافكم» والأكثر الاستغناء عن هذا بفعل الأمر (شرح الأشمونى جـ ٤ ص ٣) .

٢ — وردت هذه الكلمة زائدة فى المخطوطات: « ا ، ى ، ك » .

٣ — البيت : لزهير بن أبى سلمى ، من قصيدة له يمدح بها هرم بن سنان .

اللغة : خليل: فقير، مأخوذة من الخلة بفتح الخاء ، وهى الفقر والحاجة مسغبة: مجاعة ، حرم: ممنوع، ويروى البيت يوم «مسألة» بدلا من «مسغبة» . =

ويجيء الجزاء بالفاء إذا كان جُمْلَةً اسمية أَوْ أَمْراً أَوْ نَهْياً أَوْ دُعَاءً أَوْ مَاضِيًا صَرِيحًا(١) ، نحو : إِنْ تَأْتِنِي فَأَنْت مُكْرَمٌ ، وإِنْ لَقِيتَهُ فَأَكْرِمْه ، وإِنْ أَتَاكَ فَلا تُهِنْهُ ، وإِنْ فَعَلْتَ كَذَا فَجَزاكَ اللهُ خَيْراً ، وإِنْ أَحْسَنْتَ إِلَيَّ الْيَوْم فَقَدْ أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ أَمْس(٢)

= الإعراب . إن شرطية ، أتاه فعل ماض ، فعل الشرط فى محل جزم والهاء فى محل نصب مفعول به ، خليل : فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، يوم منصوب على الظرفية للفعل « أتى » ، مسغبة : مضاف اليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، يقول : جواب الشرط مرفوع لوقوع فعل الشرط ماضياً ، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره (هو) يعود على هرم الممدوح ، لا ، نافية عاملة عمل ليس ، غائب : اسم « لا » مرفوع بها ، مالى : فاعل لغائب ، سد مسد خبر « لا » ومال مضاف ، وياء المتكلم مضاف إليه ، ولا : الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى ، حرم : معطوف على غائب ، أو خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : ولا أنت حرم فتكون الواو قد عطفت جملة على جملة .

والشاهد فيه قوله « يقول » حيث جاء جواباً للشرط ، وهو مضارع مرفوع وفعل الشرط ماض (أتاه) ويخرجه الكوفيون والمبرد على أساس تقدير الفاء والأصل : إن أتاه فيقول ، وعند سيبويه على أساس التقديم والتأخير ، أى يقول إن أتاه خليل يوم مسغبة لا غائب مالى ، وجواب الشرط على هذا محذوف يدل عليه المذكور (حاشية الصبيان جـ٤ ص١٧ وشرح ابن عقيل جـ٢ ص٢٩٢ — ٢٩٣)

١ — يريد المؤلف الماضى الذى لم يقترن بقد بدليل مثاله الذى سيذكره .

٢ — كما يجب اقتران الجواب بالفاء إذا كان الجواب فعلا مضارعاً منفياً (بما) نحو : إن جاء زيد فما أضربه ، أو ان ، مثل : إن جاء زيد فلن أضربه ، أو =

وَيَنجزمُ (بِإِنْ) مُضْمَرَةً فِى جواب الاشياءِ السِّتَّة (١) الَّتى تُجَابُ بالفَاءِ(٢) إلاَّ النَّفى مُطْلَقاً والنَّهى فى بَعْضِ المَوَاضِع(٣)، نَحو : زُرْنِى أُكْرِمْك ، وأَيْنَ بَيْتُكَ أَزُرْكَ ،وَلاَ تَفْعَلْ شَرًّا يَكُنْ خَيْراً لكَ ،ولَيْتَ لِى مَالاً أُنْفِقْهُ ،وألاَ تَنْزِلُ تُصِبْ خَيْراً ،ولاَ يَجُوز مَا تَأْتِينَا تُحَدِّثْنا(٤) ،

= كان مضارعاً مقرونا بحرف التنفيس مثل : إن جاء زيد فسأضربه،أوفسوف أضربه،أو بقد مثل : إن جاء على فقد أكرمه (شرح ابن عقيل جـ٢ ص٢٩٤)

١ — سقطت هذه الكلمة من المخطوط : « ك » .

٢ — أى الأشياء التى كانت تقع فاء السببية فى جوابها فينصب بعدها الفعل المضارع بأن مضمرة ، والجزم هنا جوازاً إذا سقطت الفاء وقصد الجزاء واختلف فى الجازم عند سقوطها ، فذهب الجمهور إلى أن الجازم بعد الطلب هو شرط مقدر،وأوجبوا تقدير(إن) الشرطيةمن بين الأدوات وذهب قوم إلى أن الجازم هو نفس جملة الطلب ، وهؤلاء انقسموا إلى فريقين أيضا : فريق يرى أن الجملة السابقة تضمنت معنى الشرط فعملت عمله ، كما عمل المصدر (ضربا) فى نحو: «ضربا زيداً» عمل (اضرب) حين تضمن معناه ، وفريق قال:إن العامل الجملة لكونها نائبة عن أداة الشرط ،ومن الناس من قال:إن الجازم لام أمر مقدرة (انظر شرح الأشمونى جـ٣ ص ٣٠٩ ، ٣١٠ وشرح ابن عقيل جـ٢ ص ٢٨٧)

٣ — وذلك إذا لم يصح وضع (إن لا تفعل) موضع النهى فإذا صح وضع (إن لا تفعل) موضعه جزم المضارع فى الجواب كما مثل بقوله:لا تفعل شرا يكن خيرا لك، والتقدير : إن لا تفعل شرا يكن خيرا لك .

٤ — لأن النفى لا يجزم جوابه ؛ لأنه يقتضى تحقق عدم الوقوع كما يقتضى الإيجاب تحقق الوقوع فلا يجزم بعده،كما لا يجزم بعد الايجاب (شرح الأشمونى=

(وإنَّما يَجُوزُ أنْ يُقال : مَا تأْتِينا فَتُحَدِّثنا)(١) ولاَ تَدْنُ من الأَسَدِ يَأْكُلْكَ بالجزْمِ(٢) لِأنَّ النَّفْيَ لاَ يَدُلُّ عَلَى الإِثْباتِ(٣)

وَمِنَ السَّماعِيةِ أَسْماء تَجْزِمُ المُضارِعَ عَلَى مَعْنَى (إنْ) وَهِيَ تِسعةٌ :

مَنْ ، وَمَا ، وأَىٌّ ، وأَيْنَ ، وأَنَّى ، ومَهْمَا ، وحَيْثُما وَإِذْ مَا(٤) ، تَقُول مَن يُكْرِمْنِي أُكْرِمْه ، ومَا تَصْنَعْ أَصْنَعْ ، وأَيُّهم يُكْرِمْنِي(٥) أُكْرِمْهُ

= ج ٣ ص ٣٠٩)

١ — سقط ما بين القوسين من المخطوطات : « ح ، ط ، ك » .

٢ — لأن النهى هنا ليس على تقدير (إن لا تفعل) كما مر ، وأجاز الكسائى جزمه لأنه لم يشترط تقدير ذلك ، واحتج بقول الصحابى : « يا رسول الله ، لا تشرف يصبك سهم » وبقول الرسول : « من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن مسجدنا يؤذنا بريح الثوم » (حاشية الصبان على شرح الأشمونى ج ٣ ص ٣١١)

٣ — يريد النفى المستفاد من تقدير (إن لا تفعل) فى النهى .

٤ — عدها المؤلف من أسماء الشرط والصحيح أنها حرف لأنها فى معنى (إن) كما قال سيبويه وعليه قول ابن مالك :

. . . وحَرْفٌ (إِذْمَا) كَإِنْ وَبَاقِي الأَدَوَاتِ أَسْمَا

وذهب المبرد فى أحد قوليه أنها ظرف زمان زيد عليه (ما) ووافقه ابن السراج والفارسى (انظر حاشية الصبان على الأشمونى ج ٤ ص ١١)

٥ — فاعل يكرمنى فى قولك : أيهم يكرمنى ، ضمير مستتر تقديره هو يعود على (أى)

وإنَّمَا يَكُونُ (أَىّ) أبداً وَاحِداً مِنْ اثْنَيْن أَوْ جَمَاعة ، ويَدُل عَلَى كَوْنِها اسْمًا أَنَّكَ أَسْنَدْتَ «يُكْرِمُ» إلَى ضَمِيرِها، وتُدْخِلُ حَرْفَ الجرِّ عَلَيْها ، وتُنَوِّنُ بَعْضَها وتُضِيفُه(١) نحو : بِمَنْ تَمُرُّ أَمُرُّ ، وأَيِّهِمَا ، وأَيًّا يَكُنْ أَكُنْ(٢) ، و «أَيًّامَا تَدْعُو» ، ومَتَى تَخْرُجْ أَخْرُجْ ، وأَيْنَ تَكُنْ أَكُنْ ، (وَأَنَّى تَا كُلْ آكُلْ ، ومَهْما(٣) تَخْرُجْ أَخْرُجْ)(٤) وحَيْثُما مِثْل (أَيْنَ) ، و (إِذْمَا) مِثْلُ (مَتَى) وإِنَّمَا يَجْزِمَانِ إِذا كَانَ مَعَهُمَا (مَا)(٥) .

---

١ — دخول حرف الجر على الكلمة وتنوينها وإضافتها إلى غيرها وإضافة غيرها إليها ، من علامات اسميتها ، كما أن الإسناد إليها أو إلى ضميرها الذى ذكره المؤلف قبل ذلك من علامات الأسماء أيضا .

٢ — ورد هذا المثال زائداً فى المخطوطين : « ا ، ك » . والسياق يقتضيه

٣ — الأصح اعتبار (مهما) اسما للشرط بمعنى (ما) وزعم السهيلى أنها حرف واستدل بقول الشاعر :

وَمَهْمَا يَكُنْ عِندَ امْرِىءٍ مِنْ خَلِيقَةٍ
وإِن خَالَها تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمُ

حيث أنها جاءت لا محل لها من الإعراب ، ولم يعد عليها ضمير فى رأيه .
(حاشية الصبان ج ٤ ص ١٢٠)

٤ — سقط ما بين القوسين من المخطوطات : « ا ، ح ، ط ، ى » .

٥ — وأجاز الفراء الجزم بهما بدون (ما) وهو ضعيف ، وإنما وجبت =

وَمِنْها(١) أَسْماء تَنْصِبُ اسْماً نَكِرةً عَلَى أَنَّهُ تَمْيِيزٌ، وَهِيَ أَرْبَعَةٌ : أَوَّلُها : عَشَرَة : إِذَا رُكِّبتْ مَعَ (أَحَدَ) إِلى التِّسْعَة ، نَحو : أَحَدَ عَشَرَ دِرْهَماً ، وَتِسْعَةَ عَشَرَ رَجُلاً (٢)

والثَّانِي « كم » : فِي الاسْتِفْهام عَنِ العَدَد ، نَحو : كَمْ رَجُلاً عِنْدَكَ؟ وكَمْ يَوْماً سِرْتَ(٣) ؟ كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَعِشْرُونَ رَجُلاً عِنْدَكَ أَمْ ثَلاثُونَ ؟ وكَأَنَّكَ قلتَ(٤) : عشرينَ يَوماً سِرْتَ أَمْ ثَلاثِينَ ؟ وكَمْ

= زيادة (ما) فيهما لتكفهما عن الإضافة ، فيتأتى الجزم بهما ، وإنما لم تجتمع الاضافة والجزم ، لأن المضاف إليه حال محل الاسم فهو واجب الجر ، فكيف يجزم؟وقال الفارضى : زيدت (ما) عوضاً عن الجملة التى تضاف إليها «إذوحيث». وقيل إنما زيدت فرقا بين حالة جزمهما وحالةعدمه (حاشية الصبان على الأشمونى جـ ٤ ص ١٣).

١ — فى المخطوط: «ط» : « ومن السماعية » بدل من « ومنها ».

٢ — ماقيل عن (عشرة) يقال عن العشرين وبابه ، سواء جاءت مفردة » أو عطفت على غيرها — (انظر التعليق على عامل التمييز وقد مر بك فى التحقيق وحاشية الشيخ يس العليمى على شرح التصريح جـ ١ ص ٣٩٥) .

٣ — أجاز الفراء والزجاج والسيرافى جر تمييز (كم) الاستفهامية حملا على تمييز كم الخبرية. ومن قال بلزومه النصب دائما اشترط لذلك عدم دخول حرف جر على كم الاستفهامية ، فإذا دخل عليها حرف جر جاز نصب ما بعدها من تمييز وهو الأرجح ، وجاز جره ، ومن مؤيدى هذا الرأى سيبويه. (شرح الأشمونى جـ ٤ ص ٨٠) .

٤ — سقطت عبارة « كأنك قلت » من المخطوط : « ى » .

الخبرية تُضاف إلى المميّز مُفرداً أو جمعاً، وهي نقيضة (رُبَّ)(١). تقول: كم رجُلٍ لقيتُه وكم رِجالٍ لقيتهم(٢)

والثالث كأيّن: في معنى (كم) الخبرية نحو: كأيّن رجُلا عندي(٣)، وفيه لُغاتٌ(٤) واستعمالُها مع (مِن) كثيرٌ نحو قوله تعالى: «وكأيّن من قريةٍ أهلكناها(٥)».

والرابع (كذا)(٦) إذا كُنّي به عن العدد، تقول: عندي

---

١ — في المعنى، فكم الخبرية تفيد الإخبار عن كثرة الشيء، ورب تفيد التقليل.

٢ — ولك أن تقول: كم من رجلٍ لقيته، وكم من رجال لقيتهم، أي يجر تمييزها (بمن) وهو الأصل. ولما كثر دخول (من) على مميزها جاز تركه لقوة الدلالة عليه (حاشية الصبان على شرح الأشموني جـ ٤ ص ٨١).

٣ — توافق «كأين» «كم» في خمسة أمور: في الإبهام، والافتقار إلى التمييز والبناء، ولزوم التصدير، وإفادة التكثير تارة وهو الغالب والاستفهام تارة أخرى وهو نادر، وتخالفها في أمور: فهي مركبة من كاف التشبيه وأي المنونة على الصحيح، وكم بسيطة، وفي أن مميزها مجرور بمن غالبا، وفي أنها لا تقع استفهامية عند الجمهور، وفي أنها لا تقع مجرورة خلافاً لابن قتيبة وابن عصفور، وفي أن مميزها لا يجيء إلا مفردا.

٤ — كائِنْ، وكَيِّئ، وكَأَيْ، وكَيِّنْ ومعناها كلها معنى «كأين» وهي بتأويل «كم وربّ» (كتاب سيبويه حـ١ ص ٢٩٣)

٥ — سقطت عبارة أهلكناها من المخطوطات: «ا، ع».

٦ — وهي مركبة على الصحيح من كاف التشبيه و «ذا» الإشارية.

كَذَا دِرْهَماً مَثَلاً(١) كَمَا تَقُولُ : عِنْدِي عِشْرُون دِرْهَماً مَثَلاً(٢)

وَمِنَ السَّمَاعِيةِ العَامِلَةِ فِى الأَسْمَاءِ كَلِمَاتٌ تُسَمَّى أَسْمَاءَ الأَفْعَالِ (بَعْضُهَا يَرْفَعُ ، وَبَعْضُهَا يَنْصِبُ)(٣)

أَوَّلُها : رُوَيْدَ وَهُوَ اسْمٌ لـ (أَمْهِلْ) وَبَلْهَ : وَهُوَ اسْمٌ(٤) لِـ (دَعْ) ،

---

١ — وردت هذه الكلمة زائدة فى المخطوط : « ى » .

٢ — يريد المؤلف أن « كذا » يكنى بها عن العدد المجهول كثيرا وقليلا وقد قامت مقام (عشرين) مثلا فتنصب ما بعدها تمييزا لها ، وتستعمل « كذا » مفردة كما فى هذا المثال، كما تستعمل مركبة، مثل : ملكت كذا كذا درهما، ومعطوفا عليها مثلها، نحو: ملكت كذا وكذا درهما، وللفقهاء فى مثل هذه التعبيرات رأى مستحسن ، حيث يقولون: إن من قال: له على كذا درهما لزمه عشرون ، ومن قال كذا كذا درهما لزمه أحد عشر درها إلى تسعة عشر ، ومن قال ، كذا وكذا درهما ، لزمه واحد وعشرون إلى تسعة وتسعين . وزعم ابن خروف أنها لا تستعمل مفردة ولا مركبة.

(شرح ابن عقيل جـ ٢ ص ٣٣٠ ، وشرح الأشمونى جـ ٤ ص٨٦ ، ٨٧)

٣ — سقط ما بين القوسين من المخطوط «ح » ، ويريد بهذه العبارة أن أسماء الأفعال تعمل عمل أفعالها التى نابت عنها ، فإن كان ذلك الفعل يرفع فاعلا فقط كان اسم الفعل كذلك، مثل «صه» بمعنى اسكت، و«هيهات» زيد، بمعنى بعد، ففاعل الأول ضمير مستتر، وفاعل الثانى اسم ظاهر، وإن كان ذلك الفعل يرفع فاعلا، وينصب مفعولا عمل اسم فعله عمله، مثل: دراك زيدا بمعنى أدركه، وضراب عمرا بمعنى اضربه فالفاعل ضمير مستتر ، وكل من « زيدا وعمرا » مفعول به .

٤ — سقطت جملة « وهو اسم » من المخطوطين : « ى ، ك » .

وَيَسْتَوِى فِيهِمَا الوَاحِدُ والاثْنَانِ[1] والجَمعُ، والمُذَكَّرُ والمُؤَنَّثُ ، تَقُولُ يا رَجُل رُوَيْدَ زَيْداً ، ويَا رِجَال رُوَيْدَ زَيْداً ويا إمْرَأَة رُوَيْدَ زَيْداً ، ويا نِسْوَةُ[2] رُوَيْدَ زَيْداً، وكَذَا «بَلَهَ[3]» ، وَدُونَكَ اسْمٌ لِـ (خُذْ) وَعَلَيْكَ اسْمٌ لِـ (الْزَمْ)[4] وَهَا اسْمٌ[5] لِـ (خُذْ) وَفِيهَا لُغَات : (هاء، بالهمزة[6]) ، والهمزةُ فيها كالكافِ فى (ذَاكَ) ، وتَتَصَرَّفُ تَصْرِيفَهَا ، فيقالُ : هَاء ـ هَاؤُها ـ هَاؤُمْ ، هَائِى يا أمْرَأة[7] ، هَاؤُهَا يا امْرَاتَانِ[8] هَاؤُنَّ يا نِسَاء[9] ، (كَمَا تَقُول : ذَاكَ ـ ذَاكُمَا ـ ذَاكُم ـ

---

١ ـ فى المخطوط «ى» ورت كلمة (المثنى) بدلا من «الاثنان»

٢ ـ فى بعض المخطوطات وردت كلمة «يا نساء» بدل «يانسوة» «انظر المخطوطات : «ز ، ح ، ط»

٣ ـ تستعمل كل من «رويد ، وبله» اسمى فعل كما مر إذاجاء ما بعدهما منصوبا. فإذا جاء ما بعدهما مجرورا مثل رويد زيدٍ ، وبله عمرٍو، فهما مصدران بمعنى: إرواد زيد أى إمهاله ، وترك عمرو (انظرشرح ابن عقيل ج ٢ ص ٢٣٧).

٤ ـ أراد بذكر : دونك وعليك الإشارة إلى أن من أسماء الأفعال مانقل عن الظرف مثل «دون» ،-أو الجار والمجرور مثل «عليك» أى لم يستعمل فى أصل وضعه فى اللغة اسم فعل .

٥ ـ وردت هذه الكلمة زائدة فى المخطوطين : «ز ، ط»

٦ ـ سقط مابين القوسين من المخطوط «ى»

٧ ـ سقطت هذه الكلمة من المخطوط «ك»

٨ ـ « « « « «ك»

٩ ـ « « « « «ك»

ذا كنَّ)(١) وتُوضع الكافُ موضعَ الهمزةِ ، فيُقال هاكَ . . . إلى هاكُنَّ ، ويُجمع بينهما فيُقال : هاءكَ مثل هاعكَ . . . إلى هاءكُنَّ .

وحيَّهل الصلاةَ والثريدَ(٢) ، أي (إيتِ) ، وهيهاتَ الأمرُ أي بَعُدَ الأمر(٣) وشتَّانَ زيدٌ وعمرٌو أي افترقا ، وهو يقتضي شيئين ، وسرعانَ ذا إهالةَ (٤) أي سرُعَ ، وفي هذهِ الثلاثة(٥) مبالغةٌ ليستْ في مسمَّياتها(٦)

ومنَ السماعيَّة أنواعٌ أربعةٌ منَ الأفعال ، منها :

---

١ — سقط ما بين القوسين من المخطوطات : « ح ، ط ، ى »

٢ — سقطت هذه الكلمة من المخطوطين : « م ، ك »

٣ — سقطت هذه الكلمة من المخطوطات : « ز ، ح ، ط »

٤ — سرعان بمعنى سرُعَ ، نقلت فتحة العين إلى النون ، فبنى عليها ، ومثلها : عجلان ووشكان كما قال الخليل ، و« سرعان ذا إهالة » مثل ، أصله : أن رجلا أحمق كانت له نعجة عجفاء ، وكان رغامها يسيل من منخريها لهزالها ، فقيل له ما هذا الذى يسيل ، فقال « ودكها » (أى دسمها) ، فقال السائل : « سرعان ذا إهالة » ، ونصبت (إهالة) على الحال ، و(ذا) إشارة إلى الرغام أى سرع هذا الرغام حالة كونه إهالة ، ويجوز أن يحمل على التمييز على تقدير نقل الفعل ، مثل قولهم : تصبب زيد عرقا ، ويضرب المثل لمن يخبر بكينونة الشىء قبل وقته (لسان العرب لابن منظور جـ ١٠ ص ١٦ طبعة بولاق ـ ومجمع الأمثال للميدانى جـ ١ ص ٢٩٦ طبعة بولاق والقاموس المحيط جـ ٣ ص ٢٧)

٥ — يريد : هيهات وشتان وسرعان .

٦ — يقصد الأفعال التى نابت منابها وهى : بعد ، وافترق ، وسرع .

الأَفعال النَّاقصة :

وهِيَ ثلاثة عَشَر فِعْلاً : كَانَ ، صَارَ ، أَصْبَح ، أَمْسَى ، أَضْحَى ، ظلَّ ، بَاتَ ، وَمَا زَالَ ، وما بَرِحَ ، وَمَا فَتِئَ ، وما انْفَكَّ ، وَمَا دَامَ ، وَلَيْسَ .

فَهذِهِ تَرْفَعُ الاسمَ[1] وتَنْصِبُ الخبَرَ ، وتُقْصَانُها أَنَّهَا[2] لاَ تَتِمُّ بالمرْفُوع (بَلْ تَحْتَاجُ)[3] إلى المَنْصُوب ، والفَرْقُ بَيْن كَانَ وصارَ ، أن (صَارَ) يدُلُّ عَلَى وُجودِ مَعْنَى الخبرَ فى زَمَان ثَانٍ مُرتَّبٍ عَلَى زَمَانٍ سَابق لَمْ يُوجَد فِيهِ ذَلِك المَعْنَى ، وَ (كَانَ) يَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ المَاضِى فَحَسْب[4] أَلاَ تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : وَكَانَ اللهُ عَلِيماً حَكِيماً ، ولاَ يَصِحُّ (أَنْ تَقُولَ)[5] : صَارَ اللهُ عَلِيماً حَكِيماً ، لأَنَّهُ يَدُلُّ على الانْتِقَالِ مِنْ حَال إِلَى حَالٍ . و (كَانَ) تَجِىءُ تَامَّةً بِمَعْنَى حَدَثَ وَوَقَعَ

---

١ — وهذا على رأى البصريين والمبرد ، وقال الكوفيون إنه باق على رفعه الأول ، ويرد على مذهبهم بأنه يلزم عليه أن يكون الفعل ناصبا غير رافع ، وهذا لا نظير له ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن العامل اللفظى أقوى من العامل المعنوى (حاشية الصبان على الأشمونى جـ١ ص ٢٢٥) .

٢ — سقطت هذه الكلمة من المخطوط : « ى » دون بقية المخطوطات .

٣ — سقطت هذه العبارة من معظم المخطوطات ، وأثبتها الشارح فى الافتتاح .

٤ — سقطت هذه الكلمة من المخطوط : « ط »

٥ — ورد مابين القوسين زائدا فى المخطوطات : « ا ، ى ، ك » والسياق يقتضيه

أَوْ وُجِدَ[1] نَحو قَوْلِه تَعَالَى: ، « وإِنْ كَانَ ذُو عُسْرة فَنظِرَةٌ . . . » وَكذَا أَصْبَحَ وأَخوَاتُهـا إِذَا أُرِيدَ بِها الدُّخولُ فى الأَوْقَاتِ الخَاصَّة[2] .و(مَا) فِى : مازَالَ وأَخواتِها نَافِيـــةٌ ، ومَعْنَاهَا استِغْراقُ الزَّمَانِ[3] وَ(مَا) فِى (مادَامَ) مَصْدَرِيَّةٌ ، ومَعْنَاها التَّوقِيتُ ، تَقُولُ : مَازَالَ زَيد غَنِيًّا،أىْ لَمْ يَأْتِ عَلَيْهِ زَمَانٌ مِنَ الأَزْمِنَةِ إِلاَّ وَهوَ غَنِىٌّ فِيهِ ، واجْلِسْ مَا دَامَ زَيْدٌ جَالِساً ، أىْ مُدَّةَ جُلوسِه ، و « لَيْسَ » لِنَفْى الحَالِ[4]

---

١ — سقطت هذه الكلمة من المخطوط : « ى »

٢ — مثل «أصبح على» أى دخل فى وقت الصباح، وبات محمد،أى دخل فى وقت الليل ، وأضحى خالد،أى دخل فى وقت الضحى،وأمسى محمود،أى دخل فى وقت المساء . . . وهكذا ، فهى هنا تامة ، ترفع الفاعل ، وتكتفى به ، ولا تحتاج إلى خبر .

٣ — يريد بذلك معنى هذه الأفعال مع ما يسبقها من نفى أو ما يقوم مقامه ، كالنهى والدعاء .

٤ — و«ليس» فعل ماض جامد لا يتصرف بحال ويشاركه فى ذلك (دام) على الصحيح ، أما (زال) وأخواتها فتتصرف تصرفا ناقصا،فلا يأتى منها الأمر ولا المصدر، وأما بقية الأفعال فتتصرف تصرفا كاملا ويأتى منها المضارع والأمر واسم الفاعل والمصدر ، وغير الماضى يعمل عمل الماضى ، فيرفع الاسم وينصب الخبر ، وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله :

وغيرُ ماضٍ مثلَهُ قـــــد عَمِلاَ إنْ كانَ غير الماضى منه استُعْمِلاَ

النَّوعُ الثَّانِي : أَفْعَالُ المُقَارَبَةِ :

وَهِيَ أَرْبَعَةٌ : عَسَى وَكَادَ وَكَرَبَ وأَوْشَكَ(١) ، فَعَسَى يَرْفَعُ الاسْمَ وَيَنْصِبُ الخَبَرَ(٢) . وخَبَرُهُ أَنْ مَعَ الفِعْلِ المُضَارِعِ فِي تَقْدِيرِ مَصْدَرٍ مَنْصُوبٍ ، تَقُولُ : عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : قَارَبَ زَيْدٌ الخُرُوجَ ، (ولَهُ وَجْهٌ آخَرُ ، وهُوَ أَنْ يُقَالَ : عَسَى أَنَ يَخْرُجَ زَيْدٌ كَأَنَّكَ قُلْتَ : قَرُبَ خُرُوجُ زَيْدٍ)(٤)

---

١ — هذه التسمية من باب التغليب ، وإن كان المؤلف قد حاول أن يجعلها تسمية على الكل ، وأن يثبت فى الفعل (عسى) قربا أقل من القرب فى الأفعال الثلاثة الأخرى ، والصحيح أن (عسى) فعل للرجاء ويشاركه فى ذلك « حرى وأخلولق » وكلها تدل على رجاء الخبر ، أما « كاد وكرب وأوشك » فهى أفعال المقاربة الحقة . وكلها تدل على قرب الخبر .

٢ — سقطت كلمة (الخبر) من المخطوطين : « ا ، ك » .

٣ — فى هذا المثال نجد أن المصدر المؤول قد جاء بعد الفعل (عسى) وأتى بعد المصدر اسم هو المسند إليه فى المعنى ، وقد أجاز النحاة فى ذلك وجهين : استعمال (عسى) تامة ، على أن يكون المصدر المؤول بعدها من (أن والفعل) فاعلا استغنت به عن الخبر ، واستعمالها ناقصة ، على أن يكون المصدر المؤول من (أن والفعل) خبراً لها مقدما ، ويكون الاسم المرفوع (المسند إليه) بعد المصدر اسما لها مؤخرا أما فاعل الفعل المضارع فضمير مستتر يعود على متأخر لفظا متقدم رتبة فى حالة المفرد ، ويظهر الضمير بعد الفعل فى غير حالة الإفراد فنقول : عسى أن يخرجا الزيدان ، وعسى أن يخرجوا الزيدون ... وهكذا .

٤ — ورد ما بين القوسين فى المخطوطات : « ز ، ح ، ط ، ك » دون بقية المخطوطات كما ورد فى « الافتتاح » هامش المصباح مخطوطة : ٣٢٦ نحو « دار الكتب »

وَكَادَ يَرْفَعُ الاسْمَ وَخبرُه الفِعْلُ المُضارِعُ (مِنْ غَيْرِ أنْ وَذلِك)(١) فِي تَقدير اسْمِ فَاعِل مَنْصُوبٍ(٢)، فَإذَا قُلْتَ كَادَ زَيْدٌ يَخْرُجُ. كَانَ التَّقْدِير: كَادَ زَيْدٌ خَارِجاً إلا أنَّهُ لَمْ يُسْتَعْمَل(٣)، ويجيء فِي مَعْنَى قُرْبِ الشَّبَه (مِنَ الشَّيْءِ)(٤) نَحو: كَادَ العَرُوسُ يَكُون أمِيراً، وَلَيْسَ فِي عَسَى هَذا القُرْبَ، وإنَّما هُوَ طَمَعٌ ورَجاء، وكَرِبَ تُسْتَعْمل اسْتِعْمَال كَادَ(٥) وأوْشَكَ مِثْل عَسَى فِي وجْهَيْها(٦)

---

١ — سقط ما بين القوسين من المخطوطات: «ط، ى، ك»

٢ — هذا تقدير فى المعنى، وليس فى الإعراب، إذ الصحيح أن خبر (كاد) هو جملة فعلية (يخرج) أى هو

٣ — استعمل على قلة، ومنه قول الشاعر:

فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيِباً وكَمْ مِثْلِها فَارَقْتُها وَهِيَ تَصْفِرُ

فكلمة (آيبا) اسم فاعل منصوب على أنه خبر (لكاد) (شرح الأشمونى ج ١ ص ٢٥٩).

٤ — سقط ما بين القوسين من المخطوطين: «ز، ى».

٥ — أى خبره الفعل المضارع دون (أن).

٦ — فى وجوب استعمالها ناقصة إذا وليها المسند إليه، وجاء بعده المصدر المؤول من أن والفعل المضارع، وفى جواز استعمالها تامة، وناقصة، إذا وليها المصدر المؤول، ثم جاء بعد المصدر اسم هو المسند إليه، وقد سبق بيان ذلك فى التعليق على «عسى» (انظر هامش ص ١١٤).

النَّوعُ الثَّالِثُ:

فِعْلاَ المدْحِ والذَّمِّ ، وَهُمَا نِعْمَ وَبِئْسَ : وهما(١) يَقْتَضِيان اسْمًا مُعَرَّفًا بلامِ الجِنْسِ أَوْ مُضَافًا إِلَيْهِ(٢) ، وبَعْدَه اسْمٌ آخَرَ مَرْفُوعٌ تَقُولُ : نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ أَوْ غُلاَمُ الرَّجُلِ زَيْدٌ ، وبِئْسَ الرَّجُلُ عَمْرٌو (أَوْ غلاَمُ الرَّجُلِ عَمْرٌو)(٣) ويُسَمَّى المَرْفُوعُ الأَوَّلُ فاعِلاً والثَّانِي

---

١ — سقطت هذه الكلمة من المخطوط : « ا » ونعم وبئس فعلان عند البصريين والكسائى بدليل دخول تاء التأنيث عليهما ، كما فى قول الرسول الكريم « من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ، ومن اغتسل فالغسل أفضل » واسمان عند باقى الكوفيين ، بمعنى الممدوح والمذموم ، واستدلوا على مذهبهم بدخول حرف الجر عليهما ، وحرف الجر لا يدخل إلا على الأسماء ، مثل القول المشهور : « ماهى بنعم الولد » (شرح الأشمونى جـ٣ ص٢٧ ، وشرح التصريح على التوضيح جـ٢ ص٩٤)

٢ — وقد يكون فاعلهما اسما أضيف إلى ما أضيف إلى المحلى بأل الجنسية مثل قول الشاعر :

فَنِعْمَ ابنُ أُخْتِ القَوْمِ غَيْرَ مُكَذَّبٍ زُهَيْرٌ حُسَامٌ مُفْرَدٌ مِنْ حَمَائِلِ

فقد وقع (ابن) فاعلا لنعم وهو مضاف إلى ما أضيف إلى ما فيه (أل) ، كما يجىء فاعلهما ضميرا مستترا ، كما مثل له المؤلف بعد ذلك بقوله «نعم رجلا زيد » (شرح التصريح على التوضيح جـ٢ ص٩٥ وشرح الأشمونى جـ٣ ص٢٨)

٣ — ورد هذا المثال زائدا فى المخطوطات : « ز ، ح ، ط ، ى ، ك » والمقام يقتضيه .

الْمَخْصُوصَ بِالْمَدْحِ وَالذَّمِّ[1]، وَيُضْمَرُ الْفَاعِلُ وَيُفَسَّرُ بِنَكِرَةٍ مَنْصُوبَةٍ فَيُقَالُ : نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ ، وَكَذَا بِئْسَ ، وَتُلْحَقُ حَبَّذَا بِنِعْمَ ، وَسَاءَ بِبِئْسَ ، فَيُقَالُ : حَبَّذَا الرَّجُلُ زَيْدٌ أَوْ رَجُلاً ، وَسَاءَ مِثْلُ هَذَا[2]

والنَّوعُ الرَّابع :

(أَفْعَالُ الْقُلُوبِ وَتُسَمَّى)[3] أَفْعَالَ الشَّكِّ وَالْيَقِينِ ، وَهِيَ سَبْعَةٌ : حَسِبْتُ ، وَخِلْتُ ، وَظَنَنْتُ ، وَعَلِمْتُ ، وَرَأَيْتُ ، وَوَجَدْتُ ، ، وَزَعَمْتُ ، إِذَا كَانَتْ هَذِهِ الأَرْبَعَةُ الأَخِيرَةُ بِمَعْنَى مَعْرِفَةِ الشَّيْءِ بِصِفَتِهِ . وَهِيَ تَقْتَضِي مَفْعُولَيْنِ ، نَحو : وَجَدْتُ زَيْداً عَالِماً[4] ، (وَتَدْخُلُ عَلَى

---

١ — ويعرب مبتدأ ، وخبره الجملة قبله ، ويجوز أن يعرب خبرا مبتدؤه واجب الحذف أى الممدوح أو المذموم، أومبتدأ خبره محذوف تقديره الممدوح والمذموم،أيضا،هذا إذا تأخر عليها، أما إذا تقدم ، كما لو قلنا : زيد نعم الرجل فيتعين أن يكون مبتدأ،والجملة بعده خبره(شرح التصريح على التوضيح ج٢ص٩٧ وشرح الأشمونى ج٣ص٢٧ والمغنى ج٢ص١٢٣).

٢ — ويجرى مجراهما أيضا كل فعل ثلاثى صالح للتعجب منه ، فإنه يجوز استعماله على «فَعُل» بضم العين إما بالإصالة كظَرُف وشَرُف،أو بالتحويل كضَرُب وفَهُم،فيتساوى معهما فى إفادة المدح والذم وفى حكم الفاعل وحكم المخصوص وإعرابه،فتقول فى المدح : فهم الرجل زيد،وفى الذم:خبث الرجل عمرو،وهكذا (شرح الأشمونى ج٣ص٣٩ وشرح ابن عقيل ج٢ : ١٣٣ : ١٣٤).

٣ — سقط ما بين القوسين من المخطوطات : «ا ، ح ، ك»

٤ — سقط هذا المثال من المخطوط : «ى»

الْمُبْتَدأ وَالخَبَر فَتَنْصِبُهُما عَلى الْمَفْعُولِيّة)(١) فإذَا كانَتْ (عَلِمْتُ) بمَعْنَى عَرَفْتُ ، وَ (رَأَيْتُ) بَمَعْنى أَبْصَرْتُ ، وَ (وَجَدْتُ) بمَعْنَى صَادَفْتُ(٢) نَحو : وَجَدْتُ الضَّالَّةَ أَىْ صَادَفْتُهَا ، و (زَعَمْتُ) بمَعْنَى قُلْتُ ، لَمْ يَقْتَضِ الثَّانِى ، تَقُولُ : حَسِبْتُ زَيْداً فَاضِلاً ، وَعَلِمْتُ زَيْداً أَخَاكَ .

وَمِنْ خَصَائِصِها امْتِنَاعُ الاقْتِصارِ عَلَى أَحَدِ الْمَفْعُولَيْن(٣) : وإلغَاؤُهَا(٤) مُتَوَسِّطَةً وَمُتَأَخِّرَةً ، نَحو : زَيْدٌ عَلِمْتُ مُنْطَلِقٌ ، أَوْ زَيْدٌ

---

١ — سقط ما بين القوسين من المخطوط « ا » .

٢ — فى المخطوط « ى » وردت كلمة « الإصابة » بدلا من « صادفت » والمعنى واحد فيهما .

٣ — يجوز سقوط أحد المفعولين أو سقوط المفعولين معا إذا دل على ذلك دليل، يقال لك : هل « حسبت زيدا قائما ؟ » ، فتقول : نعم، حسبت ، فتحذف المفعولين لدلالة السؤال عليهما، ويقال لك : «هل حسبت أحداً قائما ؟ » فتقول: نعم ، حسبت زيدا ، فتحذف الثانى للدلالة عليه

٤ — الالغاء هو ترك العمل لفظا ومحلا لا لمانع ، إلا لضعف العامل بتوسطه أو تأخره وهو أمر جوازى ،ويستوى الإلغاء والإعمال إذا وقع الفعل متوسطا على أصح الأقوال مثل: زيد حسبت قائم ،وزيدا حسبت قائما .ويعرب (زيد . قائم) فى حالة الإلغاء مبتدأ وخبرا توسطتهما جملة اعتراضية ، وقيل إن الفعل فى تقدير ظرف متعلق بالخبر كأنك قلت: زيد منطلق فى حسابى وظنى، أما إذا تأخر الفعل فيجوز الإلغاء والإعمال ولكن الإلغاء أحسن فتقول: زيد قائم حسبت ،وزيدا قائما حسبت، ويعرب (زيد قائم) فى حالة الإلغاء جملة مكونة من مبتدأ وخبر، وجملة الناسخ بعدهما استئنافية (انظر حاشية الصبيان على شرح الأشمونى ج٢ص٢٨،وشرح المفصل لابن يعيش ج٧ص٨٥،وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطى ص١٥٣

مُنطَلِقٌ عَلِمْتُ ، والتَّعليقُ(١) ، بالاستفهامِ أو اللامِ(٢) ، نحو عَلِمْتُ أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو ؟ وعَلِمْتُ لَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، وبالنَّفْيِ(٣) نحو : عَلِمْتُ مَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، فَلاَ تَعْمَلُ فِي هَذِهِ المَواضِعِ لَفْظًا ، وَتَعْمَلُ مَعْنًى وَتَقْدِيرًا.

---

١ — التعليق هو إبطال العمل لفظا لا محلا لمجيء ما له صدر الكلام بعد الفعل ، ففي هذه الحالة يبقى المبتدأ والخبر مرفوعين ، غير أن الجملة المكونة منهما تكون في محل نصب ،لسدها مسد المفعولين.

٢ — سواء كانت لام ابتداء أو لام قسم ، كما في قولنا : لقد علمت لتنالنّ جزاءك فاللام في (لتنالنّ) للقسم ، وجملة (تنالن) جواب قسم مقدر ، والجملة من القسم وجوابه في محل نصب ، لأنها سدت مسد المفعولين للفعل (علم).

٨ — سواء كان النفي (بما) النافية كما مثل المؤلف ، أو (بلا) النافية الواقعة في جواب القسم مثل: علمت والله لا محمد في الدار ولا علي (جملة محمد في الدار وقعت بعد لا النافية وقد سدت مسد المفعولين) أو كان النفي (بإن) النافية الواقعة في جواب قسم أيضا مثل : علمت والله إنْ محمد قائم ، فجملة (محمد قائم) في محل نصب وقد سدت مسد مفعولي (علم)

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الباب الرابع

فى العوامل المعنوية

قَدْ مَضَى الآنَ ضَرْبَا العَوامِلِ اللَّفْظِيَّةِ القِيَاسِيَّةِ والسَّمَاعِيَّة ، وَبَقِيَ الضَّرْبُ المَعْنَوِيّ ، وَهُو شَيْئَانِ عِنْدَ سِيبَوَيهِ(١) ، وثَلاثٌ عِنْدَ أَبِي

---

١ — سيبويه : هو عمرو بن عثمان بن قنبر مولى بن الحارث بن كعب، ويكنى أبا بشر وأبا الحسن ، وعرف «بسيبويه» ومعناها فى الفارسية رائحة التفاح ، أخذ النحو من الخليل بن أحمد الأزدى ، وكان قد أخذ شيئا منه عن عيسى بن عمرو ويونس وغيرهما ، كما أخذ اللغة عن أبى الخطاب الأخفش الكبير وغيره ،وعمل كتابه المنسوب إليه فى النحو وهو لم يسبقه إليه أحد ، وقدم سيبويه أيام الرشيد — وعمره اثنتان وثلاثون سنة — إلى العراق وتوفى بعد الأربعين فى مارس،وكان الغرض من مجيئه لقاء يحيى بن خالد البرمكى ، وفى مجلسه جمع بينه وبين الكسائى نحوى الكوفة وأتباعه من النحاة ، وحضر الأخفش الأوسط سعيد والفراء والأحمر صاحبا الكسائى ، وسألوه عن مسائل تلجلج فى جوابها ، فأحضر يحيى ابن خالد بعض فصحاء الأعراب فحكموا بما قال الكسائى،فقال الكسائى، ليحيى: هذا قدم عليك يريد من دنياك ، فأجازه يحيى بعشرة آلاف درهم ، وخرج إلى فارس سنة تسع وسبعين ومائة وكتابه عظيم القيمة حتى أن المبرد كان إذا أراد أحد من الناس أن يقرأ عليه كتاب سيبويه يقول له : هل ركبت البحر ؟ تعظيما له واستعظاما لما فيه ، وكان المدينى يقول : من أراد أن يعمل كتابا فى النحو بعد كتاب سيبويه فليستحى . وقال الجاحظ فى ذكر سيبويه وكتابه : لم يكتب الناس فى النحو كتابا مثله وجميع كتب الناس عليه عيال ، وكان سيبويه لشهرته وفضله علما عند النحويين،وكان يقال بالبصرة قرأ فلان (الكتاب) فيعلم دون شك أنه =

الحسن الأخفش (١)

الأول :

الابتداء : وهو تعرية الاسم من العوامل اللفظية للإسناد ، نحو : زيد منطلق ، وهذا المعنى عامل فيهما(٢) ، ويسمى الأول مبتدأ ، ومسنداً إليه ، ومحدثاً عنه ، والثانى خبراً ومسنداً ، وحديثاً .

= كتاب سيبويه (راجع ترجمة سيبويه فى : إنباه الرواة على أنباه النحاة ج٢ : ٣٤٦ — ٣٦١ ، وبغية الوعاة ص٣٦٦ ، ابن خلكان ج١ : ٣٨٥ — ٣٨٦ ، وروضات الجنات : ٥٠٣ ، وكشف الظنون : ١٤٢٦ — ١٤٢٨ ، ومرآة الجنان : ١ : ٣٤٨ والمزهر للسيوطى : ٢ : ٤٠٥ ، ٤٢٦ ، ٤٦٢)

١ — أبو الحسن الأخفش : هو أبو الحسن سعيد بن مسعد الأخفش المجاشعى وكان أسن من «سيبويه» ولكن لم يأخذ عن الخليل ، وقد أخذ عن «أبى مالك» النميرى ، وكان معلما لوالد «الكسائى» ، وقد صحبه بعد أن رحل سيبويه إلى فارس ، وألف كتابه فى المعانى . وكان الأخفش أعلم الناس بالكلام ، وأحذقهم بالجدل وكان غلام «أبى شمر» يعتقد مذهبه فى الاعتزال ، ويعتبر الأخفش أحذق أصحاب «سيبويه» فقد لقى لكبر سنه كل من لقيهم «سيبويه» وقد شرح «كتاب سيبويه» بعد موته وله كتب مستحسنة فى اللغة ، وتوفى سنة خمس عشرة ومائتين (المزهر : ٢ : ٤٠٥ ، ٤١٩ ، ٤٤٤ ، ٤٦٣ ، وإنباه الرواة : ٢ : ٣٦ — ٤٧ ، وبغية الوعاة : ٢٥٨ ، وابن خلكان : ١ : ٢٠٨ ، وكشف الظنون : ٢٠١ ، ١٣٩١ ، ١٤٣٥ ، ١٤٦٣ ، ١٧٧٠ ، ١٧٢٩ ، ١٧٣٠ ، ومرآة الجنان : ٢ : ٦١)

٢ — اختلف فى العامل فى كل من المبتدأ والخبر وللنحاة فى ذلك مذاهب :

(١) أن المبتدأ مرفوع بالابتداء على رأى سيبويه وموافقيه ، وأن الخبر =

وحَقُّ الأَوَّلِ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً ، وقَدْ يجيء نَكِرَةً مُخَصَّصَة (١) نحو قَوْلِه تعالى : « ولَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ »

= مرفوع بالمبتدأ وحده وفى ذلك يقول سيبويه : «فأما الذى يبنى عليه شيء هو هو فإن المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء» (كتاب سيبويه جـ ١ ص ٢٧٨ وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع ص ٩٤)

(ب) أن كلا من المبتدأ والخبر مرفوع بالابتداء، وهذا يوافق الرأى الذى ذكره المؤلف هنا ، وحجتهم فى ذلك أن الابتداء يستلزم وجود كل من المبتدأ والخبر فيعمل فيهما معا، ويقولون إن لذلك نظيرا فى اللغة، فالحرف (كأن) لما أفاد التشبيه اقتضى مشبها ومشبها به ، وقد عملت (كأن) فيهما معا فنصبت الأول ، ورفعت الثانى ، ويرد عليهم بأن الفعل (العامل اللفظى) وهو أقوى العوامل لا يعمل رفعين فى وقت واحد فإذا كان الابتداء وهو العامل المعنوى قد عمل فى المبتدأ فالأصح أنه لا يعمل فى غيره لضعفه ، و(كأن) مع أنها عامل لفظى لم تعمل رفعين فى وقت واحد (المفصل لابن يعيش جـ ١ ص ٨٣)

(حـ) أن رافع المبتدأ الابتداء ، وأن كلا من الابتداء والمبتدأ قد عملا فى الخبر وهذا رأى المبرد .

(ء) أن كلا من المبتدأ والخبر قد عمل فى الآخر، وقاسوا هذا على اسم الشرط مع الفعل المضارع المجزوم مثل : أى رجل تكرمْ أكرمْ ، فكما أن (أى) قد عملت الجزم فى المضارع (تكرم) كذلك عمل الفعل النصب فى اسم الشرط (أى) لأنه مفعول به للفعل نفسه .

١ — مثل هنا لنوع واحد من أنواع النكرة المخصصة التى يجوز أن يبتدأ بها ، وهى النكرة المخصصة بوصف ملفوظ ، ويشاركها فى هذا النكرة المخصصة بوصف مقدر مثل قوله تعالى: «وطائفة قد أهمتهم أنفسهم» والتقدير وطائفة من =

وحَقُّ الثَّانِي أَنْ يَكُونَ نَكِرَةً ، وَقَدْ يَجِيئَانِ مَعْرِفَتَيْنِ ، نحو : اللهُ إِلَهُنَا وَمُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا(١)

والمعنى الثانى :

رَافِعُ الفِعْلِ المُضَارِعِ ، وهو وُقُوعُهُ مَوْقِعًا يَصْلُحُ لِلاسْمِ(٢) ، وَذَلِكَ أَنَّكَ (تَقْدِرُ أَنْ(٣)) تَقُولَ فِي : زَيْدٌ ضَارِبٌ ، زَيْدٌ يَضْرِبُ

= غيركم ، والنكرة المخصصة بوصف معنى ، كما فى قولك : رجيل عندنا ، ودويلة قامت فى الشرق بمساعدة الاستعمار ، فالتقدير رجل صغير ، ودولة حقيرة ... كما أن مسوغات الابتداء بالنكرة كثيرة غير ما أتى به المؤلف وهو تخصص النكرة ، ومن ذلك : اختصاص الخبر مثل : عند محمد مال ، وعموم النكرة بنفسها أو بغيرها مثل : من يقم أقم معه وإله مع الله ؟ وكون النكرة عاملة مثل : « أمر بمعروف صدقة » وكون النكرة مقصودا بها حقيقتها مثل رجل خير من امرأة ، وتمرة خير من جرادة ... وهكذا

١ — وهنا ينبغى أن يكون الأول هو المبتدأ والثانى هو الخبر خوفا من اللبس ، حيث لا قرينة تميز أحدهما من الآخر

٢ — هذا على رأى البصريين أما على رأى حذاق الكوفيين ، فإنهم يقولون : إن الرافع له هو التجرد من الناصب والجازم لأن الرفع دائر معه وجودا وعدما ، والدوران مشعر بالعلية ، وقال ثعلب : إن المضارعة نفسها هى الرافع له وهذا مردود بأن مضارعة الفعل للاسم اقتضت إعرابه فقط ولم تقتض خصوص الرفع ، ونسب إلى الكسائى أن حروف المضارعة هى الرافعة له ، وأن هذه الحروف لم تعمل فيه مع وجود النواصب والجوازم ، لأنها أضعف منهما . (انظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى ، وشرح الأشمونى ج٣ ص٢٧٧ وكتاب سيبويه ج١ ص ٤١٠)

٣ — سقط ما بين القوسين من المخطوط « ا »

أو يضربُ زَيْدٌ ، فتوقِعُ الفعلِ موقعَ الاسمِ.

والمعنى (١) الثالث:

عاملُ الصِّفةِ ، وهوَ أنْ ترفعَ لكونِها صفةً لمرفوعٍ ، وتنصبَ وتجرَّ ، لكونِها صفةً لمنصوبٍ أوْ مجرورٍ ، وهذا معنى (٢) ، وليسَ بلفظ .

وعندَ سيبويهِ العاملُ في الصفةِ هوَ العاملُ في الموصوفِ (٣) ، فإذا قلتَ مررتُ برجلٍ كريمٍ ، فالجارُّ لكريمٍ هوَ الجارُّ لرجلٍ ، وكذا الرافعُ والناصبُ ، ويحتجُّ الأولُ (٤) بقولِهم : « يا عمرَ الجوادُ » (٥) في أنَّهُ

---

١ — وردت هذه الكلمة زائدة في المخطوطات: « ا، ى، ك » دون بقية المخطوطات

٢ — يريد المؤلف بهذا أن العامل معنوى ، والمراد به التبعية ، فتبعية الصفة للموصوف المرفوع رفعتها ، وتبعية الصفة للموصوف المنصوب نصبتها ، وتبعية الصفة للموصوف المجرور جرتها ، وهذا على غير رأى الجمهور .

٣ — لأنهما فى رأيه كالشىء الواحد ويوافق رأى سيبويه فى هذا رأى الجمهور وعليه فالعامل هنا لفظى وليس بمعنوى (حاشية الصبان على شرح الأشمونى ج ٣ ص ٥٨ وكتاب سيبويه ج ١ ص ٢١٠)

٤ — يقصد أبا الحسن الأخفش ومن وافقه من غير الجمهور على الرأى الأول الذى يقول : إن العامل فى الموصوف معنوى وهو التبعية .

٥ — فتح لفظ (عمرَ) على رأى الكوفيين ووصف بكلمة (الجوادُ) ويجوز فيها النصب حملا على محل المنادى ، كما يجوز الرفع حملا على لفظ المنادى =

وَلَوْ كَانَ المؤثِّرُ فِيهما وَاجداً ، لَما اخْتَلَفَ حُكْمُهُمَا.

=على غير رأى الكوفيين، حيث يتحتم الضم، فيقال (يا عمرُ) ووجه احتجاج الأخفش ومن تبعه بهذا المثال أنهم يقولون : لو كان العامل فى الصفة هو نفس العامل فى الموصوف لماجاز أن يقال «يا عمر الجوادُ» ولوجب أن يقال «يا عمرَ الجواد» فقط ولما اختلف حكمهما الأعرابى .

والمثال يشير إلى بيت جرير :

فما كعب ابن مامة وابن أروى بأجود منك يا عمـــر الجوادا

وقد أجاز النحاة رفع كلمة (الجواد) ولكن القصيدة قافيتها منصوبة (حاشية الصبان على شرح الأشمونى حـ ٣ ص ١٤٣)

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الباب الخامس

فى فصول من العربية

الفصل الأول — فى المعرفة والنكرة

المَعْرِفَةُ :

ما وُضِعَ لِيَدُلَّ عَلى شَىءٍ بِعَيْنِهِ ، وَهِيَ خَمْسَةٌ :

الأَوَّلُ : المُضْمَرُ (١) ، نحو أَنا وَأَنتَ ، والكَافُ فِي: غُلامُكَ .

والثَّانى : العَلَمُ الخاصُّ ، كَزَيدٌ وعَمْرٌو .

والثَّالِثُ : ما فِيهِ لامُ التَّعْرِيفِ لِلْجِنْسِ ، نحو : الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ المَرْأَةِ ، والفَرسُ خَيْرٌ مِنَ الحِمَارِ ، والعَسَلُ حُلْوٌ ، والخَلُّ حامِضٌ ، أَوْ لِلْعَهْدِ ، نحو : فَعَلَ الرَّجُلُ كَذَا .

والرابِعُ : المُبْهَمُ وَهُوَ شَيْئَانِ :

أَسماءُ الإشارةِ (٢) كهذا وهؤُلاءِ ، والموْصُولاتُ ، كالَّذِي والَّتِي ، وَمَن

---

١ — فى المخطوط « ى » وردت كلمة (الضمير) بدلا من كلمة المضمر .

٢ — فى المخطوط: «ى» وردت كلمة (الإشارات) بدلا من كلمة (الإشارة)

وَمَا ، (وىّ)(١) فإنَّها لا أَتتِمُ إلاَّ بصَلَةٍ وعَائِدٍ(٢) وَهِىَ إحْدَى الجُمَل الأَرْبَع(٣) .

والخامِسُ :

المُضَافُ إلَى أَحَدِ هَذِهِ الأَرْبَع إضَافَةً مَعْنَوِيَّةً(٤)، (وما سوى ذلك فهى نكرة)(٥)

---

١ — سقطت كلمة (أى) من المخطوطات : « ز ، ح ، ى » ،

٢ — سقطت هذه الكلمة من المخطوطات : « ز ، ح ، ط ، ى » .

٣ — إن كان المؤلف يريد بالجمل الأربع ما سبق ذكره وهى : الاسمية والفعلية والشرطية والظرفية ، فقد سبق الحديث عن ذلك فى ص ٤١ من التحقيق وبينا فيه أن ما أسماه الجملة الظرفية أو الجملة الشرطية مرده إلى الجملتين الاسمية والفعلية ، وإن كان يريد بالجمل الأربع هنا : الجملة الاسمية والجملة الفعلية والظرف والجار والمجرور فلعله أراد بالظرف والجار والمجرور متعلقهما ، والأصل فى التعليق للأفعال ، ولا بد لكل فعل من مسند إليه ، فتسميته ذلك جملة ، تجوز منه .

٤ — المراد بالإضافة المعنوية ، الإضافة المحضة وهى قسمان : الأول مايفيد تخصيصا فى المضاف ، وذلك إذا كان المضاف إليه نكرة مثل : هذا كتاب ولد ، وهذا النوع لا يدخل فى باب المعرفة ، والثانى : ما يفيد فى المضاف تعريفا ، وذلك إذا كان المضاف إليه معرفة مثل : هذا كتاب على ، وهذا الضرب هو المقصود فى باب المعرفة .

٥ — ورد ما بين القوسين زائدا فى المخطوطات : ب ، ج ، د ، ى ، دون بقية المخطوطات .

والنكرة :

ما شاع في أمته كرجل وفرس .

الفصل الثاني — في المذكر والمؤنث[1]

المذكر :

ما ليس فيه تاء التأنيث ، وهي الموقوف عليها هاء ، ولا ألفه المقصورة أو ألفه[2] الممدودة[3] .

والمؤنث :

ما فيه شيء من ذلك ، كغرفة وحبلى وبشرى[4] وصحراء، وهو على ضربين:

---

١ — في المخطوطات: «ز ، ح ، ط ، ى» وردت عبارة «التذكير والتأنيث» بدلا من «المذكر والمؤنث».

٢ — سقطت كلمة (ألفه) من المخطوطات : «ز ، ح ، ط ، ى» .

٣ — هناك من الأسماء ما خلا من تاء التأنيث ومن ألفه المقصورة والممدودة ومع ذلك فليس من باب المذكر مثل : هند وزينب وسعاد وعين وكتف ويد وإنما عرف تأنيثها من مدلولاتها، ويستدل على تأنيثها بعود الضمير عليها ، وبوصفها بالمؤنث مثل: أكلت كتفا مشوية ، أو برد التاء إليها في التصغير مثل : كتيفة ، ويدية، أو الإشارة إليه مثل: هذه جهنم (شرح التصريح على التوضيح ج٢ ص٢٨٧).

٤ — سقطت هذه الكلمة من المخطوطات : «ز ، ح ، ط»

حَقِيقِيّ :

وهُوَ الخِلْقِيّ كالمرْأةِ والحُبْلَى(١) .

وغَيْرُ حَقِيقِيّ :

وَهُوَ اللَّفْظِيّ كالظُّلْمَةِ والبُشْرَى(٢) .

والحقيقيّ أقْوَى، ولِذَا امْتَنَع : جاء هِنْدٌ(٣) ، وجازَ : طَلَع الشّمْسُ ، وطَلَعت الشّمسُ(٤). وتأنِيثُ البَهَائِم دُونَ تأنيثِ الآدَمِيِّينَ ، ولِذَا جازَ سَارَ النّاقَةُ(٥) ، ولَمْ يَجُزْ : سَارَ المرْأةُ .

---

١ — يقصد بالمؤنث الحقيقي : ما دل على أنثى لها فرج معد للوطء ، كالمرأة والبهيمة والطائر ، سواء كان مؤنثا لفظيا كما فى فاطمة وسلمى ، أو معنويا كزينب وسعاد .

٢ — المؤنث الذى أطلق عليه المؤلف اصطلاح « غير حقيقى » هو المؤنث المجازى ، وهو ما لا يدل على أنثى لها فرج معد للوطء ، وإطلاق المؤنث اللفظى عليه إطلاق غير سليم ، لأن المؤنث المجازى قد يكون تأنيثه لفظيا إذا كان فيه علامة للتأنيث كما مثل المؤلف ، وقد يكون تأنيثه معنوياً إذا خلا من العلامة كالشمس والعين واليد .

٣ — لأن تأنيث الفعل للفاعل المؤنث الحقيقى المتصل به واجب على أصح الأقوال دون نظر إلى العاقل منه أو غير العاقل .

٤ — سقطت هذه الجملة من المخطوطات : « ح ، ط ، ى » .

٥ — والأرجح ذكر التاء مع كل مؤنث حقيقى حتى ولو لم يكن مؤنثا لعاقل .

واللَّفظيُّ على ثلاثةِ أضرُبٍ :

أحدُها : ما فيهِ تاءُ التَّأنيثِ ظاهرةً كالغرفةِ والظُّلمةِ ، أو تقديراً كالشَّمسِ (١) والنَّارِ والدَّارِ

والثَّاني : ما فيهِ ألفُ التَّأنيثِ مقصورةً كحُبْلَى وبُشْرَى ، أو ممدودةً كحمراءَ وصحراءَ .

والثَّالثُ : الجمعُ إلاَّ ما فيهِ الواوُ والنُّونُ سالماً من العُقلاءِ (٢) ، سواءٌ كانَ واحدُهُ مذكَّراً حقيقيًّا ، أو مؤنَّثاً حقيقيًّا ، نحو : جاءَ

---

١ — بدليل رد التاء إليها فى حالة التصغير مثل شميسة ، وعود الضمير عليها مؤنثا مثل الشمس قامت ، أى (هى) وكذا الحال فى كلمتى النار والدار وما جاء على شاكلتهما مما خلا من علامة التأنيث ، ولكنه دال على مؤنث .

٢ — للنحاة فى تأنيث الفعل مع الجمع وما دل عليه مذاهب :

(ا) مذهب جمهور الكوفيين : وهو أن كل فعل أسند إلى جمع المذكر السالم أو جمع المؤنث السالم ، أو اسم الجمع كالقوم والرهط والنسوة ، أو اسم الجنس الجمعى كالروم والزنج والكلم ، أو جمع التكسير لمذكر مثل رجال وزبود ، أو جمع التكسير لمؤنث مثل هنود وضوارب ، يجوز تأنيثه وتذكيره ، فتقول جاء المسلمون وجاءت المسلمون ، وجاء الرجال وجاءت الرجال ، وزحف الروم وزحفت الروم ، وجاء المسلمات وجاءت المسلمات ، وجاء الضوارب وجاءت الضوارب ، والسر فى ذلك أن كل واحد من هذه الأشياء الستة يجوز أن يؤول بالجمع فيكون مذكر المعنى ، فيؤتى بفعله خاليا من علامة التأنيث ، وأن يؤول بالجماعة ، فيكون مؤنث المعنى ، ويؤتى بفعله مقترنا بعلامة التأنيث

الرِّجَالُ ، وجَاءَتِ الرِّجَالُ ، وَفِى التَّنْزِيلِ : « إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ(١) ، « وقَالَ نِسْوَةٌ » ، وإِنَّما أُنِّثَ مِثْلَ هَذَا الْجَمْعِ(٢) ، لِأَنَّهُ نَاسَبَ التَّأْنِيثَ فِى أَنَّه ثَانٍ لِلْوَاحِدِ(٣) ، كَالتَّأْنِيثِ لِلتَّذْكِيرِ ، ولَمْ يُؤَنَّث نحو « مُسْلِمُون »

(ب) مذهب أبى على الفارسى: وهو جواز تأنيث الفعل وتذكيره مع الأشياء الستة المتقدمة إلا نوعا واحدا وهو جمع المذكر السالم ، وهذا ما جرى عليه المؤلف هنا فى المصباح .

(ج) مذهب جمهور البصريين : وهو جواز الأمرين فى أربعة أنواع ، هى اسم الجمع واسم الجنس الجمعى ، وجمع التكسير لمذكر وجمع التكسير لمؤنث ، وأما جمع المذكر السالم فلا يجوز فى فعله إلا التذكير وأما جمع المؤنث السالم فلا يجوز فى فعله إلا التأنيث (شرح ابن عقيل: جـ١ ص٤٠٨و٤٠٩و شرح الأشمونى : جـ ٢ ص ٥٢) .

١ — هذا على رأى أبى على الفارسى والكوفيين .أما البصريون فقدقالوا إن الفعل هنا لم يؤنث للفصل بينه وبين الفاعل « بالكاف » أو أن المؤمنات وصف لموصوف محذوف والتقدير : إذا جاءك النساء المؤمنات والنساء اسم جمع أو أن « أل » فى المؤمنات موصولة بمعنى « اللاتى » وهو اسم جمع أيضا (أوضح المسالك إلى ألفيـــة ابن مالك جـ ١ ص ١٣٧و١٣٨ ، وشرح التصريح على التوضيح جـ ١ ص ٢٨٠)

٢ — أى بالألف والتاء المزيدتين .

٣ — أى أن مفرده المؤنث يجرد من علامة التأنيث ، فيصبح كمفرد المذكر بعد تجرده منها ولما كان المراد بصيغة الجمع له جماعة الإناث كان لا بد من تأنيثها للدلالة على معناها المراد (حاشية الشيخ يس العليمى جـ ١ ص ٢٨٠) .

لِاخْتِصَاصِه بذُكُورِ العُقَلاء ، وَلِأَنَّهُ لَمْ يُسْتَأْنَفْ لَهُ صِيَغٌ أُخْرَى (١) هَذَا إِذَا كَانَ الفِعْل ، مُسْنَداً إِلَى الظَّاهِرِ ، أَمَّا إِذَا أُسْنِدَ إِلَى الضَّمِير (٢) فَالتَّأْنِيثُ لَازِم(٣) ، أَوْ ضَمِيرُ الجَمَاعَةِ وَاجِب (٤)، نحو : الرِّجَالُ جَاءَتْ أَوْ جَاءُوا ، وَالنِّسَاءُ جَاءَتْ أَوْ جِئْنَ ، والجُذُوعُ انْكَسَرَتْ أَوْ انْكَسَرْنَ . والنَّاسُ والأَنامُ والرَّهْطُ والنَّفَرُ مُذَكَّر(٥) ،والقَوْمُ يُذَكَّرُ ويُؤَنَّثُ (٦)

---

١ — أى أنه لم يحذف من صيغة مفرده شىء كما حذف من مفرد المؤنث عند جمعه جمع مؤنث سالما ، بل بقيت صيغة مفرده سالمة فى صيغة جمعه .

٢ — فى المخطوطات : « ز ، ح ، ط ، ى » وردت كلمة « المضمر » بدلا من كلمة « الضمير » .

٣ — وردت هذه الكلمة زائدة فى المخطوطات : « ز ، ط ، ى » دون بقية المخطوطات والقاعدة النحوية تقتضيها ويستوى فى ذلك الضمير العائد على مؤنث حقيقى أو على مؤنث مجازى .

٤ — سقطت هذه الكلمة من المخطوطات : «ز ، ح ، ط ، ى » دون بقية المخطوطات .

٥ — لاختصاص هذه الكلمات بالمذكر أو غلبتها عليه : فالناس يكون من الإنس ومن الجن جمع أنس وأصله أناس ، وهو جمع عزيز أدخل عليه « أل » والنفر: الناس كلهم، وما دون العشرة من الرجال كالنفير، والرهط: ويحرك ، قوم الرجل وقبيلته ، ومن ثلاثة أو سبعة إلى عشرة ، وما دون العشرة، وما فيهم امرأة وهو اسم لا واحد له من لفظه، والأنام الخلق أو الجن أو الإنس (انظر القاموس المحيط جـ ٢ ص ١٤٩ ، ٢٥٦ ، ٢٦١ ، جـ ٤ ص ٧٧ .

٦ — القوم الجماعة من الرجال والنساء معا (القاموس المحيط جـ ٤ ص ١٦٨)

قَالَ اللهُ تَعالَى : « كَذَبتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِين» ، « وكَذَّبَ به قَوْمُك» ونَحو : النَّخل والتَّمر ، مِمَّا بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَاحدِهِ التَّاءُ يُذَكَّرُ ويُؤَنَّثُ كَمَا فِي التَّنزِيلِ ، نَحو :(١) « أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِر » و « أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَة» « والنَّخلَ بَاسِقاتٍ لَها...» .

وتَأْنِيثُ العَدَدِ مِنَ الثَّلاثَةِ إِلَى العَشْرَةِ عَكْسُ تَأْنِيثِ جَمِيع الأَشْياءِ(٢) ، تَقُولُ : ثَلاثُ نِسْوَةٍ ، وثَلاثَةُ غِلْمَةٍ ، وفى التَّنْزِيلِ : « سَبعَ لَيالٍ ، وثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ » ، فإِذَا جاوَزْتَ العَشْرة أَسْقَطْتَ التَّاءَ منَ العَشْرةِ مَع المذَكَّرِ وأَثْبَتَّها مَعَ المؤَنَّث(٣) ، نَحو : ثَلاثَةَ عَشَرَ رَجُلاً ، وثَلاثَ عَشْرةَ امْرأَةً (بكَسْرِ الشِّينِ أَوْ سُكُونِها)(٤) وأَحدَ

---

١ — سقطت هذه الكلمة من المخطوطات : « ز ، ح ، ط ، ى » .

٢ — يقصد الأشياء المعدودة ، ففى المثال : ثلاث نسوة ، لما كان المعدود وهو « النسوة » مؤنثا . كان العدد وهو « ثلاثة » بعكسه مذكرا ، وفى المثال الثانى : لما كان المعدود وهو « الغلمة » مذكرا جاء العدد وهو « ثلاثة » بعكسه مؤنثاً .

٣ — يريد أن « العشرة » إذا ركبت مع ما دونها من الأعداد ، فانها توافق المعدود تذكيراً وتأنيثا ، أما الجزء الأول من المركب (أحد — إثنا — ثلاث — أربع ...) فانه يكون على عكس المعدود كما سبق استعماله فى حالة الإفراد .

٤ — يجوز فى شين « عشرة » مع المؤنث التسكين والكسر ، والكسر لغة بنى تميم ، والسكون لغة أهل الحجاز وهو الأفصح (شرح ابن عقيل: ج٢ص٢٣٠ وشرح الأشمونى ج ٤ ص ٦٧ والافتتاح هامش المصباح مخطوطه ٣٢٦ دار الكتب) .

عَشَرَ رَجُلاً ، وَإِحْدَى عَشْرَةَ امْرأَةً ، واثْنَا عَشَرَ رَجُلاً ، واثْنَتَا عَشْرَةَ امْرَأَةً ، والاسْمَانِ مَبْنِيَّانِ عَلَى الفَتْحِ(١) إلاَّ اثْنَا عَشَرَ ، فإِنَّكَ تُعرِبُه إعْرَابَ (مُسْلِمَانِ)(٢)

الفصل الثالث — فى التوابع

وَهِىَ خَمْسَةُ أَضْرُبٍ :

تَأْكِيدٌ ، وصِفَةٌ ، وبَدَل ، وَعَطْفُ بَيانٍ ، وَعَطْفُ بِحَرْفٍ(٣) .

---

١ — يريد العدد المركب من الجزئين (عشرة وما دونها) فهو مبنى على فتح الجزئين (أحدَ عشرَ — ثلاثَ عشرةَ ... وهكذا) .

٢ — يريد إعرابه إعراب المثنى أى أنه يرفع بالألف ، وينصب ويجر بالياء ، اوليس هذا إعراب العدد المركب كله (اثنا عشر ، اثنتا عشرة) وإنما الذى يعرب إعراب المثنى صدره فقط (اثنا — اثنتا) لأنهما ملحقان بالمثنى أما عجزه فيبقى مبنيا على الفتح لتضمنه معنى واو العطف ولا محل له من الإعراب لأنه واقع موقع النون من المثنى فى نحو الزيدان ، وليس الصدر مضافا إلى العجز تقول : « جاءنى اثنا عشرَ رجلا ، ورأيت اثنى عشرَ رجلا ، ومررت باثنتى عشرةَ امرأة » فقد رفع صدر العدد بالألف « اثنا » ونصب بالياء « اثنى » وجر بالياء أيضا « اثنتى » أما « عشرة » فقد بقيت مفتوحة فى كل الحالات وهذا دليل على بنائها على الفتح « انظر شرح الأشمونى جـ ٤ ص ٦٨ وشرح ابن عقيل جـ ٢ ص ٢٣١ » .

٣ — فى المخطوطين : « ط ، ى » عطف بالحروف .

أما التوكيدُ :

فَهُوَ مُخْتَصٌّ بالمعرِفةِ(١) ، ويَكُونُ(٢) بالتَّكْرِيرِ(٣) ، نحو : جَاءَنِى زَيْدٌ زَيْدٌ ، وبِغَيْرِه(٤) نحو: جَاءَنِى زيدٌ نَفْسُه ، والرجُلاَن كِلاَهُما ،

---

١ — مذهب البصريين أنه لا يجوز توكيد النكرة سواء كانت محدودة مثل يوم وليلة وشهر وحول أو غير محدودة مثل وقت وزمن وحين ، وقد جرى على مذهبهم المطرزى هنا فى المصباح ، أما الكوفيون فيجيزون توكيد النكرة المحدودة لحصول الفائدة بذلك نحو : « صمت شهرا كله » وقد وافقهم على ذلك ابن مالك فى ألفيته حيث يقول :

وإنْ يُفِدْ تَوكِيدَ مَنْكُورٍ قُبِلْ وعَنْ نُحاةِ البَصْرَةِ المَنْعُ شَمِلْ

واستشهدوا بقول الراجز :

يَا لَيْتَنِى كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا تَحْمِلُنِى الزَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا

(الزلفاء : علم على امرأة ، وأكتعا : تاما) .

حيث أكدت النكرة « حولا » بكلمة « أكتعا » .

٢ — سقطت هذه الكلمة من بعض المخطوطات — انظر المخطوطين: « ى ، ك » .

٣ — يريد به التوكيد اللفظى ، وهو تكرير اللفظ بعينه .

٤ — يريد به التوكيد المعنوى وهو ضربان : أحدهما ما جىء به لرفع توهم مضاف إلى المؤكد، وهو التوكيد بالنفس والعين، تقول: جاء زيد نفسه أو عينه، فنفسه وعينه توكيد لزيد وهو يرفع توهم أن يكون التقدير. جاءنى خبر زيد أو رسوله، والثانى: ما يرفع توهم عدم إرادة الشمول ، والمستعمل لذلك « كل وكلا وكلتا وجميع » =

والقَوْمُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُون(١) وأَكْتَعُونَ وأَبْصَعُون وأَبْتَعُون(٢)

والصِّفةُ :

هِى الاسْمُ الدَّالُّ على بَعْضِ أَحْوَالِ الذَّاتِ ، وَهِىَ إمّا فِعل (٣)

= ويؤكد بـكل وجميع كل ما كان له أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه مثل : جاء الركب كله أو جميعه والقبيلة كلها أو جميعها ، والرجال كلهم أو جميعهم ، ولا تقول جاء زيد كله ، ويؤكد بـكلا وكلتا المثنى مذكرا ومؤنثا مثل: جاء الرجلان كلاهما والبنتان كلتاهما .

١ — للعرب فى مثل هذا الأسلوب طريقان الأول : أن يؤكد بأجمع وما بعدها بعد « كل » لتقوية قصد الشمول كما مثل المؤلف هنا ، والثانى أن يؤكد بأجمع وما بعدها دون ذكر « كل » ، فيقال جاء الجيش أجمع وجاءت القبيلة جمعاء وهو قليل وفى ذلك يقول ابن مالك :

وبَعْدَ كُلٍّ أَكَّدُوا بأَجْمَعَا جَمْعَاءَ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جُمَعَا

ودُونَ كُلٍّ قَدَ يَجِىءُ أَجْمَعُ جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمَعُ

٢ — أكتعون : جمع أكتع أى تام ، وأبصعون : جمع أبصع ، وأبتعون : جمع أبتع ، وكلها كأجمع ولا تجىء إلا على أثرها ، وليس الترتيب بلازم « القاموس المحيط جـ ٣ ص ٢ » .

٣ — أى أنها دالة على من فعل الفعل كما مثل المؤلف بالقائم والقاعد ، أو على من وقع عليه الفعل كالمضروب والمكتوب أو ما يقوم مقامهما من الصفات كأسماء المبالغة والصفة المشبهة واسم التفضيل (شرح التصريح على التوضيح جـ ٢ ص ١١١) .

كالقَائِمِ والقَاعِدِ ، أَوْ حليةٌ(١) كالطَّوِيلِ والأَسْوَدِ ، أَوْ غَرِيزَةٌ كالفَهِمِ والكَرِيمِ والعَاقِلِ ، أَوْ نسبةٌ كَهَاشِمِيٍّ وبَصْرِيٍّ .

وأَمَّا الوَصْفُ بأَسْمَاءِ الأَجْنَاسِ ، فإِنَّمَا يَتَأَتَّى بوَسِيلَةِ(٢) (ذُو) وهُوَ يُثَنَّى ويُجْمَعُ ، ويُذَكَّرُ ويُؤَنَّثُ ، فَيُقَالُ : ذُو مَالٍ ، وذوا مالٍ ، وذَوَىْ مَالٍ ، وذُوُو مَالٍ ، وذَوِى مَالٍ ، وذاتِ مَالٍ وذَوَاتا مَالٍ ، وذَوَاتَىْ مَالٍ ، وذَوَاتِ مالٍ بالكَسْرِ فى الجَرِّ والنَّصْبِ كَمُسْلِمَاتٍ(٣)

وكُلُّ صِفَةٍ تَتْبَعُ مَوْصُوفَها تَذْكِيراً وتَأْنِيثاً(٤) وتَعْرِيفاً وتَنْكِيراً ،

---

١ — المراد بها الخلقة والصورة والصفة « القاموس المحيط جـ ٤ ص ٣٢٠ »

٢ — يريد بوساطة « ذو » التى بمعنى صاحب ، وفى المخطوط «ى» وردت « واسطة » بدلا من « وسيلة » .

٣ — أى أنها تعرب فى حالة الإفراد إعراب الأسماء الستة فترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء وفى حالة التثنية تعرب إعراب المثنى ، فترفع بالألف وتنصب وتجر بالياء ، أما فى حالة جمع المذكر السالم فتعرب إعراب الجمع المذكر فترفع بالواو وتنصب وتجر بالياء ، وفى حالة الدلالة على جمع المؤنث تعرب إعراب جمع المؤنث ، فترفع بالضمة وتنصب وتجر بالكسرة ، كما مثل لكل ذلك المؤلف.

٤ — ما لم يمنع من الموافقة مانع كالوصف الذى يستوى فيه المذكر والمؤنث مثل صبور وجريح ومكسال ، فإنه لا يؤنث ولو كان موصوفه مؤنثا فتقول : جاءنى رجل صبور ، وحضرت امرأة صبور ... وهكذا فى الباقى .

وَإِفْرَاداً وَتَثْنِيَةً وَجَمْعاً(١) وإِعْرَاباً ، إذا كَانَتْ فِعْلاً لَهُ(٢) (نحو مَررتُ بِرجُلٍ قَائِمٍ أَوْ قاعِدٍ)(٣) وأما إذا كَانَتْ فِعْلا لِسَبَبِهِ(٤) فإنَّها تَتْبَعُهُ(٥) فى التَّعْرِيف والتَّنْكِير ، والإعْرَاب فَحَسْب ، ومِنهُ قولُهُ تعالَى : رَبَّنا أَخْرِجْنا مِنْ هذِهِ القَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا »

والبدل :

على أَرْبَعَةِ أَوْجُه :

---

١ — كذلك تمتنع الموافقة فى التثنية والجمع إذا كانت الصفة « أفعل » التفضيل المضاف إلى نكرة أو المجرد من أل والإضافة، مثل: قابلت صديقا أفضل رجل ، وصديقين أفضل رجلين ، وأصدقاء أفضل رجال ، وصادقت إنسانا أفضل ، وأصحابا أفضل . . . وهكذا .

٢ — يريد بذلك النعت الحقيقى ، وهو الوصف الذى يكمل متبوعه ببيان صفة من صفاته ، كما فى المثال بعده لأن « القيام أو القعود » حادث وواقع من المنعوت وهو الرجل فى : « مررت برجل قائم أو قاعد » .

٣ — سقط هذا المثال من المخطوط : « ى » .

٤ — يريد به النعت السببى مثل : « مررت برجل كريم أبوه » فالكرم ليس حادثا من الرجل وإنما من أبيه .

٥ — فى المخطوط : « ى » وردت عبارة « تتبع الموصوف » بدلا من « تتبعه » .

البدَلُ الكُلُّ مِن الكلِّ نحو : رَأَيتُ زَيْداً أَخَاكَ(١) .

وبَدَلُ البَعْضِ مِنَ الكلِّ نحو : ضَرَبْتُ زَيْداً رَأْسَهُ(٢) :

وبَدَلُ الاشْتِمالِ ، نحو: سُلِبَ زيدٌ ثوبُهُ(٣) ، وفي التَّنْزِيل: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرامِ قِتالٍ فِيهِ» . وأَعْجَبَنِي زَيْدٌ ضَرْبُهُ،أوزَيْدٌ عِلْمُهُ .

وَبَدلُ الغَلَطِ نحو : مَرَرتُ بِرَجُلٍ حِمارٍ(٤) .

وعَطفُ البَيانِ :

وهُوَ اسمٌ أَغيرُ صِفَةٍ ، يَجْرِي مَجْرَى التَّفْسِيرِ(٥) ، نحو . جَاءَنِي

---

١ — ويسمى البدل المطابق للمبدل منـــه وهو المساوى له فى المعنى، لأن « أخاك » يطابق « زيدا » فى المعنى ويساويه .

٢ — وهو ما إذا كان البدل بعضامن المبدل منه ، بحيث يمكن تقسيم المبدل منه إلى أجزاء ، يكون البدل أحدها .

٣ — وهوما إذا كان البدل يشتمل المبدل منه، أو العكس على خلاف بين النحاة.

٤ — ويسمى البدل المباين للمبدل منه ، أو البدل على معنى بل ،وإنما يسمى « بدل الغلط أو النسيان » إذا كان البدل هو المقصود دون المبدل منه كما مثل المؤلف ، وقد يكون كل من البدل والمبدل منه مقصودا ، مثل « أكلت خبزاً لحما » قصدت أولا الإخبار بأنك أكلت خبزاً ثم بدا لك أن تخبر أنك أكلت لحما أيضا وهذا يسمى بدل الإضراب أو بدل البداء . (شرح ابن عقيـــل: ج ٢ ص ١٩٤ ، وشرح الأشمونى : ج ٣ ص ١٢٦) .

٥ — يريد بذلك أن عطف البيان يوضح متبوعه ويفسره ، ولكنه ليس بصفة ، لأنه جامد ، أما الصفة فهى إما مشتقة أو مؤولة بالمشتقة .

أَبُو عَبْدِ اللهِ زَيْد (إذا كَانَ معْرُوفاً بِالاسْمِ)(١) أَوْ جَاء زيدٌ أَبُو عَبْدِ اللهِ ، إِذَا كَانَ مَشْهُوراً بِالكُنْيَةِ(٢) .

والعَطْفُ بالحروف(٣) :

وَحُرُوف العَطْفِ تِسعةٌ : الوَاو : للجمْع المُطْلَقِ(٤) نحو : جَاءَنِى زَيْدٌ وَعَمْرٌو، والفاء : للتَّرتِيب مع التَّعْقِيبِ نحو : جَاءنى زيدٌ فَعَمْروٌ(٥)، وثُمَّ : للتَّرتِيب مَعَ التَّرَاخِى نحو : جَاءَنِى زَيدٌ ثُمَّ عمْرٌو ، وأَوْ : لأَحَد الشَّيئَين

---

١ — سقط ما بين القوسين من المخطوطات : « ز ، ى ، ط ، ح »

٢ — مثل المؤلف لعطف البيان فى المعارف فقط ، ولكن بعض النحاة ومنهم ابن مالك ذهب إلى جواز ذلك فى النكرات ، واستشهدوا بقوله تعالى : « يوقد من شجرة مباركة زيتونة » ، وقوله تعالى : « ويسقى من ماء صديد » « فزيتونة » عطف بيان « لشجرة » ، و « صديد » عطف بيان « لماء » .

٣ — ويسمى عطف النسق ، لأن المراد به عطف اللفظ الذى جىء به على نسق الأول وطريقته (حاشية الصبان على الأشمونى جـ ٣ ص ٨٩) .

٤ — وتختص بعطف ما لا يستغنى بمتبوعه مثل : اصطف هذا وعلى ، وتخاصم خالد ومحمود ، وجلست بين الخصم والشاهد ، فلا يجوز أن نقول: اصطف هذا، وتخاصم خالد ، وجلست بين الخصم كما لا يجوز استعمال حرف آخر من حروف العطف بدل الواو .

٥ — وكثيراً ما تفيد السبب إن كان المعطوف جملة، نحو قوله تعالى : «فوكزه موسى فقضى عليه » .

أو الأشياء نحو : جاءني زيد أو عمرو أو بكر (أو غير ذلك)[1] ، ويقال إنها للشك في الخبر[2]، وللتخيير والإباحة في الأمر[3] نحو : خذ هذا أو ذاك[4]، وجاء الحسن أو ابن سيرين[5] وأم : للاستفهام ، متصلة نحو :

---

١ — ورد ما بين القوسين زائدا في المخطوط، «ى» والمقام يقتضيه للتمثيل .

٢ — وذلك مثل قولك : « جاء علي أو محمد » إذا كنت تعرف أن أحدهما قد جاء ، ولكنك تشك في حقيقة من حضر منهما.

٣ — الفرق بين التخيير والإباحة ، أن التخيير يمنع الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه ، أما الإباحة فلا تمنع الجمع بينهما ، ففي المثال الأول: خذ هذا أو ذاك ، ليس لك أن تأخذ إلا أحدهما ، أما لو قلنا : جالس الحسن أو ابن سيرين ، فأنت حر في أن تجالسهما أو تجالس أحدهما .

٤ — وقد تأتي (أو) للتقسيم مثل : الكلمة اسم أو فعل أو حرف ، وللإبهام على السامع مثل : حضر خالد أو علي ، إذا كنت عالما بمن حضر منهما وقصدت لإبهام على السامع ، وبمعنى الواو مثل قول الشاعر :

جاء الخلافة أو كانت له قدراً كما أتى ربه موسى على قدر

والتقدير : جاء الخلافة وكانت له قدرا .

٥ — الحسن: المراد به العالم المشهور الحسن البصري من علماء المسلمين الأوائل وكانت له آراء في التوحيد والاعتقاد وله حلقة يقصدها أصحابه ومريدوه وله كلام كثير في التوحيد ، وقد اعتزله بعض أصحابه وتركوا حلقته فسموا بالمعتزلة (الاشتقاق لابن دريد — ص ٢١٤ ٢٥٢ — ٤٦٧ طبعة الخانجي تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ».

وابن سيرين : هو العالم العربي الذي اشتهر بتأويل الأحلام وتفسيرها وله كتاب في ذلك يسمى « منتخب الكلام في تفسير الأحلام ».

أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو؟(١)، أَيْ أَيُّهُمَا؟ أَوْ مُنْقَطِعَةً نحو: زَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عِنْدَكَ عَمْرٌو(٢) وإِنَّهَا لَإِبِلٌ أَمْ شَاءٌ، بِمَعْنَى بَلْ هِيَ شَاءٌ، وَلَا: لِلنَّفْيِ بَعْدَ الْإِثْبَاتِ نحو: جَاءَنِي زَيْدٌ لَا عَمْرٌو(٣) وَبَلْ: لِلْإِضْرَابِ عَنْ

---

١ — « أم » المتصلة هى المعطوف بها بعد همزة التسوية مثل قوله تعالى: « سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم » أو بعد همزة مغنية عن لفظ « أى » كما فى المثال المذكور: أزيد عندك أم عمرو » وإنما سميت متصلة فى هاتين الحالتين لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر (شرح الأشمونى: ج ٣ ص ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، وشرح ابن عقيل: ج ٢ ص ١٧٩)

٢ — و « أم » المنقطعة هى التى لم تتقدمها إحدى الهمزتين، وتفيد الإضراب بمعنى « بل » ولا تدخل على مفرد، وإنما تكون بين جملتين مستقلتين، وإذا ورد ما ظاهره غير ذلك وجب تقدير مبتدأ بعدها، كما فى المثال « إنها لإبل أم شاء » فالأصل أم هى شاء؟ وقد تفيد استفهاما حقيقيا، كما فى هذا المثال أو استفهاما إنكاريا كما فى قوله تعالى: « أم له البنات؟ » أى بل ألله البنات؟ وقد لا تفيد استفهاما مطلقا كما فى قوله تعالى: « أم هل تستوى الظلمات والنور » أى « بل هل تستوى » إذ لا يدخل استفهام على استفهام (شرح ابن عقيل ج ٢ ص ١٧٩، وشرح الأشمونى ج ٣ ص ١٠٤، وشرح التصريح على التوضيح ج ٢ ص ١٤٤)

٣ — « لا » يعطف بها إلا بثلاثة شروط:

(ا) إفراد معطوفها. (ب) أن تسبق بإيجاب أو بأمر، باتفاق النحاة، كما فى المثال المذكور أو ابتداء عند سيبويه مثل قولهم: يا ابن أخى لا ابن عمى. (ح) ألا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر، فلا يجوز أن تقول « جاءنى رجل لا زيد » لأن الرجل يصدق على زيد (شرح التصريح على التوضيح ج ٢ ص ١٤٩)

الأَوَّلِ والإِثْبَات للثَّانِي مَنْفِيًّا كَانَ أَوْ مُوجَبًا(١) نحو : جَاءَنِي زَيْدٌ لَا عَمْرٌو ، وما جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو(٢) ، ولكن : للاِسْتِدْرَاكِ بَعْدَ النَّفْي(٣) نحو : مَا جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو حَاضِرٌ ، والفَرْق بَيْنَهُمَا أَنَّكَ

---

١ — فى المخطوط « ى » وردت كلمة « مثبتا » بدلا من كلمة « موجبا »

٢ — إذا كان ما قبل « بل » منفيا أو أمراً صريحا فإنها تثبت لمابعدها حكم ما قبلها ، ويصبح ما قبلها مسكوتاً عنه وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله:

وَانْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الأَوَّلِ فِى الخَبَرِ المُثْبَتِ والأَمْرِ الجَلِي

فاذا لم يكن ما قبلها مثبتاً كان حكمها كحكم «لكن» سواء بعد النفى أو النهى ، وفى الحالتين لابد أن يكون معطوفها مفردا « شرح التصريح على التوضيح : ج ٢ ص ١٤٧ — وشرح الأشمونى : ج ٣ ص ١١٣)

٣ — أو النهى ، و «لكن» عاطفة خلافا ليونس ، وتبعه ابن مالك فى التسهيل ، وللعطف بها ثلاثة شروط :

(ا) إفراد معطوفها .

(ب) وأن تسبق بنفى أو نهى عند البصريين .

(حـ) وألا تقترن بالواو عند الفارسى والأكثرين ، وقد مثل المؤلف للنفى « ما جاءنى زيد لكن عمرو حاضر » ولكنه نقض الشرط الأول وهو إفراد معطوفها ، ولذا فهى حرف ابتداء فى مثاله، جىء به لمجرد إفادة الاستدراك، وليست عاطفة ، كذلك تكون حرف ابتداء أيضاً إذا سبقت بايجاب مثل : « قام زيد لكن عمرو لم يقم، ولا يجوز لكن عمرو » بالإفراد على أنه معطوف على « زيد » =

تُبْطِلُ بالإضْرَاب الحُكْمَ السَّابِقَ(١) وبالاسْتِدْرَاكِ لا تُبْطِلُه ، وَحَتَّى بِمَعْنَى الغَايَة ، نحو : ضَرَبْتُ القَوْمَ حَتى زَيْداً(٢) ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُون ما بَعْدَهُ مِمَّا يَصِحُّ دُخولُه فِيما قَبْلَه(٣) ، فلا يَجُوزُ : جَاءَنِي القَوْمُ

= لعدم سبقها بالنفي أو النهي ، خلافا للكوفيين فى إجازتهم ذلك ، كما تكون حرف ابتداء أيضا إذا سبقتها الواو مثل قوله تعالى « ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله » فلكن حرف ابتداء « ورسول » خبر كان المحذوفة (شرح التصريح على التوضيح ج ٢ ص ١٤٧).

١ — أو تسكت عنه دون إبطال إذا كان الإضراب مسبوقا بإيجاب ، كما مر بيانه .

٢ — « حتى » يعطف بها على قلة عند البصريين ، أما الكوفيون فينكرون العطف بها بالكلية ، ويحملون نحو : جاء القوم حتى أبوك ، ورأيت القوم حتى أباك ، ومررت بالقوم حتى أبيك ، على أن « حتى » فيه ابتدائية ، وأن ما بعدها معمول لعامل مضمر مماثل للعامل الذى عمل الإعراب فيما أسماه البصريون معطوفا عليه .

٣ — ليس هذا هو الشرط الوحيد للعطف بحتى ، بل للعلماء الذين قالوا بجواز العطف بها أربعة شروط :

(ا) كون المعطوف اسما لا فعلا فإذا ورد بعدها فعل فليست عاطفة .

(ب) وكونه اسما ظاهراً لا مضمرا ، كما كان ذلك شرط مجرورها .

(ح) كونه بعضا من المعطوف عليه إما بالتحقيق كما فى قولهم : أكلت السمكة حتى رأسها ، أو بالتأويل كما فى قول الشاعر : =

حَتَّى حِمارٌ . كَمَا لاَ يَجُوز : جَاءَنِي حِمَارٌ حَتَّى القَوْمُ، لِأَنَّ الحِمار لاَ يَكُون مِنْ جِنْس القَوْمِ (١) .

الفصل الرابع

فى الإعرابِ الأَصْلِى وغيرِ الأَصْلِى .

الكَلامُ مَدارُه على ثَلاثَةِ مَعانٍ : الفاعِلِيَّة ، والمَفْعُولِية ، والإِضَافَةِ فالرَّفعُ للفاعِل ، والنَّصبُ لِلمَفْعُول، والجرُّ لِلمضافِ إليهِ ، وما سِوَى ذَلِكَ مُلْحقٌ بِهَا .

= ألقى الصحيفة كى يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها

على رواية من نصب (نعل) فإن ما قبل «حتى» وهو «ألقى الصحيفة والزاد» فى تأويل « ألقى ما يثقله » ونعله بعض ما يثقله .

(ى) كونه غاية لما قبلها فى زيادة حسية مرجعها إلى الحس والمشاهدة كما مثل المؤلف ، وكقولنا : فلان يهب الأعداد الكثيرة حتى الألوف ، أو فى زيادة معنوية مرجعها إلى المعنى ، كما فى قولنا : مات الناس حتى الأنبياء (شرح التصريح على التوضيح جـ ٢ ص ١٤٢ ، وشرح ابن عقيل جـ ٢ ص ١٧٨) وما ذكره المؤلف والتعقيب عليه فى «حتى» الجارة ص ٨١ من التحقيق).

١ — هذا فى المثال الأول : جاءنى القوم حتى حمار ، وأما فى المثال الثانى : جاءنى حمار حتى القوم ، فلأن القوم ليسوا غاية للحمار ، ولا بعضا له ، فانتفى العطف بها فى الحالتين .

فالملحق بالفاعل خمسة(١) :

المبتدأ وخبره(٢) ، واسم كان ، وخبر إنّ ، واسم «ما» «ولا» بمعنى ليس(٣) وخبر «لا» التي(٤) لنفي الجنس(٥) .

والمفعول خمسة :

المفعول المطلق(٦) (وهو المصدر)(٧) والمفعول به ، والمفعول معه، والمفعول له(٨) والمفعول فيه .

---

١ — هذا الإلحاق فى الإعراب ، وليس نتيجة لاشتراك معنوى بين الفاعل ، وما ألحق به ، إذ أننا لو أخذنا الاشتراك المعنوى أساساً للإلحاق لاتفق ذلك لنا فى بعض التراكيب وتخلف فى بعضها الآخر.

٢ — انظر العامل للرفع فى المبتد والخبر فى هامش ص ١٢١، ١٢٢ من هذا التحقيق

٣ — إعمال (ما) عمل «ليس» لغة الحجازيين وبها جاء التنزيل «ماهذا بشرا» «ما هن أمهاتهم» وأما «لا» فإعمالها عمل ليس قليل ، ولكل منهما شروط سبق ذكرها فى التحقيق والتعليق عليه ص ٩٦ .

٤ — سقطت هذه الكلمة من المخطوطات: «ا ، ح ، ى»

٥ — انظر التعليق على «لا» التى لنفى الجنس فى هامش ٩٦ من التحقيق.

٦ — انظر التعليق على المفعول المطلق ص ٦٧ من التحقيق .

٧ — سقط ما بين القوسين من المخطوطات «ا ، ز ، ك»

٨ — راجع التحقيق ص ٦٩ .

والملحق به سبعة :

الحال(١) ، والتمييز(٢) ، والمستثنى المنصوب(٣) وخبر « كان » ، واسم « إنّ » واسم « لا » التي(٤) لنفي الجنس ، وخبر « ما ولا » عند الحجازيين (بمعنى ليس)(٥)

والجر الأصلي :

للمضاف إليه ، إمّا بالحروف ، أو بالإضافة المعنوية(٦) .

وغير الأصلي :

إما بزيادة حرف الجرّ في المرفوع نحو « بحسبك درهم » « وكفى بالله شهيداً »(٧) أو في المنصوب نحـــو « ولا تلقوا بأيديكم إلى

---

١ — انظر ما ذكره المؤلف عن الحال في ص ٦٩ من هذا الكتاب .
٢ — انظر ما ذكر في التحقيق عن عامل النصب في التمييز ص٦٦ .
٣ — راجع ما ذكر في التحقيق عن عامل النصب في المستثنى ص ٩٠ .
٤ — سقطت هذه الكلمة من المخطوط : « ى » دون بقية المخطوطات .
٥ — سقطت ما بين القوسين من المخطوطات : « ا ، ز ، ح ، ك » .

٦ — راجع ما ذكر في التحقيق عن العامل في المضاف إليه ، وعن الإضافة المعنوية ص : ٦١ ، ٧٥ .

٧ — حيث وقع المبتدأ في المثال الأول وهو « حسب » مجـــرورا لفظا بحرف جر زائد ، والأصل « حسبك درهم » ولكن دخول حرف الجر الزائد =

التهلكة »[1] أو بالإضافة اللفظية نحو «ضارب زيد»[2] وحسن الوجه، فيكون المجرور في التقدير منصوباً أو مرفوعاً.

وإعراب الفعل غير حقيقي (كله)[3] إذ ليس فيه فاعلية ولا مفعولية، ولا إضافة.

وقد يقال الإعراب (على ضربين)[4]: صريح، وغير صريح،

= عليه لم يخرجه عن كونه مبتدأ مرفوعا بالضمة التي منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد.

كذلك وقع لفظ الجلالة (الله) وهو الفاعل للفعل «كفى» بعد حرف جر زائد وهو الباء وابجراره اللفظي بحركة حرف الجر الزائد لم يخرجه عن كونه فاعلا مرفوعا بالضمة المقدرة على آخره التي منع من ظهورها اشتغال المحل الإعرابي بحركة حرف الجر الزائد.

١ — حيث وقعت كلمة (أيدى) بعد حرف جر زائد وهو الباء، جرت لفظاً بحركته مع أنها في الموقع الإعرابي مفعول به منصوب للفعل «تلقوا» وعلامة النصب الفتحة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد أيضاً.

٢ — حيث أضيفت (ضارب) اسم الفاعل إلى (زيد) المضروب، وهو الذي وقع عليه فعل الفاعل، وحقه النصب لولا الإضافة اللفظية التي منعت منه (راجع ما ذكر عن الإضافة اللفظية في التعليق ص ٧٥ من هذا التحقيق).

٣ — سقطت هذه الكلمة من المخطوط: «ا».

٤ — سقط ما بين القوسين من المخطوطات: ا، ح، ط، ك».

فالصريحُ : إما بالحركاتِ ، أوْ بالحروفِ ، وقدْ ذُكِرَ ، وَغيرُ الصَّريحِ: وَهُو أنْ تكونَ الكلمةُ(١) موضُوعةً على وَجْهٍ مخصُوصٍ ،وما ذاكَ إلاَّ فى المُفْرداتِ(٢) ألاَ يُرَى أنَّ « أنتَ » وُضِعَ للمَرْفُوعِ(٣) ، وإيَّاكَ وُضِعَ(٤) للمنصُوب ، ولا رفعَ فى اللَّفْظِ(٥) وَلاَ نَصبَ . وَهِيَ على ضَرْبَيْن :

مُتَّصِلٌ :

وهُوَ ما لاَ يَنفَكُّ عنِ اتِّصالِه بِشَىْءٍ(٦) وهُوَ على ثلاثةِ أنْواعٍ: المرْفُوع،

---

١ — سقطت هذه الكلمة من المخطوط : « ا » .

٢ — يريد بها المضمرات ، بدليل تفسيره لها فيما سيأتى من تفصيلات ونراه فيما يسوقه من ضربى الإعراب الصريح وغير الصريح يلغى البناء ، مع أنه سبق أن تحدث عن كل من الإعراب والبناء بالتفصيل فى صدر كتابه ، والواقع أننا لا نسلم له أن يسمى البناء إعراباً غير صريح ، لأن ذلك ينافى اللزوم المستفاد من حالة الكلمة المبنية.

٣ — لعله يريد وضع الدلالة على المرفوع ، بحيث لو وضع مكانه اسم ظاهر لكان مرفوعا ، وكذلك الحال فى المضمر الدال على المنصوب ، والمضمر الدال على المجرور .

٤ — سقطت هذه الكلمة من المخطوطين : « ط ، ى » .

٥ — سقطت هذه الكلمة من المخطوطات: « ز ، ح ، ط ، ك»

٦ — يريد به ما لايستقل بلفظه ، وقد عرفه النحاة بأنه ما لايصح أن يبتدأ به ، ولا يقع بعد إلا فى اختيار الكلام ، كتاء الفاعل أو (نا) الدالة على الفاعل فى كتبت وكتبنا .

والمنصوبُ ، والمجرورُ ، وكل منها بارزٌ (١) إلاَّ مرفوعهُ فإنه يجيء مُستكناً أيضاً (٢) ، إمَّا (أنْ يكونَ) (٣) لازماً أوْ غيرَ لازمٍ ، فاللازمُ فى أربعةِ أفعالٍ (٤) نحو : افعَلْ ، أفعَلُ ، نَفْعَلُ وتفعَلُ (٥) ، إذا كانَ للمخاطبِ المذكَّر ، وغيرُ اللازمِ فى : فعلَ ، ويَفعلُ (فى المضارع) (٦) وكذا المؤنثُ نحو : فعلَتْ ، وتَفْعَلُ ، وفى اسمِ الفاعل ، واسمِ المفعولِ والصِّفةِ المشبَّهةِ (٧) ، فإذا رفعتَ بها اسماً ظاهراً بقيتْ

---

١ — أى له صورة فى اللفظ ، وينحصر ضمير الرفع المتصل فى تاء الفاعل وألف الاثنين ، و «نا» الدالة على الفاعل ، وواو الجماعة ، ونون النسوة ، وياء المخاطبة ، كما تنحصر ضمائر النصب المتصلة فى ياء التكلم ، وكاف الخطاب ، وهاء الغائب و «نا» الدالة على المفعول كما فى : أكرمنا على ، وتنحصر ضمائر الجر المتصلة فى مثل ما انحصرت فيه ضمائر النصب المتصلة .

٢ — يريد به الضمير المستتر ، وهو ما ليس له صورة فى اللفظ .

٣ — سقط ما بين القوسين من المخطوطات : « ا ، ز ، ح » .

٤ — فى المخطوط «ى» وردت كلمة « مواضع » بدلا من كلمة « أفعال »

٥ — انظر التعليق على وجوب استتار الضمير ص ٦٤ من التحقيق .

٦ — سقط ما بين القوسين من المخطوطات « ا ، ز ، ح »

٧ — المراد بغير اللازم الضمير المستتر جوازاً ، ويكون فى كل فعل مسند إلى الغائب كما مثل المؤلف بفعل ويفعل ، وفعلت وتفعل ، وكذلك إذا وقع الضمير مرفوعا بصفة محضة وهى التى لم تغلب عليها الاسمية ، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة ، وقد عد المؤلف الضمير المستتر وجوباً =

فَارِغَةً(١) (عَنِ الضَّمِيرِ(٢))

والمُنْفَصِل :

كَالمُظْهَرِ(٣) فى اسْتِقْلَالِهِ فى أَنه يُمْكِنُ التَّلَفُّظُ به ابتداءً ، وَهُوَ لِلْمَرْفُوعِ والمنصُوبِ ، ولا مَجْرورَ لَه البَتَّةَ(٤) ، وعَدَدُ ألفَاظِ المُنْفَصِلَةِ والمُتَّصِلَةِ سَبْعَةٌ وأَرْبَعُون لَفْظًا .

والمُنْفَصِلَةُ :

أَرْبَعَةٌ وعشْرُون لَفْظًا ، والمَرْفُوعَةُ مِنها اثْنَا عَشَرَ : أَنَا ، نَحْنُ ، أَنْتَ ، أَنْتِ ، أَنْتُمَا ، أَنْتُمْ ، أَنْتُنَّ ، هُوَ ، هِىَ ، هُمَا ، هُمْ ، هُنَّ . والمَنْصُوبَة كَذَلِكَ : إيَاى ، إيَانا ، إيَّاكَ ، إيَّاكِ ، إيَّاكُما ، إيَّاكُمْ ، إيَّاكُنَّ

= والمستتر جوازاً من باب الضمائر المتصلة ، مع أننا حينما نقدرها فى حالتى استتارها نقدرها بالمنفصلة ، فنقول : اكتب أى أنتَ ، ونكتب أى نحن ، وكتبتْ أى هى . . . وهكذا .

١ — يقصد أن هذه الصفات كأفعالها صالحة لأن ترفع ضميراً مستترا ، أو أن ترفع اسماً ظاهراً فإذا رفعت ظاهراً لم تكن متحملة لضمير ، وهذا ظاهر حيث أن الوصف لا يرفع مرتين فى وقت واحد .

٢ — سقط ما بين القوسين من المخطوطين : « ا ، ك » .

٣ — يريد كالاسم الظاهر الذى يحل الضمير محله ، وقد عرفه النحاة ، بأنه مايصح أن يبتدأ به ، وأن يقع بعد إلا فى اختيار الكلام .

٤ — سقطت هذه الكلمة من المخطوطات : « ا . ز ، ك » .

إيَّاهُ ، إيَّاهَا ، إيَّاهُمَا ، إيَّاهُمْ ، إيَّاهُنَّ .

والمتصلة :

منها(١) ثلاثة وعشرون لفظاً(٢) ، المرفوعة منها أحد عشر : فَعَلْتُ ، فَعَلْنَا ، فَعَلْتِ ، فَعَلْتُمَا ، فَعَلْتُمْ ، فَعَلْتُنَّ ، تَفْعَلِينَ ، فَعَلاَ ، فَعَلُوا فَعَلْنَ(٣) ، والمنصوبة اثنا عشر : أكْرَمَنِي ، أكْرَمَنَا ، أكْرَمَكَ ، أكْرَمَكِ أكْرَمَكُمَا ، أكْرَمَكُمْ ، أكْرَمَكُنَّ ، أكْرَمَهُ ، أكْرَمَهَا ، أكْرَمَهُمَا ، أكْرَمَهُمْ ، أكْرَمَهُنَّ(٤) ولفظ المجرور كلفظ

---

١ — سقطت هذه الكلمة من المخطوطين : « ز ، ى »

٢ — سقطت هذه الكلمة من المخطوطين « ز ، ى »

٣ — يريد الضمائر المتصلة بالأفعال لا الأفعال نفسها ، وقد عدها المؤلف أحد عشر ضميراً ولكنها تدخل تحت ستة ضمائر فقط هى : (تاء الفاعل — « نا » الدالة على الفاعل — نون النسوة — ألف الاثنين — واو الجماعة — ياء المخاطبة) كما سبق أن ذكرناها فى هامش ص ١٥٠ من التحقيق ، وإنما أوصلها المؤلف إلى أحد عشر ضميرا بحسب تنوعها تبعاً لمدلولاتها الجزئية (فعلتُ — فعلتَ — فعلتِ — فعلتما — فعلتم — فعلتن) فكلها تاء الفاعل .

٤ — وعد المؤلف ضمائر النصب المتصلة هنا اثنى عشر ضميرا وهذا لا يتنافى مع ما ذكرناه فى هامش ص ١٥٠ من أنها أربعة فقط : ياء المتكلم (أكرمنى) وكاف الخطاب (أكرمكَ — أكرمكِ — أكرمكما — أكرمكم — أكرمكنَّ) وهاء الغائب (أكرمه — أكرمها — أكرمهما — أكرمهم أكرمهنّ) و« نا » الدالة على المفعول (أكرمنا) ، ويستوى معها فى ذلك ضمائر =

المنصوب(١) ، إلاَّ أنَّ ياء المتكلم فى المنصوب تلحقُ له نون عِمَادٍ(٢) نحو: «ضَرَبَنِى» وفى المجرور لا تكونُ إلاَّ فى «مِنِّى، وعَنِّى»(٣)

= الجر المتصلة كما ذكر سابقا فى التحقيق ، وكما ذكره المؤلف عقب سرده لضمائر النصب المتصلة هنا.

١ — يقصد لفظ الضمائر الواقعة فى محل جر كلفظ الضمائر الواقعة فى محل نصب.

٢ — وهى التى تسمى (نون الوقاية) وقال علماء النحو إنها سميت نون الوقاية لأنها تقى الفعل المتصل بياء المتكلم من الكسر الذى هو أخو الجر ، والجر يمتنع وجوده مع الفعل، وقيل إنما جاءت لتقى اللفظ من تغيير أخره فعلا كان أو اسما أو حرفا ، أى أنها تصون نهاية الكلمة من الاختلال سواء أكانت الكلمة مبنية أم معربة ، ويجب أن تسبق «ياء المتكلم» إذا نصبت بالفعل أو باسم الفعل مثل : أكرمنى محمد ، ودراكنى زيد ، وكذلك إذا نصبت بالحرف الناسخ (ليت) ، أما إذا نصبت بالحرف (لعل) فالكثير عدم الإتيان بالنون مثل لعلى انجح ، ويقل مجيئها مثل « لعلنى أنجح » فإذا نصب بالحروف: «إن ـ أنّ ـ لكن كأنّ » ، جاز الإتيان بالنون قبل الياء وجاز عدم مجيئها مثل : إنى وإننى ولكنى ولكننى ... وهكذا .

٣ — وما ورد بغير النون فهو ضرورة شعرية ، وذلك مثل قول الشاعر:

أيُّهَا السائِلُ عنْهُم وعَنِى كنْتُ من قَيْسٍ ولا قَيْسُ مِنِى

أما إذا جرت بحرف غير هذين الحرفين فإن النون يمتنع مجيئها ، فتقول : لى مال ، وبى شوق وجاء القوم خلاى وعداى ، وحا شاى ، على اعتبار : «خلا وعدا وحاشا » هنا حروف جر.

و« قَدْنِي ، وقَطْنِي[1] بِمَعْنَى حَسْبِي . والتَّاء لِلمُتَكَلِّمِ الوَاحِد ، والنُّون إذا كَانَ مَعَهُ غَيْرُهُ[2] ويَكُون مَا قَبْلَهُ سَاكِناً فِي المَرْفُوعِ[3] ، وَفِي المَنْصُوبِ بَاقِياً عَلَى حَالِهِ[4] تقول : أَكْرَمْتُ ، أَكْرَمْنَا ، ودَعَوْنَا ، ورَمَيْنَا ، وأَعْطَيْنَا ، وفي المنصوب : أَكْرَمَنِي ، وأَكْرَمَنَا ، وأَعْطَانَا .

---

١ — وقعت ياء المتكلم هنا مضافا إليه بعد « قد وقط » فغلب دخول النون قبلها ، ويشاركهما فى ذلك الظرف (لدن) ، ويقل عدم مجىء النون فيقال : قدى وقطى ولدنى ، وعليه قراءة بعضهم « قد بلغت من لدنى عذرا » أما إذا كان المضاف اسماً آخر غير الأسماء الثلاثة السابقة فيمتنع مجىء نون الوقاية قبل ياء المتكلم ، فتقول : أخى مجتهد ، وأبى مسافر ، وكتابى جديد .

٢ — سواء وقع التكلم من اثنين أو اثنتين أو جماعة الذكور أو جماعة الإناث فعبارة « نحن كتبنا » يصح أن تكون من متكلمين ، أو متكلمتين أو متكلمين أو متكلمات .

٣ — أى عند اتصال الفعل بضمير رفع متصل ، وذلك دفعا لكراهية توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة (الفعل والفاعل ، أو الفعل ونائب الفاعل) .

٤ — سواء كان آخره فتحة ظاهرة ، كما فى أكرمنى ، وأكرمنا ، أو فتحة مقدرة كما فى : دعانا وأعطانا ، ولم يسكن آخره فيما يحتمل التسكين كالصحيح الآخر مثلا ، لأن الفعل مع مفعوله ليس كالكلمة الواحدة .

خاتمة الكتاب

وكما يُضمَرُ المعمولُ يُضمَرُ العامل، وذلكَ فى السَّماعيةِ قليلٌ، منهُ إضمارُ «أنْ» بعدَ الحروفِ الستَّةِ(١)، وإضمارُ «إنْ» مع فعلِ الشَّرطِ فيما يُجابُ بالفاءِ إلاّ ما استُثْنِى منهُ(٢)، واضمارُ «ربَّ» بعدَ الواوِ والفاءِ وبلْ فى قولِه:

وبَلْدةٍ لا تُرامُ خالِية(٣) . . . . . .

وعليهِ قولُ رؤبة:

وقاتمِ الأعماقِ خاوِى المخترَقْ(٤) . . . . . .

---

١ — انظر ماسبق فى التحقيق فى هذا الموضوع ص ١٠٠ من الكتاب.

٢ — راجع ما سبق بيانه فى التحقيق عن الجزم (بإن) مضمرة ص ١٠٤ من الكتاب.

٣ — لم أعثر على هذا الشاهد فى مظانه من المراجع التى تعرضت لباب (رب) فى النحو العربى وهى: خزانة الأدب — الهمع — شرح الأشمونى — شرح التصريح على التوضيح — كتاب سيبويه — المفصل لابن يعيش — لسان العرب — التاج مادة (رب). والشاهد هنا اضمار «رب» بعد الواو.

٤ — هذا البيت: لرؤبة بن العجاج الذى أخذ عنه العلماء أكثر غريب اللغة وكان فى عصر بنى أمية، وتكملة البيت:

مُشْتَبَهِ الأعلامِ لَمّاعِ الخَفَقْ =

وقول امرىء القيس:

فَمِثْلُكِ حُبْلَى قد طَرَقتُ ومُرْضِع ... فألْهَيْتُها عَنْ ذى تمائِم محولِ (١)

وقولُ الآخر:

= اللغة: القاتم: الذى تعلوه القتمة، وهى لون فيه غبرة وحمرة، الأعماق: جمع عمق وهو ما يعد من أطراف الصحراء، الخاوى: الخالى، المخترق: مهب الريح وهو اسم مكان، الأعلام: علامات كانوا يضعونها فى الطريق للاهتداء بها، واحدها علم، والخفق: اضطراب السراب، وهو الذى تراه نصف النهار كأنه ماء.

والمعنى: كثير من الأمكنة التى لا يهتدى أحد إلى السير فيها لشدة التباسها وخفائها قد أعملت فيها ناقتى وسرت فيها، ويريد بذلك أنه شجاع، قوى الاحتمال خبير بمسالك الصحراء.

الإعراب: وقاتم: الواو، واو (رب) قاتم: مبتدأ مرفوع بالضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وقاتم مضاف والأعماق: مضاف اليه، خاوى: صفة لقاتم وهو مضاف، المخترق: مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف، وخبر المبتدأ جملة من فعل وفاعل، فى محل رفع أتت بعد هذا البيت:

(تَنَشَّطَتْهُ كلُّ مِفْلاقِ الوَهَنْ)

والشاهد فيه هنا حذف (رب) بعد الواو وإبقاء عملها فيما بعدها.

١ — البيت لامرىء القيس بن حجر الكندى من معلقته المشهورة.

اللغة: طرقت: جئت، تمائم: جمع تميمة وهى التعويذة تعلق على الصبى لتمنعه العين فى زعمهم، محول: يريد قد أتم العام (أى الحول). =

. . . . . .

بَلْ بَلَدٍ ذِي صُعُدٍ وأَصْبَابْ(١)

= الإعراب : فمثلك : مثل : مفعول به مقدم للفعـــل « طرقت » منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيهة بالزائد ، وهو (رب) المحذوفة ، ومثل مضاف ، والكاف مضاف إليه ، حبلى : بدل من الكاف فى (مثلك) ، قد : حرف تحقيق ، طرقت : فعل وفاعـل ، ومرضع: معطوف على (حبلى) ويروى بالجر تابعاً على اللفظ ، وبالنصب (مرضعا) تابعاً على المحل ، فألهيتها : الفاء عاطفة ، ألهيتها : فعل ، والتاء فاعل فى محل رفع وها : مفعول فى محل نصب ، والجملة معطوفة على جملة (طرقت) عن ذى : جار ومجرور ، متعلق بألهى ، وذى مضاف ، وتمائم مضاف إليه ، محول : صفة لذى تمائم .

والشاهد فيه قوله : فمثلك : حيث جر (برب) المحذوفة بعد الفاء .

١ — البيت : لرؤبة بن العجاج من أرجوزة طويلة يمدح فيها مسلمة بن عبد الملك بن مروان ، ويذكر فى مطلعها أن امرأته لامته على كبره وعجزه لكثرة أسفاره ، وقد مدح نفسه فيها بأشياء منها أنه لا يسفه على الناس ولا يحقد عليهم. والمذكور هنا عجز لبيت ، والبيت بتمامه هو :

والأَمْرُ يُقْضَى فِي الشَّقَا لِلْخُيَّابْ بَلْ بَلَدٍ ذِي صُعُدٍ وأَصْبَابْ

اللغة : البلد : القفر ، والصعد : جمع صعود المرتفع من الأرض خـلاف الهبوط ، الأصباب : جمع صبب ، وهو ما انحدر من الأرض ، وقد روى عجز البيت (أضباب) بالضاد جمع ضب ، وهو الحيوان المعروف ، كما روى البيت أيضاً « آكام » بدلا من (أضباب)

والشقاء : خلاف السعادة ، الخياب (بالضم) : جمع خائب وهو الخاسر =

ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمالِهِمْ إِنْ خَيراً ، فَخَيرٌ وإن شرا فشر، أى إِنْ كَانَ عَمَلُهُمْ خَيراً فَجَزَاؤُهُمْ خيرٌ ،وهَذِهِ السَّماعية لا تُضْمَرَ إلاَّ مَعَ شَيْءٍ آخَرَ كما ذَكَرْنَا(١) وأَمَّا « اللهِ لَأَفْعَلَنَّ فَشَاذٌّ(٢) .

والقِياسِيَّة لا تُضْمر إلاَّ بدلا لَه(٣) الحال أو ما سَبَق مِنَ الكَلامِ ، فمِنَ الأَوَّلِ قَوْلُكَ للمتهيء للسَّفَر : مَكَّةَ ، وللمُسْتَهِلِّينَ : الهلالَ ، باضْمارِ

= الإعراب : « بل بلد . . . . . » بل هنا : للإضراب والانتقال ، وهذا يشبه الاقتضاب،وهو انتقال من كلام إلى آخر من غير مناسبة وليست (بل) هنا عاطفة كما توهم شارح الكافية ، بلد : مجرور برب المحذوفة بعد بل ، ذى من الأسماء الستة صفة لبلد ، مجرورة بالياء ، صعد : مضاف إليه ، وأصباب معطوف على (صعد) .

وقد استشهد بهذا على أن (رب) المحذوفة تعمل بعد «بل» الجر فى الشعر

(انظر فى الشواهد الثلاثة السابقة خزانة الأدب للبغدادى جـ٤ ص٢٠٤، ٢٠٥ ، وشرح الكافية لابن الرضى جـ ٢ ص ٢٣٣ ، وديوان رؤبة بن العجاج ص ٦ طبعة مدينة ليبزغ ١٩٠٣ — وشرح شواهد المغنى ص ١٣٨) .

١ — يريد بعد الواو أو الفاء أو بل .

٢ — لعدم وجود ما يدل على اضمار حرف الجر على مذهب المؤلف ، وفيه نظر لأن هذا من المواضع الثلاثة عشر التى جاز فيها الجر بالمحذوف غير (رب) وأولها لفظ الجلالة فى القسم دون عوض (شرح الأشمونى جـ ٢ ص ٢٣٤)

٣ — فى المخطوطات : « ز ، ح ، ط ، ى » وردت كلمة (بدليل) بدلا من كلمة « دلالة » .

« تريدُ » ، وأبصِرُوا ، ومِنَ الثَّانِى قَولهُ « قُلْ بَلْ مِلَّةَ ابْرَاهِيمَ حَنِيفاً » بإضْمَارِ « نَتَّبِعُ » بِدَلالَةِ « كُونُوا هُوداً أوْ نَصَارى » عليه(١) ومِنه « مَنْ فَعَلَ هذَا ؟ فقالَ « زَيْدٌ » بإضْمَارِ « فَعَلَهُ » والإضْمَارُ بدُونِ ذَلِكَ لا يَجُوزُ ، وقَرِيبٌ مِنْ هذا ، الإضْمَارُ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ ، لأَنَّ الدَّال عَلَيْهِ لفظٌ أَيْضاً ، إلا أَنَّهُ يَعقُبه ، وفى الأَوَّلِ ما سَبَق مِنَ الكَلَام .

---

١ — سقطت هـذه الكلمة من المخطوطات : « ز ، ح ، ط ، ى » .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفهـــــارس

(ا) فهرس الآيات القرآنية

الآية	صفحة	سطر	السورة	رقم الآية
إنى ليحزننى أن تذهبوا به	٤٠	٦	يوسف	١٣
أجيبوا داعى الله ..	٤٣	٥	الأحقاف	٣١
واشتعل الرأس شيباً	٦٦	٤	مريم	٤
ذلك يوم مجموع له الناس	٧٢	٤	هود	١٠٣
أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيماً	٧٣	٨	البلد	١٤
وهم من بعد غلبهم سيغلبون	٧٣	٨	الروم	٣
والله يعلم إنك لرسوله	٩٥	١	المنافقون	أول السورة
إنما الله إله واحد	٩٥	٣	النساء	١٧٠
وما كان الله ليعذبهم	١٠٠	٤	الأنفال	٣٣
ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبى	١٠١	٣	طه	٨١
أيا ما تدعو	١٠٦	٤	الأسراء	١١٩
فكأين من قرية أهلكناها	١٠٨	٥	الحج	٤٥
وإن كان ذو عسرة فنظرة	١١٣	١	البقرة	٢٧٩
ولعبد مؤمن خير من مشرك	١٢٢	٢	البقرة	٢٢٠
إذا جاءك المؤمنات	١٢١	١	الممتحنة	١٢
وقال نسوة	١٣١	٢	يوسف	٣٠
كذبت قوم نوح المرسلين	١٢٣	١	الشعراء	١٠٥
وكذب به قومك	١٢٣	١	الأنعام	٦٦
أعجاز نخل منقعر	١٣٣	٣	القمر	٢٠
لنعجاز نخل خاوية	١٣٣	٣	الحاقة	٧
والنخل باسقات لها طلع ..	١٣٣	٤	ق	١٠
سبع ليال ، وثمانية أيام	١٣٣	٧	الحاقة	٧
ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها	١٣٨	٤	النساء	٧٥
يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه	١٣٩	٣	البقرة	٢١٧
كفى بالله شهيدا	١٤٧	٩	الإسراء (قل)	٩٦ والنساء ١٦٥ (و)
ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة	١٤٧	٩	البقرة	١٩٤
قل بل ملة ابراهيم حنيفا	١٥٩	١	البقرة	١٣٤
كونوا هودا أو نصارى	١٥٩	٢	»	

ب — فهرس الاشعار

مسلسل	الأبيات	قائله	صفحة	سطر
١	إذا قالَتْ حَـــذامِ فَصدِّقُوهَا ... فَإنَّ القولَ ما قَالَتْ حَذَامِ	لجيم بن صعب	٥٤	٦
٢	لِعزَّةَ مُوحِشاً طَلَلٌ قَـــــديمُ ... عَفاهُ كُلُّ أسْحمَ مُستَديمُ	كثير عزة	٧٠	٤
٣	ألاَ لَيتَ الشَّبابَ يَعودُ يَوْماً ... فَأخبره بِمَا فَعَلَ المَشيبُ	أبى العتاهية	٩٢	١١
٤	وإنْ أتَاهُ خَلِيلٌ يومَ مَسْغَبَةٍ ... يَقُول لاَ غائِبٌ مَالِى لاحَرِمُ	زهير بن أبى سلمى	١٠٢	٧
٥	(فما كَعْب بن مَامة وابن أرْوَى ... بأجود مِنكَ) يَا عُمر الجوَاد	جرير	١٢٤	٨
٦	وبلدةٍ لاَ تُرامُ خَاليَـــــةٍ	مجهول القائل	١٥٥	٦
٧	وقَاتِمِ الأعْماقِ خَاوِى المخترقْ ... مُشتبه الأعلامِ لَمَّاع الخَفَقْ	رؤية بن العجاج	١٥٥	٨
٨	فَمثلِكِ حُبْلى قَـد طَرَقْتُ ومُرْضِعٍ ... (فألْهيْتُها عَن ذِى تَمائِم محولِ)	امرؤ القيس	١٥٦	١
٩	(والامرُ يُقضَى فِى الشَّقا لِلخَيَّابْ) ... بَلْ بَلدٍ ذِى صُعُدٍ وأصْبابْ	رؤية بن العجاج	١٥٧	١

ح — فهرس المثل والحكمة

١ —	سرعان ذا إهالة	١٥٧	٢
٢ —	« الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شراً فشر »	١١١	٤

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

د — فهرس الأعلام

الإسم	الصفحة	السطر
أبو الحسن الأخفش	١٢١	١
ابن سيرين	١٤١	٣
الحسن (البصرى)	١٤١	٣
سيبويه	١٢٠	٤
عبد القاهر الجرجانى	٣٣	٧
مسعود	٣٣	٤

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

هـ — فهرس المراجع

١ — إحياء النحو — لإبراهيم مصطفى
٢ — أعجام الأعلام — لمحمود مصطفى
٣ — إنباه الرواة - للوزير جمال الدين القفطى
٤ — أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك — لابن هشام
٥ — الأشباه والنظائر فى النحو — للسيوطى
٦ — الاشتقاق — لابن دريد
٧ — الإظهار — للبركرى
٨ — الإعراب والبناء — لمصطفى إبراهيم السنجرجى
٩ — الإيضاح — لأبى القاسم الزجاجى
١٠ — الخصائص — لابن جنى
١١ — الرد على النحاة — لابن مضاء
١٢ — العوامل المائة — لعبد القاهر الجرجانى
١٣ — القاموس المحيط — لمجد الدين الفيروز بادى
١٤ — الكتاب — لسيبويه
١٥ — اللغة بين المعيارية والوصفية — للدكتور تمام حسان
١٦ — المزهر — للسيوطى
١٧ — النحو الجديد — لعبد المتعال الصعيدى
١٨ — بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة — للسيوطى
١٩ — تاج العروس — للزبيدى
٢٠ — تلخيص ابن مكتوم
٢١ — حاشية الشيخ يس العليمى على شرح التصريح
٢٢ — حاشية الصبان على شرح الأشمونى
٢٣ — خزانة الأدب — لعبد القادر البغدادى

٢٤ — ديوان رؤية بن العجاج
٢٥ — روضات الجنات فى أحوال العلماء والسادات
لمحمد باقر الموسوى الأصبهانى
٢٦ — شذرات الذهب ـ لعبد الحى بن العماد الحنبلى ـ
٢٧ — شرح الأشمونى على الألفية
٢٨ — شرح ابن عقيل
٢٩ — شرح التصريح على التوضيح ـ للشيخ خالد الأزهرى
٣٠ — شرح الكافية — لابن الرضى
٣١ — شرح المفصل — لابن يعيش
٣٢ — شرح شواهد المغنى — للسيوطى
٣٣ — طبقات ابن قاضى شهبة
٣٤ — طبقات الشافعية — للسبكى
٣٥ — طبقات المفسرين — للداودى
٣٦ — فوات الوفيات — لمحمد بن شاكر
٣٧ — كشف الظنون — للعلامة ملا كاتب جلبى
٣٨ — لسان العرب لابن منظور
٣٩ — مرآه الجنان وعبرة اليقظان — لأبى محمد عبد الله بن أسعد اليافعى
٤٠ — مجمع الأمثال — للميدانى
٤١ — معجم الأدباء — لياقوت
٤٢ — مغنى اللبيب — لابن هشام
٤٣ — نزهة الألبا فى طبقات الأدبا — للأنبارى عبد الرحمن بن محمد
٤٤ — همع الهوامع شرح جمع الجوامع — للسيوطى
٤٥ — وفيات الأعيان — لابن خلكان

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

(و) فهرس الموضوعات

صفحة

تقديم ٢ — ٦

المطرزى
من شعره
مصنفاته
المخطوطات
منهج المصباح

نظرية العامل ٧ — ١٥

رأى قدماء النحاة فى العامل

رأى سيبويه
رأى ابن جنى
رأى ابن مضاء

رأى المحدثين فى العامل

رأى الأستاذ ابراهيم مصطفى
« الدكتور شوقى ضيف
« « تمام حسان
تعقيب

نماذج من المخطوطات ١٧ — ٣٢

مقدمة المصباح ٣٣

الباب الأول

صفحة

فى الاصطلاحات النحوية ٣٧ — ٤١

تعريف الاسم
علامات الاسم
تعريف الفعل وأقسامه
« الحرف
أنواع الجمل

فصل فى الإعراب ٣٣ — ٤٨

تعريف الإعراب
الإعراب بالحركات
« بما ناب عن الحركات فى :
الأسماء الستة
المثنى
جمع المذكر السالم
« المؤنث السالم
الممنوع من الصرف
المضارع المنصوب والمجزوم
المضارع المعتل الآخر

فصل فى الأسماء ٤٩ — ٦٠

تقسيم الأسماء إلى معرب ومبنى
الممنوع من الصرف وأسباب المنع

صفحة

المبنى وأقسامه:
المبنى اللازم
المبنى العارض
الحرف وأقسامه
العامل وأقسامه ٦١ — ٦٢

الباب الثانى

الصفحة

العوامل اللفظية القياسية

١ — الفعل ٦٣ — ٦٥
اللازم والمتعدى
أنواع المتعدى
منصوب الفعل ٦٥ — ٧١
المفعول به
التمييز
الخبر المنصوب
المصدر
المفعول فيه
المفعول له
المفعول معه

صفحة

الحال

٢ — اسم الفاعل ٧١
٢ — اسم المفعول ٧٢
٤ — الصفة المشبهة ٧٢
٥ — المصدر ٧٣
٦ — المضاف ٧٤
٧ — الاسم التام ٧٥

الباب الثالث

العوامل اللفظية السماعية

صفحة

أقسامها ٧٨
الحروف العاملة : ٧٩ — ٨٥
١ — حرف الجر
٢ — الحروف الناصبة ٨٥ — ٨٩
واو المعية
حروف النداء
النداء
الاستغاثة
الترخيم
٣ — (إلا) الاستثنائية ٩٠

صفحة

المستثنى ٩٠ — ٩٢
الحروف الداخلة على الجملة : ٩٢ — ٩٥
إن وأخواتها
فتح همزة (إن)
كف (إن) وأخواتها عن العمل
(ما ولا) المشبهتان بليس ٩٥
لا النافيه للجنس ٩٦
الحروف العاملة فى الفعل المضارع ٩٨ — ١٠٥
نواصب المضارع
إضمار (أن) بعد ستة أحرف
جوزم المضارع
اقتران جواب الشرط بالفاء
الجزم (بإن) مضمرة
أسماء الشرط الجازمة ١٠٥ — ١٠٦
الأسماء العاملة فى الأسماء: ١٠٧ — ١١١
لفظ (عشرة) إذا ركبت
كم الاستفهامية
كأين فى معنى (كم) الخبرية
أسماء الأفعال
الأفعال العاملة : ١١١ — ١١٩
الأفعال الناقصة
أفعال المقاربة
فعلا المدح والذم (نعم وبئس)
أفعال القلوب

الباب الرابع

صفحة

العوامل المعنوية: ١٢٠ — ١٢٢

الابتداء
رافع المضارع
عامل الصفة

الباب الخامس

صفحة

فصول من العربية

الفصل الأول ١٢٦ — ١٢٨

المعرفة والنكرة
أقسام المعرفة
النكرة

الفصل الثاني ١٢٠ — ١٣٤

المذكر والمؤنث
أقسام المؤنث
تأنيث العدد وتذكيره

صفحة

الفصل الثالث ١٣٤ — ١٤٥

التوابع :
التوكيد
الصفة
البدل
عطف البيان
العطف بالحروف

الفصل الرابع

الإعراب الأصلى وغير الأصلى ١٤٥ — ١٥٤

الإعراب الأصلى
الملحق بالفاعل فى إعرابه
أنواع المفعول
الملحق بالمفعول فى إعرابه
الجر الأصلى وغير الأصلى
إعراب الفعل
الإعراب الصريح وغير الصريح

المضمرات

أقسام الضمير :
الضمير المتصل وأنوعه
وجوب استتار الضمير وجوازه
الضمير المنفصل

ضمائر النصب والجر
نون الوقاية مع ياء المتكلم

خاتمة الكتاب

صفحة

إضمار العامل ١٥٥ — ١٥٩
إضمار (إن) مع فعل الشرط
إضمار (رب) بعد الواو والفاء وبل
إضمار العامل القياسى بدلالة الحالة

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

www.moswarat.com